itfc
المؤسسة
الدولية الإسلامية
لتمويل التجارة

15

تعزيز التجارة من أجل حياة أفضل

2008 - 2023

التقرير السنوي 2022

تظل المؤسسة ثابتة في أداء
مهمتها الأساسية المتمثلة في
تقديم تمويل التجارة ودعم تنمية
التجارة في الدول الأعضاء

جدول المحتويات

01	مقدمـة	01
02	فتح مجالات لتدفقات التجارة الدولية و إحداث أثر على السوق	17
03	تأمين مستقبل مستـــدام	27
04	دفع عجلة التنمية لمواجهة التحديات في البلدان الأعضاء	33
05	تعزيز الشراكات والتآزر	51
06	القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل	56
07	الملحقات	91

01

مقدمـــة

خطاب رئيـــــس
مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس
الجمعية العامة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ITFC

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

وفقاً لأحكام المادة 26(1) من اتفاقية تأسيس المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)، و نيابة عن مجلس إدارة المؤسسة، يشرفني أن أقدم لأعضاء الجمعية العامة الموقرين التقرير السنوي للمؤسسة لعام 2022م حيث يبرز هذا التقرير أنشطة المؤسسة وإنجازاتها والحسابات المالية المدققة لعام 2022م والذي انتهى في 2022/12/31م.

وتفضلوا بقبول أسمى آيات التقدير و الاحترام.

د. محمد سليمان الجاسر
رئيس مجلس الإدارة

رسالة سعادة
الرئيس التنفيذي

بسم الله الرحمن الرحيم

إنه لشرف عظيم أن أقدّم لكم التقرير السنوي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لعام 2022، والذي يأتي بالتزامن مع احتفالنا بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لإنشاء مؤسستنا. ورغم البيئة الذاخرة بالتحديات، استمرت المؤسسة بخطى ثابتة في تنفيذ مهمتها الأساسية المتمثلة في دعم التجارة وتنميتها في البلدان الأعضاء. كما استمرت الخطة الاستراتيجية العشرية للمؤسسة، والتي تم استحداثها عام 2017، في النهوض بهذه المهمة من خلال رؤية المؤسسة بأن تصبح "المزود الرئيس للحلول التجارية من أجل تلبية احتياجات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

وانطلاقاً من هذه الرؤية، وما يرافقها من نموذج عمل يتميز بالابتكار فقد نشأت الخطة الخمسية الجديدة متوسطة الأجل والمعروفة باسم استراتيجية المؤسسة 2.0، والمصممة للتعامل مع فرص النمو الجديدة تزامنًا مع عودة الاقتصادات الى وتيرة العمل المعتادة.

يسعدني أن أفيدكم علمًا بأن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة قد حققت نتائج جديرة بالثناء على صعيدي تمويل وتنمية التجارة منذ عام 2008. وقد بلغ إجمالي عمليات تمويل التجارة المعتمدة التراكمية 69 مليار دولار أمريكي والسحوبات التراكمية

> إجمـــالي عمليـــات تمويل التجارة المعتمـدة التراكميـــة
> **69 مليار دولار أمريكي**

57.5 مليار دولار أمريكي. ومن حيث نتائج عام 2022، فقد حققت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ما قيمته 6.8 مليار دولار أمريكي من عمليات تمويل التجارة المعتمدة، بزيادة عن مبلغ 6.5 مليار دولار أمريكي المقدّم عام 2021، بينما بلغت السحوبات 7.4 مليار دولار أمريكي، بزيادة بنسبة 42 ٪ تقريباً عن العام الماضي والبالغة 5.2 مليار دولار أمريكي.

كما وضعت المؤسسة دعم القطاع الخاص في طليعة عملياتها، ففي عام 2022 ، بلغت عمليات التمويل المعتمدة 757 مليون دولار أمريكي، مما يجعل إجمالي الاعتمادات منذ التأسيس يصل إلى 17.1 مليار دولار أمريكي. بالإضافة إلى ذلك، زادت المؤسسة من قدرتها، وجذبت بشكل فعال البنوك الإقليمية والعالمية للانضمام إلى العمليات المشتركة للمؤسسة في البلدان الأعضاء.

في مجال تنمية التجارة، واصلت المؤسسة التعاون بنجاح مع شركائها الإقليميين والدوليين في توسيع خدماتها ومساعدتها الفنية وأنشطة بناء القدرات من خلال تنفيذ برامج رئيسية والتدخلات المستهدفة، وتشمل هذه البرامج برنامج جسور التجارة العربية، والمرحلة الثانية من برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية، والتي تشمل العديد من المشاريع لاسيما مشاريع تمكين المرأة والشباب لتحقيق التكاملية في السوق العالمية، وبرنامج المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الخاص بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصمّم لغرب إفريقيا، وكذلك البرنامج الجديد لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. وعلاوة على ذلك، فقد باشرت المؤسسة في تنفيذ برنامج رائد جديد لصالح البلدان الأعضاء الستة في منطقة رابطة الدول المستقلة، ويتمثّل الهدف من هذا البرنامج في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل، وتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي، وتعزيز التجارة بين البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة وبقية العالم.

شهد عام 2022 أيضًا تآزرًا أوثق بين مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) ، وقد لعبت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة دورًا مهمًا كرئيس لفريق تيسير التآزر للمجموعة ، والذي تم إنشاؤه لضمان نجاح التخطيط والتنفيذ لأجندة تعزيز التآزر للمجموعة.

وستركّز الأولويات الاستراتيجية للمؤسسة على مدى السنوات القادمة على عدة أهداف، من بينها بناء الشّراكات لخلق أثر تنموي مستدام من خلال توفير حلول تجارية متكاملة لتمويل التجارة وتنمية التجارة للبلدان الأعضاء. وفضلاً عن ذلك، فإن المؤسسة ستبقى ملتزمة بالجهود التي ترمي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

في الختام أودّ أن أعبر عن خالص شكري وتقديري لمعالي الرئيس والسادة أعضاء مجلس الإدارة المحترمين على دعمهم وتوجيهاتهم. كما أودّ أن أشكر موظفي المؤسسة كافة على تفانيهم وخدمتهم للمؤسسة، وإنني على ثقة أننا من خلال شركائنا واستراتيجيتنا سوف نواصل بالمسيرة نحو تحقيق إنجازات أكبر وتصبح المؤسسة المزوّد الرائد للحلول التجارية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

المهندس هاني سالم سنبل
الرئيس التنفيذي

أعضاء
مجلس الإدارة

معالي الدكتور محمد الجاسر
رئيس مجلس الإدارة

معالي الدكتور حمد بن سليمان البازعي
البنك الإسلامي للتنمية

معالي السيدة أنوشكا رمضاني
البنك الإسلامي للتنمية

معالي الأستاذ مراد زمان
البنك الإسلامي للتنمية

سعادة الأستاذ فهد السيف
المملكة العربية السعودية

معالي الأستاذ محمد حمير كريم
المجموعة الانتخابية أ

سعادة الأستاذ بلقاسم عياد
المجموعة الانتخابية ب

سعادة الأستاذ ذو الكفل سلامي
المجموعة الانتخابية ب

سعادة الشيخ فراس بن عبد الرحمن آل خليفة
المجموعة الانتخابية ج

سعادة الأستاذ رضا ياريغارد
المجموعة الانتخابية د

سعادة الأستاذ أحمد الغنام
المجموعة الانتخابية د

فريق
إدارة المؤسسة

المهندس هاني سالم سنبل
الرئيس التنفيذي

محمد نظيم نوردالي
رئيس العمليات، مجمع حلول التجارة

ابراهيما سوري سوما
رئيس إدارة المخاطر

أبو جالو
كبير مستشاري الرئيس التنفيذي،
مدير عام، ادارة العمليات

محمد حافظ إمريث
مدير عام مكتب الاستراتيجية والأداء المؤسسي،
مدير عام الإدارة المالية بالإنابة

احمد جعفر صباغ
مدير عام، إدارة التميز الرقمي والتشغيلي

ناصر محمد الذكير
مديرعام، إدارة تنمية التجارة و تطوير الأعمال

احمد يوسف جان
مدير عام، إدارة الخزانة

عبدالحميد عويس ابو
مدير عام، إدارة تمويل التجارة

نجيب رنا
مدير عام، التدقيق الداخلي

رنا حسن فطاني
مدير عام الموارد البشرية

سيف زوانه
مدير عام إدارة الائتمان والهيكلة

أبرز الملامح المالية والتشغيلية للفترة 2008-2022

رأس المال المصرح به

3 مليـــار دولار أمريكي

رأس المال المكتتب

857.7 مليون دولار أمريكي

رأس المال المدفوع (القيمة الاسمية)

745.6 مليون دولار أمريكي

عمليات تمويل التجارة التراكمية المعتمدة منذ عام 2008

69 مليـــار دولار أمريكي

السحوبات التراكمية منذ عام 2008

57.5 مليـــار دولار أمريكي

عمليات تمويل التجارة المعتمدة لعام 2022

6.8 مليـــار دولار أمريكي

السحوبات لعام 2022

7.4 مليـــار دولار أمريكي

عمليات تمويل التجارة المعتمدة لعام 2022 حسب القطاع

الطاقة

4 مليـــار دولار أمريكي

الغذاء والزراعة

1.85 مليـــار دولار أمريكي

المالية

719 مليـــار دولار أمريكي

قطاعات أخرى

268 مليـــار دولار أمريكي

العمليات التراكمية المعتمدة لتمويل التجارة حسب القطاع (2008-2022)

آسيا والشرق الأوسط

7.4 مليـــار دولار أمريكي

أفريقيا

3.4 مليـــار دولار أمريكي

آسيا والشرق الأوسط

35 مليـــار دولار أمريكي

أفريقيا

10.9 مليـــار دولار أمريكي

عمليات تمويل التجارة التراكمية المعتمدة حسب المنطقة (2008-2022)

آسيا والشرق الأوسط

1.2 مليار دولار أمريكي

أفريقيا

17.3 مليار دولار أمريكي

عمليات تمويل التجارة المعتمدة لعام 2022 حسب المنطقة

آسيا والشرق الأوسط

4.8 مليار دولار أمريكي

أفريقيا

2 مليار دولار أمريكي

عمليات القطاع الخاص المعتمدة لعام 2022

757

دعم التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي لعام 2022

4.86 مليار دولار أمريكي

عدد الدول الأعضاء التي تم تقديم الخدمات لها

23

عدد العمليات في عام 2022

121

%37 حصة محفظة البلدان الأعضاء الأقل نمواً في عام 2022

+30 مليون دولار أمريكي التدخلات التراكمية لتنمية التجارة (2008-2022) - تعبئة المنح وتمويلها

الجدول الزمني لوقائع أعمال المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وأبرز ملامحه على مدى خمسة عشر عاماً

إعطاء الأولوية لأمن الطاقة والغذاء:

دعم الدول الأعضاء لاستيراد السلع الأساسية والاستراتيجية، مثل البترول والغاز والأغذية الأساسية والزراعة والأدوية والمعدات الطبية، حيث تم تقديم 38٪ من التمويل إلى أقل البلدان نمواً.

تلبية الطلب المتزايد:

الزيادة التدريجية في عمليات التمويل والصرف المعتمدة على مدار الخمسة عشر عاماً الماضية.

زيادة القدرات:

النجاح في جذب البنوك والمؤسسات المالية الإقليمية والعالمية للانضمام إلى عمليات التمويل الجماعي للمؤسسة لصالح الدول الأعضاء.

توسيع تنمية التجارة:

زيادة البرامج والمبادرات على مر السنين لتغطية مناطق منظمة التعاون الإسلامي الجديدة وقطاعاتها والأولويات المتغيرة.

دعم التجارة البينية والإقليمية لزيادة التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي:

مشاركة أكبر على مر السنين في معالجة قضايا التجارة الإقليمية والوصول إلى الأسواق وقدرات التصدير (برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية، برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية، برنامج الشركات الصغيرة والمتوسطة لغرب إفريقيا، برنامج ربط التجارة بين دول آسيا الوسطى + وبرامج متعلقة باتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية) كطريقة لتسهيل التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي.

دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة:

توفير تسهيلات تمويل التجارة وبرامج تنمية القدرات للبنوك المحلية والإقليمية / المؤسسات المالية وهيئات دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لدعم وتسهيل نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص، كمحرك الاقتصاد في البلدان الأعضاء.

المنتج والابتكار:

إضافة منتجات جديدة، مثل تمويل الموردين، وتأكيد خطابات الاعتماد، من أجل تلبية متطلبات البلدان الأعضاء - تم إطلاق منتج تأكيد خطابات الاعتماد المستندي في عام 2021

المساهمة في أهداف التنمية المستدامة التسعة للأهداف الإنمائية للأمم المتحدة:

دعم أهداف التنمية المستدامة التسعة عن طريق توفير تسهيلات تمويل التجارة للبلدان الأعضاء

شريك موثوق به في وقت الأزمة:

تواصل بشكل استباقي مع البلدان الأعضاء الأكثر تضررًا خلال جائحة كورونا وتقديم حزم تمويلية والمساعدة الفنية لتلبية المتطلبات الفورية.

تمويل تنمية التجارة:

استكشاف مصادر جديدة للتمويل (صناديق تنمية التجارة) لتعظيم الأثر الإنمائي.

التكامل بين تمويل التجارة وتنمية التجارة:

توسيع نطاق المنتجات التي تقدم حلولاً تجارية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

معالجة القضايا التجارية الناشئة من خلال الابتكار:

الرقمنة، والتجارة اللاورقية.

تبادل الخبرات في مجال التجارة المكتسبة على مدى 15 عاما:

الخدمات الاستشارية

الاستراتيجية المرنة:

تحديث الاستراتيجية باستمرار (إطلاق الاستراتيجية 2.0) لجعل المؤسسة أقرب لاحتياجات البلدان الأعضاء.

نبذة عن معالم المؤسسة منذ 2008

واستجابة لدعوات زيادة وتسريع التجارة البينية ضمن منظمة التعاون الإسلامي، كما عبر عنها بداية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود أثناء توليه منصب ولي العهد (خلال القمة العاشرة لمنظمة التعاون الإسلامي التي عقدت في مدينة بوتراجايا ماليزيا عام 1424هـ 2003 م)

08

بدأت المؤسسة عملياتها رسميًا في 1 محرم 1429 هـ

(10يناير، 2008).

أكملت المؤسسة بنجاح عامها الأول من العمليات بإجمالي عمليات معتمدة تجاوز

2.5 مليار دولار .

09

قدمت مجموعة كاملة من الحلول التي تركز على العملاء، كما تم إنشاء وحدات تمويل للتجارة وتطوير الأعمال بهدف ابتكار حلول وهياكل تستجيب بشكل فعال للمتطلبات الخاصة للبلدان الأعضاء.

الاستراتيجية الأولى:

الرسالة: "نحن موجودون لنكون - عاملا مساعدًا لتنمية التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومع بقية العالم".
الرؤية: "أن نكون به للحلول التجارية لاحتياجات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

أول اعتراف دولي:

"أفضل بنك لتمويل التجارة"
في استطلاع أجري بين قراء مجلة (Global Trade Review).

"أفضل صفقة للعام"
لعام 2009 من ثلاث مجلات مرموقة لصالح صفقة السكر في إندونيسيا.

10

أطلقت المؤسسة ونفذت خارطة طريق (المساعدة من أجل التجارة) في إطار (برنامج الأمم المتحدة الخاص لاقتصادات آسيا الوسطى) (SPECA) بالتعاون مع حكومتي قيرغيزستان وأذربيجان، و(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، و(لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا)، و(مركز التجارة الدولية)، و(منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية).

عززت المؤسسة (ITFC) الحوكمة الشاملة من خلال إنشاء إدارة مخاطر مستقلة ضمن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

تم جذب 20 عميلاً جديدًا

تم الدخول إلى قطاعات جديدة، لا سيما في الحقول غير النفطية (مثل الفحم والصلب والحبوب والبتروكيماويات وطحين فول الصويا والذرة وزيت النخيل).

تمكّنت المؤسسة من دمج أول صفقة إسلامية منظمة من نوعها في آسيا الوسطى من خلال تمويل القمح في كازاخستان.

GTR Global Trade Review

aftias Aid for Trade Initiative for the Arab States

11

أضافت المؤسسة إلى تسهيلاتها التمويلية فتح خطابات الاعتماد لعملائها.

شاركت المؤسسة في (المراجعة العالمية الثالثة حول المساعدة من أجل التجارة) التي عُقدت في مدينة جنيف في يوليو 2011.

نظّمت المؤسسة (ITFC) برنامجًا لتطوير القيادة، ومشروع تحوّل للمؤسسة الدولية لتمويل التجارة (ITFC) يهدف لبناء وتحديث وتحويل العمليات الاستراتيجية الأساسية الخاصة بالموارد البشرية.

كما أطلقت المؤسسة مشروعًا شاملاً لتكنولوجيا المعلومات، يستهدف تحسين العمليات التجارية بالإضافة إلى أتمتة المهام الأساسية.

12

تمت إعادة هيكلة برنامج التعاون والترويج التجاري (TCPP) ليكون موجهًا نحو البرامج وذلك بهدف رفع مستوى أدائه وإيصال خدماته.

تم جذب 14 عميلاً جديداً بما في ذلك بعض العملاء من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء - مثل السنغال وغانا ورواندا وبوركينا فاسو وتوغو وسيراليون والنيجر ونيجيريا.

علاوة على ذلك، تم الدخول إلى حقول جديدة، لا سيما في القطاعات غير النفطية، مثل قطاع التأجير في تركيا.

235 مليون دولار أمريكي

قدّمتها المؤسسة لدعم قطاعي الغذاء والطاقة في مصر

وقّعت المؤسسة على

60 مليون دولار أمريكي

اتفاقية تمويل مركب مشترك مع معمل تكرير السكر الإندونيسي (PT Angels Products).

وقعت المؤسسة

855 مليون دولار أمريكي

اتفاقية مع جمهورية بنغلاديش الشعبية (ممثلة بوزارة الطاقة والطاقة والثروة المعدنية ومؤسسة البترول البنغالية)(BPC) ، لاستيراد النفط الخام والمنتجات البترولية المكررة.

12

تم إطلاق برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (AFTIAS)، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومكتب العمل الدولي (ILO)، ومركز التجارة الدولية (ITC)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو). وقامت سبع جهات مانحة بتمويل البرنامج هي: برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (AFTIAS)، المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ومملكة السويد، وجمهورية مصر العربية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

نفّذت المؤسسة أول تمويل لتسهيل الصادرات بالمرابحة.

المؤسسة توقّع اتفاقية مرابحة

358 مليون دولار أمريكي

لدعم احتياجات الأردن من الطاقة والمنتجات البترولية

14

أطلقت المؤسسة (ITFC) مشروع إعادة هندسة عمليات الأعمال (BPR) الذي يهدف إلى تحسين تدفق العمليات والأنظمة والأدوات من أجل إنجاز التحسينات المطلوبة في أداء الأعمال.

نفّذت المؤسسة نظاماً جديداً (iMAL) من أجل أتمتة عمليات تمويل التجارة.

نمت حصة إجمالي المحفظة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من 28٪ في عام 2013 إلى 44٪ في عام2014 . وعلاوة على ذلك، فإنها تمكّنت من توليد أعمال إضافية بقيمة

789 مليون دولار أمريكي

مما أدى إلى تجاوز المنطقة حاجز العمليات المعتمدة والبالغ 2 مليار دولار أمريكي لأول مرة بمعدل نمو قدره 60٪.

تم إطلاق استراتيجية مبادرة إفريقيا الجديدة للتركيز بشكل خاص على منطقة إفريقيا جنوب الصحراء. وكان هدف المبادرة زيادة محفظة إفريقيا إلى مليار دولار أمريكي بحلول عام 2019.

وافقت المؤسسة على تمويل جديد لجزر القمر وجيبوتي وفلسطين وقيرغيزستان للمرة الأولى في محاولة لزيادة دعمها للبلدان الأعضاء الأقل نموا.

نجحت المؤسسة بترتيب قرض مشترك بمبلغ إجمالي قدره

320 مليون دولار أمريكي

لتونس لدعم قطاعي الطاقة والصناعة في البلاد.

أحرزت المؤسسة تقدمًا ملحوظًا في استراتيجية تواجدها الإقليمي من خلال التفعيل الناجح لمكاتبها الإقليمية في كل من داكار في السنغال، واسطنبول في تركيا.

15

تم توقيع اتفاقيات إطارية للمرابحة مع مصر وبنغلاديش والأردن وباكستان بقيمة 3 مليارات دولار لكل منها لمدة ثلاث سنوات، مما أدى إلى زيادة كبيرة في عمليات التمويل التجاري المعتمدة لهذه البلدان.

تلقّت عمليات المؤسسة في مناطق جنوب وجنوب شرق آسيا دفعة تعزيز قوية مع افتتاح مكاتب إقليمية في مدينة جاكرتا بإندونيسيا ومدينة دكا ببنغلاديش.

عزّزت المؤسسة التزامها تجاه سورينام، وهي دولة عضو في أمريكا الجنوبية، حيث تمت الموافقة على عملية تهدف إلى دعم فرص الوصول إلى الطاقة في هذا البلد.

16

تعيين المهندس هاني سالم سنبل كرئيس تنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) خلال الاجتماع السنوي الحادي والأربعين لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية في جاكرتا.

تمت إعادة مواءمة خريطة استراتيجية المؤسسة لسنة 1437 هـ -1438 هـ (2016 م) مع إطار عمل استراتيجية مجموعة البنك الإسلامي للتنمية العشريّة وذلك لتلبية احتياجات الدول الأعضاء في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

إطلاق برنامج تنمية صادرات البنّ في إندونيسيا
وذلك بالشراكة مع رابطة مصدّري البنّ الإندونيسي (AICE) ، والمنصة المستدامة للبنّ في إندونيسيا (SCOPI)، ويوفّر البرنامج، وهو الأول من نوعه بالنسبة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، فرصة بناء القدرات لصناعة البنّ الإندونيسية.

نمو كبير في محفظة منطقة أفريقيا جنوب الصحراء
بعد إطلاق مبادرة أفريقيا، شهدت المحفظة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء نمواً ملحوظاً، حيث زادت بأكثر من الضعف لتصل إلى 760 مليون دولار أمريكي.

دعم توسيع منتجي القطن في غرب أفريقيا لأسواق تصديرهم
ربط تجار (مشتري) القطن بالمنتجين (المصدّرين) في الدول الأعضاء.
ربطت المؤسسة أحد عملائها، وهو شركة CALIK COTTON، وهو تاجر مقره في تركيا، بمصدّري القطن الرئيسيين في غرب أفريقيا. ونتيجة لهذا الارتباط، تمكّنت الشركة من توسيع مصدرها لشراء القطن وأبرمت بنجاح عقوداً للشراء في بوركينا فاسو والكاميرون ومالي.

نجحت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في ترسيخ مكانتها لتكون أكبر ممول للقطن في غرب أفريقيا.

مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (AFTIAS):
"البرنامج التدريبي للتصدير والتوظيف- TREE" – هو برنامج لتمكين الشباب مصمّم لتقديم دورات تدريبية مكثفة للشباب في التجارة الدولية حتى يتمكنوا من اكتساب المعرفة والخبرة المطلوبة في القطاع الخاص.

ويتم ذلك بالشراكة مع مجلس التدريب الصناعي (ITC) في مصر ومركز تدريب التجارة الخارجية (FTTC).

التقرير الأول حول فعالية التنمية

17

منصة إطلاق الصادرات-السنغال: مكتب تيسير التجارة (TFO) الكندي ووكالة ترويج الصادرات في السنغال (ASEPEX)
وهو يهدف إلى المساهمة في تنمية الموارد البشرية في مجال التجارة الدولية وتزويد وكالة ترويج الصادرات السنغالية (ASEPEX) بالقدرة على تقديم التدريب التجاري وخدمات الدعم للمصدرين السنغاليين والمصدرين المحتملين.

إطلاق برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية (TBAA) ، المغرب - 22-23 فبراير 2017.

منتدى "من شركة إلى شركة" (B2B) لربط منتجي القطن في غرب أفريقيا بالمشترين في آسيا

نظمت المؤسسة منتديات القطن "من شركة إلى شركة" (B2B) في بنغلاديش وإندونيسيا، حيث اجتمع ممثلو محالج القطن والمصدّرون من أفريقيا مع مستوردي القطن الآسيويين، لا سيما من بنغلاديش وإندونيسيا.
تصنيف "موديز"

أطلقت المؤسسة ونفّذت برنامج التخفيف من الأفلاتوكسين في غامبيا بالتعاون مع هيئة التعاون الوطني لمعالجة الأمن الغذائي والتسويق (NFSPMC) لتعزيز جودة الفول السوداني بهدف التصدير إلى الأسواق الأوروبية والأسواق الدولية الأخرى.

SCOPI
SUSTAINABLE COFFEE PLATFORM of INDONESIA

WEST AFRICA SMEs PROGRAM

Export launchpad SENEGAL
DEVELOPING TRADE OPPORTUNITIES

ARAB-AFRICA TRADE BRIDGES PROGRAM

A1 by Moody's

18

تُكمل المؤسسة عشر سنوات من أعمالها بمجموع عمليات تجارية معتمدة تزيد قيمتها الإجمالية على 45 مليار دولار أمريكي

المؤسسة تطلق تقريرها السنوي الأول عن فعالية التنمية (ADER)

الاتفاقيات الإطارية الرئيسية الموقعة لدعم القطاعات الحيوية للبلدان الأعضاء بما في ذلك 4.5 مليار دولار لصالح باكستان و 1.5 مليار دولار لصالح كل من تونس وبوركينا فاسو.

تتغلغل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في سوق تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في أوزبكستان من خلال هيكلها المالي الجديد الحائز على جائزة مجلة IFN ، والذي يتيح تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع البنوك التقليدية.

19

تطرح المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) خطة استراتيجية جديدة تعكس دورها وطموحها لأن تصبح عامل تمكين تجاري وميسّر للتجارة على المستوى العالمي، ولتصبح بالتالي" المزوّد الرائد للحلول التجارية لاحتياجات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" .
توقيع اتفاقيات إطارية رئيسية لدعم القطاعات الحيوية للبلدان الأعضاء بما في ذلك 500 مليون دولار أمريكي لصالح أوزبكستان، ونتيجة لذلك، أصبحت أوزبكستان عضوًا في المؤسسة.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تفتتح مكتبَافي القاهرة، مصر

تقيس المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تأثيرها الإنمائي من خلال مواصلة عملية الانتقال نحو نهج متكامل قائم على البرامج، حيث يتم دمج عمليات تمويل التجارة مع تنمية التجارة وبناء القدرات، بغية مضاعفة الأثر الإنمائي.

يشترك بنك التصدير والاستيراد الأفريقي ((Afreximbank مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) في دعم برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية (AATB)
وقعت جمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان اتفاقيات إطارية مع المؤسسة بمبلغ 150 مليون دولار لكل منهما، وتمهدان الطريق لتصبحا عضوين كاملي العضوية في المؤسسة
توقع المؤسسة أول صفقة لها مع شركة التمويل الأصغر في جمهورية قيرغيزستان لتمكين المؤسسات الصغيرة من الوصول إلى التمويل المطلوب.

20

أعلنت المؤسسة عن مبادرة الاستجابة السريعة لمواجهة الجائحة بقيمة 300 مليون دولار أمريكي للمعدات الطبية الطارئة والأغذية الأساسية، ولكن بلغ الإجمالي للتمويل المقدم أكثر من 605 مليون دولار أمريكي لدعم البلدان الأعضاء في مناطق مختلفة.

أطلقت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) مبادرة اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارّيّة الإفريقية التابعة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والبنك الإسلامي للتنمية (ITFC-IsDB AfCFTA Initiative) لدعم جهود البلدان الأعضاء في المؤسسة الدولية لتمويل التجارة (ITFC) للتجارة البينية. يدعم برنامج المنح تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في سبعة بلدان ويسهّل تنسيق الرموز الجمركية مع أحكام التعرفة الجديدة وتطبيق قواعد المنشأ وتدريب الجهات الوطنية أصحاب المصلحة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. كما يتضمن أيضاً إجراء بحوث لتوقّع التغييرات المحتملة والتكيّف مع المتطلبات الجديدة وإعدادنا لاستحداث منتجات وتدخلات جديدة.
طورت المؤسسة وأطلقت منتج تأكيد خطاب اعتماد متوافق مع الشريعة الإسلامية لاستكمال عرض منتجاتها لدعم التجارة في البلدان الأعضاء

تكمل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة أول معاملة تأكيد خطاب اعتماد

21

اعتماد عمليات تمويل تجارة بقيمة 645.3 مليون دولار أمريكي من أصل 550 مليون دولار أمريكي ضمن برنامج الاستجابة للتعافي مخصصة لتلبية احتياجات البلدان الأعضاء لشراء اللقاح، ودعم القطاع الخاص، وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة.

بالتعاون مع كلّ من بنك التصدير والاستيراد الأفريقي ((Afreximbank والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (BADEA) والمنظمة الأفريقية لتوحيد المقاييس (ARSO)، أطلق برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية (AATB) مشروع مواءمة معايير الأدوية والأجهزة الطبية لتوحيد المعايير وزيادة التجارة البينية الأفريقية للمنتجات الطبية والصيدلانية.

إطلاق المرحلة الثانية لبرنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (الأفتياس 2.0)
تنفيذ مبادرات تهدف دعم المرأة في التجارة (SheTrades) في مصر والمغرب بالإضافة إلى برنامج جديد في مصر يستهدف 50 شركة صغيرة ومتوسطة مملوكة للنساء في سلاسل القيمة الموجهة للتصدير لتعزيز قدرتها التنافسية وقدرتها على اختراق الأسواق المحلية والإقليمية

22

تعزز مشاركة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من أجل الاستدامة البيئية بشكل كبير من خلال المشاركة في مزاد مبادرة سوق الكربون الطوعي التابع لصندوق الاستثمار العام السعودي.
ستساهم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة 4.5 مليار دولار أمريكي في برنامج الاستجابة للأمن الغذائي (FSRP) الذي تبلغ قيمته 10 مليارات دولار أمريكي.

أطلقت المؤسسة أول صفقة مشتركة لمدة عامين بنجاح لدعم الأمن الغذائي والزراعة في أوزبكستان.

تقوم المؤسسة بتخصيص تسهيل خط تمويل بمبلغ 12 مليون دولار أمريكي لدعم ريادة الأعمال النسائية في أوزبكستان.

وصل عدد شركاء للبنوك والمؤسسات المالية في منطقة رابطة الدول المستقلة إلى 15.

انضمت تركمانستان إلى عضوية المؤسسة ووقعت المؤسسة اتفاقية إطارية بقيمة 150 مليون دولار أمريكي لبدء عملياتها في الدولة.

المؤسسة تطلق برنامج تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بالشراكة مع بنك التصدير والاستيراد السعودي ومنشآت

تصمم المؤسسة برنامجًا رئيسيًا جديدًا للدول الأعضاء في آسيا الوسطى وأذربيجان يهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي شامل وتعاون اقتصادي إقليمي وتعزيز التجارة

نموذج واستراتيجية أعمال المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة 2.0

الخطة الاستراتيجية العشرية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

تماشيًا مع مهمة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لتعزيز التنمية البشرية الشاملة، بقيت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تركّز باستمرار على تمويل المعاملات التجارية التي تعزز النمو الشامل مع تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان الأعضاء. تعزز مساهمات المؤسسة الاستراتيجيات التي تقودها التجارة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتساعد في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة والنمو.

إن تفويض المؤسسة بدفع عجلة التجارة قُدُماً وتحسين الحياة هو أمرٌ لا يزال وثيق الصلة بأجندة التنمية العالمية. وقد استمرت الخطة العشرية الاستراتيجية للمؤسسة، والتي تم استحداثها في عام 2017، في الوفاء بهذه المهمة من خلال رؤيتها لأن تصبح "المزوّد الرائد للحلول التجارية لاحتياجات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وهذه الرؤية موضّحة في خريطة استراتيجية المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الواردة أدناه.

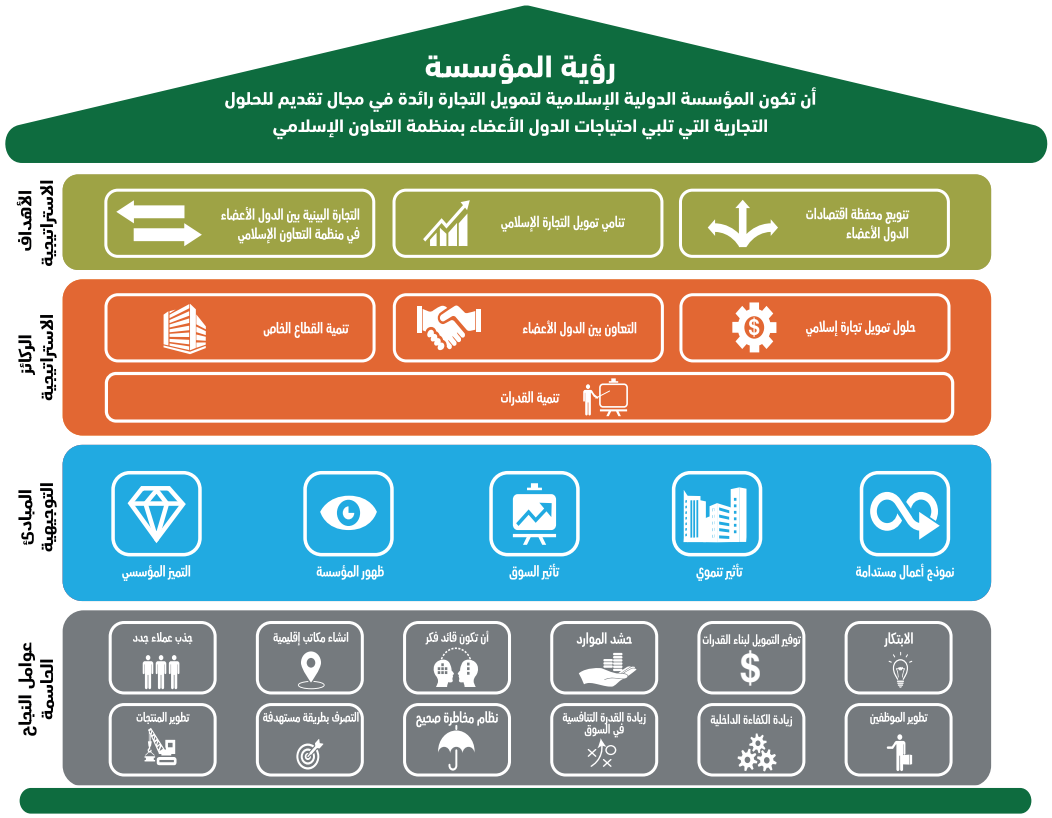

سعيًا إلى تحقيق هذه الرؤية، شرعت المؤسسة في رحلة تحول استمرت ثلاث سنوات بين عامي 2017 و 2020، مع التركيز حصرًا على تقديم مبادرات إستراتيجية لتطوير قدرات جديدة عبر المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) وبناء منصة للنمو المستقبلي. وقد أرست هذه الرحلة التحولية بنجاح نموذجًا جديدًا للأعمال التجارية المستدامة ورسخت أساسًا قويًا للتميز التنظيمي، تُوّج بتحقيق الأهداف الخمسة التالية:

i. بناء نموذج أعمال مرن للنمو المستدام من خلال برامج تجارية متكاملة
ii. زيادة تأثير التمويل التجاري وسوق تطوير التجارة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) عبر الدول الأعضاء
iii. تعزيز الأثر الإنمائي من خلال النمو الشامل والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
iv. تعزيز الرؤية لتصبح مركزًا عالميًا لتمويل التجارة الإسلامية من خلال اللامركزية والاتصالات الدولية
v. تحقيق التفوق التنظيمي من خلال إنشاء ثقافة قائمة على الأداء عبر المؤسسة

استراتيجية المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة 2.0 (2021-2025)

من خلال تخطيط إستراتيجي مبتكر، اعتمدت المؤسسة خطة خمسية جديدة متوسطة الأجل، تعرف باسم استراتيجية المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة2.0، مصممة للتعامل مع فرص النمو الجديدة مع عودة الاقتصادات للعمل من بعد الجائحة. تم تحديد أولويات المتجهات الاستراتيجية الخمسة التالية كجزء من خطة تعزيز الاتجاه الاستراتيجي ونموذج الأعمال الأساسي العشري الذي وضعته المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

استراتيجية السوق السيادية

ان قدرة المؤسسة على الاستحواذ على حصة أكبر من السوق من العملاء السياديين ستحدد جزئيًا معدل نمو الشركة في السنوات المقبلة. وقد وضعت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة استراتيجية التوجه إلى السوق لتيسير توسيع نطاق كبار العملاء السياديين الجدد.

ومن خلال النطاق الذي يشمل تمويل التجارة للبلدان الأعضاء غير الهشة، فإن التوسع في الفرص السيادية، لا سيما في البلدان الأعضاء التي غير الممولة حالياً، يفتح أسواقاً جديدة للمؤسسة من أجل تيسير التجارة البينية بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

استراتيجية التنويع

وُضعت إستراتيجية التنويع للتوسع بمحفظة تمويل التجارة الممولة من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة عبر الأسواق القطاعية والجغرافية مع التوسع السريع في محفظة المشاريع غير الممولة القائمة على الضمانات.

تهدف المؤسسة على مدى السنوات المقبلة إلى تحقيق محفظة مالية تجارية متنوعة إستراتيجيًا من خلال سلسلة تتناول: (1) المنتج (2) القطاع (3) أنشطة إعادة التوازن الجغرافي، وسيتم تنفيذ استراتيجية التنويع عبر الأسواق المستهدفة الجاذبة تجاريًا ضمن البلدان الأعضاء ذات الجاهزية المجدية للاستثمار.

استراتيجية معادلة ربح جديدة

تم تحديد خطوط عمل جديدة ومقترحات تجارية لتنويع مصادر دخل المؤسسة، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تقليص تعرض الربحية لدورات الطلب المتقلبة على السلع النفطية وإلى المستويات المنخفضة تاريخيًا لمعدلات الإقراض بين المصارف. علاوة على ذلك، ستعزز صيغة الربحية الجديدة أثر التدخلات ضمن البلدان الأعضاء، وتجذب شرائح جديدة من الأسواق والعملاء.

استراتيجية التمويل

تم تحديد مجموعة من فرص التمويل الجديدة ويُتوقع أن تسفر عن تمويل إضافي في الميزانية العمومية وستؤدي أيضاً إلى تنويع موارد التمويل على نطاق أوسع لتيسير تغطية احتياجات البلدان الأعضاء من التمويل على نطاق أوسع وبأثر اقتصادي أكبر.

استراتيجية تعزيز القدرات التنظيمية

يشكل تعزيز الهيكل التنظيمي والأفراد والعمليات لدى المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة جزءًا من استراتيجية التكيّف مع الطرق الجديدة لممارسة الأعمال التجارية في مشهد ما بعد كوفيد-19، ويعد هذا أمرًا أساسيًا لتحقيق التغيير في خطوات الأداء اللازمة للتنفيذ الناجح لاستراتيجية المؤسسة 2.0.

02

فتح مجالات لتدفقات التجارة الدولية و إحداث أثر على السوق

تطورات اقتصادية في دول منظمة التعاون الإسلامي

دراسة تحليلية مقدمة من مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC)

بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات النامية 6.8 % في عام 2021 وهو أعلى معدل منذ عام 2010، ترافق مع تلاشي آثار الوباء تدريجيًا حيث استفادت البلدان من ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتحسن الطلب الخارجي. لقد انكمشت بلدان منظمة التعاون الإسلامي في المتوسط بنسبة 1.7٪ عام 2020، لكنها سجلت نموًا بلغ 5.8٪ في عام 2021 بالتوازي مع التعافي الاقتصادي العالمي، وهو أعلى معدل تم تحقيقه منذ عام2010. وبذلك، تجاوز الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2021 مستوى الناتج ما قبل الوباء في عام 2019 بنسبة 4٪. ومع ذلك، كان متوسط معدل النمو المسجل في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في عام 2021 أقل من المتوسط العالمي. وتماشياً مع الاتجاهات العالمية، من المتوقع أن يشهد النمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي اعتدالاً في العامين المقبلين ليبلغ 4.9 في المائة في عام 2022 و4.2 في المائة في عام 2023.

ارتفعت صادرات البضائع في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 41.7٪ في عام 2021 بعد انخفاضها بنسبة 17.3٪ في عام 2020، كما ارتفعت واردات البضائع على نحو مماثل بنسبة 25.8٪ في عام 2021 في أعقاب انخفاض بنسبة 9.9٪ في العام السابق. إذ أصبحت بلدان منظمة التعاون الإسلامي، من حيث القيمة الإجمالية، مصدرة خالصة لتجارة البضائع في عام 2021، وبفائض تجاري بلغ 135 مليار دولار أمريكي مقارنة بعجز بلغ 83 مليار دولار أمريكي في العام السابق. ورغم التعافي، فقد انخفضت القيم التجارية للخدمات في عام 2021 إلى مستوياتها ما قبل الجائحة في كل من بلدان منظمة التعاون الإسلامي والعالم. وهذا ما يشير الى أن التجارة في الخدمات التي تضررت بشدة أكثر من تجارة البضائع، سوف تستغرق وقتًا أطول للتعافي الكامل من أزمة الجائحة. ومن حيث القيمة الإجمالية، سجلت بلدان منظمة التعاون فائضًا في الحساب الجاري بلغ 121 مليار دولار أمريكي (1.4 % من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2021 بعد عجز بلغ 170مليار دولار أمريكي (2.4 % من الناتج المحلي الإجمالي) في العام السابق (مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية SESRIC، 2022). وأسهم التحسن في ميزان تجارة البضائع - إسهامًا كبيرًا في فائض الحساب الجاري الناتج. وبالنظر إلى المستقبل، تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى زيادة الفائض إلى أكثر من 500 مليار دولار أمريكي أو بنسبة 5.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022.

وعلى صعيد آخر، انتعشت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 36.7 % ووصلت إلى 132 مليار دولار أمريكي في عام 2021 بعد انخفاض بنسبة 16.2 % إلى 97 مليار دولار أمريكي في عام 2020. ومع ذلك، أدى انخفاض النمو في التدفقات إلى انخفاض حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إلى 8.3% بعد أن بلغت ذروتها خلال عقد من الزمن بنسبة 10.0 % في عام 2020 (مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية SESRIC، 2022).

مخاطر عام 2023

ومع استمرار العالم في السعي ببطء للسيطرة على الجائحة ومواصلة الاقتصاد العالمي في التعافي من كوفيد-19، يتوقع أن يكون للصراع الروسي الأوكراني تأثيرًا كبيرًا على التعافي الاقتصادي العالمي في مرحلة ما بعد الجائحة، وأن يطرح شكوكًا كبيرة في آفاق الاقتصاد المستقبلية، إذ جرى تعديل التوقعات لعام 2023 بانخفاض بنسبة 0.9 % لتبلغ 2.9 %، ذلك أنّ آفاق الاقتصاد لهذه السنوات ستعتمد على مخاطر مختلفة منها: احتمال تفاقم النزاع في أوكرانيا، وتباطؤ اقتصادي أكثر حدة مما كان متوقعاً في الصين، وتجدد تفشي الوباء مع ظهور سلالات جديدة من الفيروس أكثر عدوى، وازدياد التوترات الاجتماعية بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة (صندوق النقد الدولي، 2022).

فقد أصبح ارتفاع معدلات التضخم مصدر قلق رئيسي في مختلف أنحاء العالم، ووفقًا لصندوق النقد الدولي (2022)، هناك خطر متزايد من انحراف توقعات التضخم عن أهداف البنك المركزي مما دفع البنوك المركزية إلى تنفيذ استجابة أشد إحكامًا . ومع السياسة الصارمة للاقتصادات المتقدمة في البنوك المركزية وارتفاع أسعار الفائدة في تلك البلدان، قد تواجه البلدان النامية مزيدًا من سحوبات رأس المال وإهلاك في العملات، الأمر الذي قد يزيد من ضغوط التضخم. وقد يؤدي ارتفاع تكاليف المعيشة بسبب ازدياد معدلات التضخم، لا سيما ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود، إلى زيادة خطر الاضطرابات الاجتماعية، لا سيما في البلدان النامية.

المراجع

صندوق النقد الدولي (2022). آفاق الاقتصاد العالمي: الحرب تبطئ وتيرة التعافي. العاصمة واشنطن.: صندوق النقد الدولي، أبريل.
مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية SESRIC (2022). الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: مسارات التعافي المستدام والمرن. مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية SESRIC. أنقرة.
الأمم المتحدة (2021). الوضع الاقتصادي العالمي وآفاقه: يوليو 2021. الإيجاز رقم 151.
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2022). تقرير الاستثمار العالمي لعام 2022: إصلاحات ضريبية دولية واستثمارات مستدامة. جنيف: الأمم المتحدة.

تعزيز التجارة البينية لدى منظمة التعاون الإسلامي

إنّ تعزيز النمو من خلال التجارة جزء أساسي من استراتيجية سياسة العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، لا سيما بالنظر إلى الفوائد الإنمائية واسعة النطاق المرتبطة بتعزيز التجارة مثل التأثيرات التكنولوجية غير المباشرة وزيادة فرص العمل والنمو الإجمالي. وقد حددت منظمة التعاون الإسلامي هدفًا لتجارة البضائع البينية لدى المنظمة نسبة إلى إجمالي تجارة المنظمة، لتصل إلى 25 % بحلول عام 2025 وبينما تتزايد هذه الحصة باطراد، تستدعي الحاجة إلى مزيد من الجهود الاستراتيجية لبلوغ هذه الأهداف.

تعد المساهمة في هذا الهدف أمرًا محوريًا لاستراتيجية المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لتعزيز التجارة البينية من خلال توفير حلول تمويل التجارة الشاملة للبلدان الأعضاء. وعلى مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، شهدت نسبة عمليات تمويل التجارة التي تقوم بها المؤسسة والتي تركز على تيسير التجارة بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تزايدًا مضطردًا ، إذ بلغ حجم التجارة البينية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي الذي دعمته المؤسسة منذ تأسيسها في عام 2008، 43.6 مليار دولار أمريكي مما أسهم في تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي عام 2022، تم توجيه أكثر من 70٪ من قيمة اعتمادات تمويل التجارة لدى المؤسسة والتي تمثل 4.86 مليار دولار أمريكي، نحو تسهيل التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، اذ ارتفعت حصة هذا العام من العمليات المعتمدة لتمويل التجارة بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي بنسبة تتجاوز 17٪ عن العام 2021.

الشكل 1 - 2022 - مساهمة المؤسسة في التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حسب المنطقة (مليون دولار أمريكي)

المناطق	2021
آسيا والشرق الأوسط	2,731
إفريقيا وأمريكا اللاتينية	1,291
الإجمالي	**4,022**

المصدر: المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

الشكل 2 – مساهمة المؤسسة في التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي منذ التأسيس (مليون دولار أمريكي)

المناطق	2022-2008*
آسيا والشرق الأوسط	**31,963**
إفريقيا وأمريكا اللاتينية	**11,721**
الإجمالي	**43,684**

المصدر: المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

التجارة عبر الحدود كأداة إنمائية للتعافي في البلدان الأعضاء

تعمل التجارة على تحفيز الإنتاج وتسهيل الاستهلاك وتوليد المدخرات اللازمة لإعادة الاستثمار باعتبارها محور النشاط الاقتصادي، كما أنها الأساس للنمو الاقتصادي القوي والدافع للتنمية المستدامة والحد من الفقر. وخلال السنوات الخمس عشرة الماضية، تجاوزت قيمة العمليات التراكمية المعتمدة من المؤسسة 69 مليار دولار في نهاية عام 2022، مما يعكس استمرار الدعم لبناء القدرة على الصمود ودفع التعافي والنمو المستدام فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وبناءً على الإنجازات التي تحققت في السنوات السابقة، بلغت قيمة اعتمادات تمويل التجارة من المؤسسة عام 2022، 6.42 مليار دولار أمريكي مقارنة ب 6.52 مليار دولار أمريكي في عام 2021. وتمت الموافقة على ما مجموعه 95 صفقة لتمويل التجارة بزيادة 38 % عن العام السابق استفادت منها 21 دولة من الدول الأعضاء. وصرفت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ما قيمته 5.1 مليار دولار أمريكي في تمويل التجارة، خصص منها 30 % للبلدان الأقل نموًا.

تواصل المؤسسة تعزيز أثرها الإنمائي بتزويد حلول تجارية متكاملة، إذ يتم دمج عمليات تمويل التجارة مع تنمية التجارة وبناء القدرات لتعظيم الأثر الإنمائي ومساعدة الدول الأعضاء على تلبية احتياجاتها.

وكعامل محفّز للتجارة، تواصل المؤسسة التركيز على القطاعات الاساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما قطاعات:

- الطاقة
- الغذاء والزراعة
- المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص

الصندوق 1

تمويل مرابحة من أجل الوقود والمواد الغذائية الأساسية والأدوية والمعدات الطبية في جزر المالديف

لعبت العلاقة التجارية الوثيقة بين هيئة التجارة الحكومية (STO) والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) على مدى السنوات الأربع عشرة الماضية دورًا هامًا في نمو الشركة الحالي.

حيث قدمت لنا المؤسسة شروطاً مرنة وتمويلاً فعالاً من حيث التكلفة مما سمح لنا بإدارة نفقاتنا من الوقود رغم الزيادة العالمية في أسعارها. وأدى انخفاض تكاليف التمويل إلى انخفاض أسعار الوقود التي يتم تمريرها إلى العملاء النهائيين مما أسهم في انخفاض إجمالي تكاليف المعيشة.

وقد كفلت الاستجابة السريعة وتوافر التمويل إمدادات ثابتة من الوقود رغم ارتفاع الأسعار في جميع أنحاء العالم فضلاً عن المواد الغذائية الأساسية لتلبية احتياجات البلد، وقد ساعدتنا الحلول التجارية التي قدمتها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في الحفاظ على سلاسة العمليات على المستوى القومي في ظل ظروف اقتصادية عالمية صعبة ومليئة بالتحديات.

حسين عمرو محمد رشاد،
الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب
هيئة التجارة الحكومية (شركة عامة محدودة المسؤولية)، جزر المالديف

التصنيع والتحوّل الصناعيّ من خلال توريد منتجات الطاقة

إن الطاقة محرّك التنمية الاجتماعية والاستقرار، وفي ضوء الصلة الوثيقة بين معدّلات استهلاك الطاقة لكلّ فرد والنمو الاقتصاديّ، أمسى الحصول على الكهرباء أو أنواع أخرى من الطاقة أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للبلدان الأقلّ نمواً أو لدول منظّمة التعاون الإسلامي منخفضة الدخل في سعيها لتحقيق النموّ في الإنتاجية والدخل والثروة ومستويات المعيشة. لكنّ الحقيقة أنّ العديد من دول منظّمة التعاون الإسلاميّ – وباعتبارها من البلدان الأقلّ نموًا– تفتقر إلى الوصول الكافي لموارد الطاقة.

لقد كان لارتفاع أسعار الطاقة الذي شهده العام 2022 فرض ضغوط إضافية على البلدان النامية بما يتعلّق باستيراد موارد الطاقة، مما يستدعي من أصحاب المصلحة الخارجيين مثل المؤسسات المالية التنموية ومتعددة الأطراف لعب دور أكبر في تأمين الوصول إلى الطاقة في البلدان الأضعف.

الصندوق 2

الحفاظ على الطاقة وتحقيق استقرارها في جمهورية جيبوتي

الشركة الدولية للهيدروكربونات في جيبوتي هي شركةٌ عامة، أنشئت في العام 2000، وهدفُها الإيفاء بالمهام الموكلة إليها بموجب نظامها الأساسيّ رقم PR/MERN/0029-2000، والصادر في 3 فبراير من العام 2000.

مكّن التمويل الذي قدّمته المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لصالح الحكومة الجيبوتية في العام 2015، الشركة الدولية للهيدروكربونات في جيبوتي من إنجاز مهمتها الأولى، والمتمثّلة في الحفاظ على واردات المنتجات البترولية في البلاد وتحقيق استقرارها. وستبقى المنظّمة قادرةً على تأمين واردات الوقود نتيجةً لتوفر المزيد من التسهيلات التمويلية والمساعدة الفنية من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وهي اليومَ مضمونةٌ لسبع سنواتٍ متتالية. وقد استطاعت الشروط والأحكام التمويلية المواتية الممنوحة للشركة الدولية للهيدروكربونات في جيبوتي أن تساعد في التحكّم في التكاليف المالية وتحسين الأثر الاقتصادي المستدام عبر سلسلةٍ من المشاريع طويلة الأجل الموجّهة لقطاع النفط الجيبوتي، في حين سيساهم عنصر المساعدة الفنية في تطوير رأس المال البشريّ للقطاع.

الدكتور دابار أوادي لاديبه،
المدير العام
الشركة الدولية للهيدروكربونات في جيبوتي (SIHD)

ولعبت المؤسسة دورًا جوهريًا في تمويل احتياجات استيراد الطاقة الأكثر إلحاحًا لدى دول منظّمة التعاون الإسلامي الأقلّ نموًا وذات الدخل المتوسّط أو المنخفض. خلال العام الأول من نشاطها في 2008، توجّهت نسبة 62% من تمويلها إلى قطاع الطاقة. وتشغل حصّة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من تمويل الطاقة 46 مليار دولار أمريكيّ، أو ما يعادل ثلثي التمويل الإجماليّ منذ تأسيسها. في الوقت الحالي، تهدف المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إلى تقليص دورها في تمويل الطاقة شريطة أن تتم معالجة فجوة التمويل من قِبل ممولين آخرين، لا سيما في البلدان الأقلّ نموًا. رغم وجود ثقل أكبر في محفظة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مؤخراً، فقد انخفض تمويل الطاقة من 73.8% في العام 2017 إلى 58.3% في العام 2022. على أية حال، فإنّ تنفيذ التخفيض في تمويل الطاقة سيكون تدريجياً، مع استمرار المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في دعم البلدان الأعضاء لتلبية احتياجاتها الحيوية من الطاقة.

الشكل 3 – حصة تمويل قطاع الطاقة في المحفظة الإجمالية

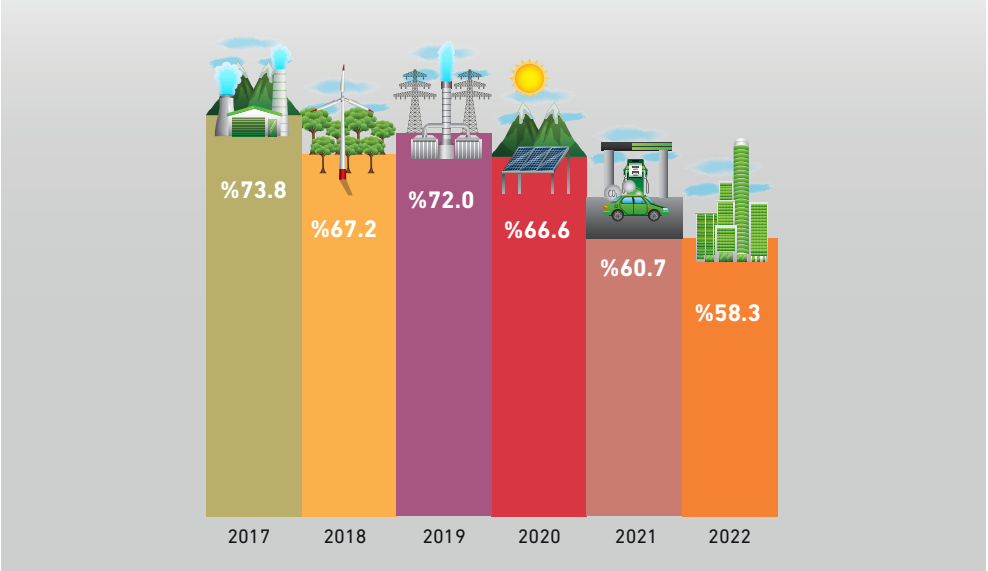

خلال العام 2022، موّلت المؤسسة معاملات إمداد الطاقة لـ 15 من الدول الأعضاء. وقد بلغ إجماليّ تمويل قطاع الطاقة في العام 2022 إلى 3.98 مليار دولار أمريكيّ، مقابل 3.96 مليار دولار أمريكيّ في العام 2021. في حين انضمّت كلٌّ من جزر المالديف وبوركينا فاسو إلى قائمة أكبر خمسة مستفيدين من تمويل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في قطاع الطاقة.

الشكل 4: أكبر خمسة مستفيدين في قطاع الطاقة للعام 2022، مقارنة بالعام 2021 (مليون دولار أمريكي)

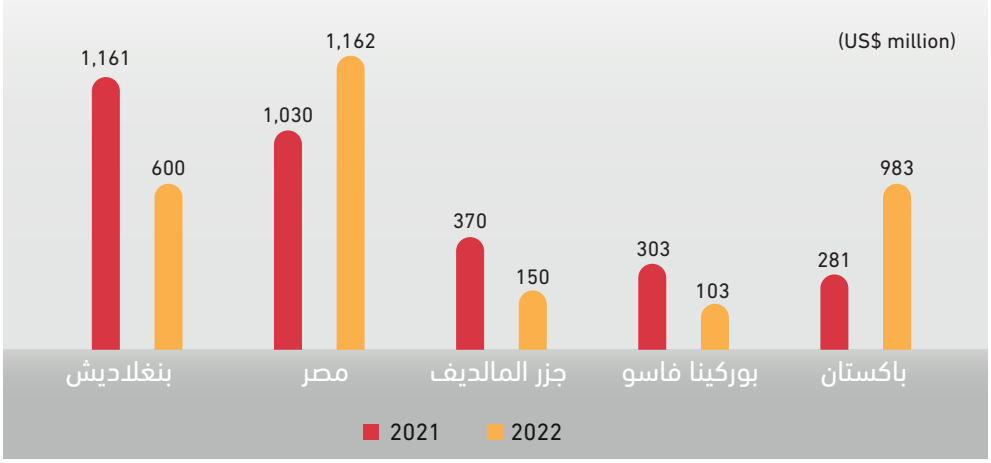

المصدر: المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

تأمين إمدادات كافية من السلع الغذائية – الأمن الغذائي

خلال العام 2022، ترسّخت قضية انعدام الأمن الغذائيّ العالميّ كتهديدٍ خطير يواجه البلدان النامية، بما فيها الدول الأعضاء في منظّمة التعاون الإسلامي والبالغ عددُها 57 دولة. كما أنّ اضطرابات سلاسل التوريد الناتجة الوباء إلى جانب التوترات الجيوسياسية وتزايد الحمائية واتّساع رقعة الكوارث الطبيعية المصاحبة لتغيّر المناخ (لا سيما الجفاف والفيضانات) والصراع الروسيّ الأوكرانيّ، كلّها أدّت إلى تفاقم مشكلة شحّ الإمدادات الغذائية إضافةً إلى التضخّم. ووفقاً لتقريرٍ صدر مؤخراً عن وزارة الزراعة الأمريكية، قُدِّر عدد الأشخاص الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي في العام 2022 بنحو 1.3 مليار شخص، ويمثّل هؤلاء 16% من تعداد السكان العالميّ. يُترجَم هذا إلى زيادةٍ تقارب 118.7 مليون شخص أو تساوي 10% مقارنةً بتقديرات العام 2021.

وفي حين أنّ الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة التي أُقِرّت في العام 2015 يتمثّل بالقضاء على الجوع بحلول العام 2030، فقد شهد الأمن الغذائيّ العالميّ تدهوراً حقيقيًا خلال السنوات المنصرمة. مما حدا بالقادة الدوليين إلى تكثيف مناقشاتهم لاحتواء هذا الواقع. يتجلّى أحد الأمثلة في مؤتمر الأمم المتحدة السابع والعشرين للتغيّر المناخيّ "كوب27"، والذي عُقد في شرم الشيخ المصرية في نوفمبر من العام 2022، حيث عُقدت مناقشات حول تكييف الزراعة بغية تعزيز مرونة النظم الغذائية في مواجهة الكوارث الطبيعية المتزايدة الناجمة عن تغيّر المناخ.

في شهر يوليو من العام 2022، عقدت مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية اجتماعًا استثنائيًا لمجلس المديرين، حيث صادقت على حزمة البرنامج الشامل للاستجابة للأمن الغذائيّ، والذي بلغت قيمتُه 10.5 مليار دولار أمريكيّ، والهادف لدعم البلدان الأعضاء في معالجة أزمة الغذاء المستمرّة، والأهم، لزيادة الجهود المتواصلة التي تبذلها المجموعة لزيادة قدرة أعضائها على الصمود أمام صدمات الأمن الغذائيّ المستقبلية.

وكجزء من الحزمة الشاملة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ستساهم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في برنامج السنوات الثلاث بتمويلٍ تجاريّ يصل إلى 4.5 مليار دولار أمريكي. وسيساعد تمويلُ المؤسسة في ضمان الإمداد المستدام للمنتجات الغذائية والزراعية الأساسية في السوق المحلية بأسعار معقولة.

واعتبارًا من شهر ديسمبر من العام 2022، كانت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة قد قدّمت بالفعل 1.8 مليار دولار أمريكيّ إلى سبعٍ من البلدان الأعضاء في كلٍّ من إفريقيا وآسيا من أجل دعم قطاع الأغذية والزراعة، ما يعادل 27.1% من إجماليّ العمليات المعتمدة الصادرة هذا العام.

ومنذ تأسيس المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في العام 2008، اعتمدت أكثر من 10.8 مليار دولار أمريكيّ سُخِّرَت للحفاظ على الأمن الغذائيّ في البلدان الأعضاء في منظّمة التعاون الإسلاميّ. وقد بلغت الاعتمادات لقطاع الأغذية والزراعة ذروتها عند 1.8 مليار دولار أمريكيّ في العام 2022، في حين بلغت عند انطلاق المؤسسة في العام 2008 419 مليون دولار أمريكيّ. يمثّل هذا قفزةً بنسبة 342%، ويوضح الجهود التي بذلتها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لدعم القطاع الحيوي منذ إنشائها.

الشكل 5: العمليات المعتمدة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لقطاع الأغذية والزراعة: بين العامين 2008 – 2022، (بالمليون دولار أمريكي)

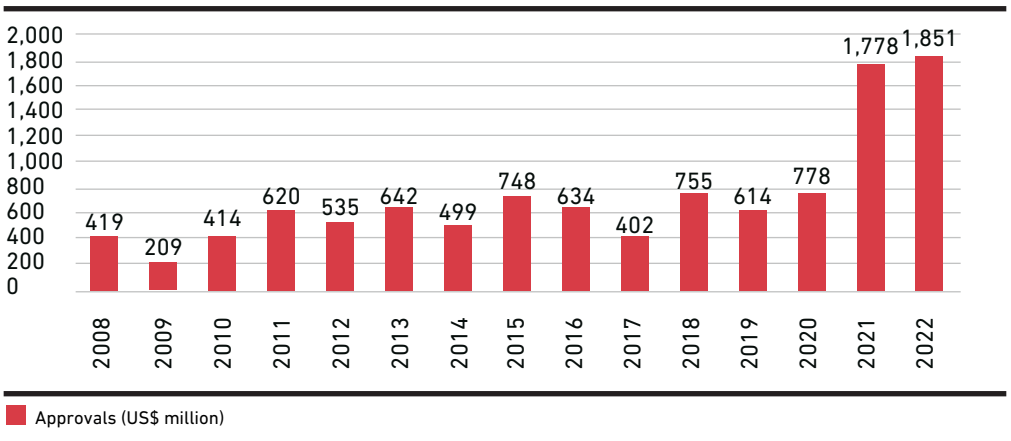

مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعافي القطاع الخاص

يلعب القطاع الخاص دورًا مهمًا في النموّ الاقتصادي وإيجاد فرص العمل والتخفيف من حدّة الفقر. وفي هذا الصدد تُعدّ المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة أكثر أهميةً حتى في البلدان الأعضاء بمنظّمة التعاون الإسلامي، إذ تشير التقديرات إلى أنّها تمثّل أكثر من 90% من فرص العمل المولّدة، وتساهم – في المتوسّط – بنسبة 50% من الناتج المحليّ الإجماليّ للبلدان الأعضاء. ورغم مساهماتها الكبيرة في إيجاد فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصاديّ، ما يزال القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حالة عجزٍ عن الوصول إلى التمويل كوسيلةٍ لتنمية أعمالها.

تدعم المؤسسة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال تقديم برامج حلول تجارية متكاملة، وذلك عبر شراكاتها مع البنوك والمؤسسات المالية المحلية لتقديم حلول التمويل المُموّلة وغير المُموّلة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص. بشكلٍ أساسيّ، يتم دعم المعاملات المُموّلة من خلال خطّتي التمويل وتمويل المرابحة الذين تقدّمهما المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة. أما المعاملات غير المُموّلة، فيجري دعمُها من خلال تثبيت خطاب الاعتماد، الذي يُتوقّع أن يعود بأثرٍ إيجابيّ على استراتيجية التنويع المستقبلية التي وضعتها المؤسسة الدولية لتمويل التجارة، وذلك فيما يتعلّق بتعزيز حجم أعمال القطاع الخاص.

خلال العام 2022، أضافت المؤسسة ثمانية بنوك جديدة إلى قائمة المؤسسات الشريكة لها في البلدان الأعضاء، وبهذا، يصل العدد الإجمالي للبنوك الشريكة للمؤسسة الدولية لتمويل التجارة إلى 36 بنكًا بحلول نهاية العام 2022. وقد وصل إجماليّ التمويل المعتمد للمؤسسات الصغيرة والمتوسّطة والقطاع الخاص خلال العام 2022 إلى 757 مليون دولار أمريكيّ، بزيادةٍ بلغت 10% عن العام السابق.

التزمت المؤسسة بتقديم مبلغ 996 مليون دولار أمريكيّ للبنوك المحلية، وقد أنفقت 670 مليونًا من حجم هذا الالتزام، وذلك لاستعادة عملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص، وهو جزء من مبلغ 2.3 مليار دولار خصّصتها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لتمويل برنامج الاستعداد والاستجابة الاستراتيجي لجائحة كوفيد-19، والذي ركز على جوانب الاستجابة والاستعادة والاستئناف).

بمعزل عن المؤسسات المالية، عمدت المؤسسة إلى توسيع تسهيلات تمويل التجارة لعملائها من الشركات التي ساهمت أعمالها التصنيعية والتصديرية في إيجاد فرص العمل وكسب العملات الأجنبية الثمينة للبلدان التي تنشط فيها. علاوةً على ذلك، فقد استطاعت المؤسسة– من خلال عروض الحلول التجارية المتكاملة – أن تعزّز تمويل التجارة المتوافق والشريعة الإسلامية في البلدان الأعضاء، ونظّمت خلال العام 2022 برامج تدريبية للبنوك التجارية والبنوك المركزية في مختلف البلدان الأعضاء.
منذ تأسيسها في العام 2008، بلغت العمليات التراكمية المعتمدة لصالح عملاء القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسّطة 17.1 مليار دولار أمريكيّ، وهو مبلغ يمثّل 25.0% من محفظة تمويل التجارة. ويشمل توفير فرص الوصول إلى التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسّطة، والتي تمثّل العمود الفقريّ لاقتصادات البلدان الأعضاء. ويوضح الرسم البيانيّ أدناه العمليات المعتمدة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسّطة وعملاء القطاع الخاص منذ تأسيسها في العام 2008.

الشكل 6 – العمليات المعتمدة للمؤسسة للقطاع الخاص (مليون دولار أمريكي)

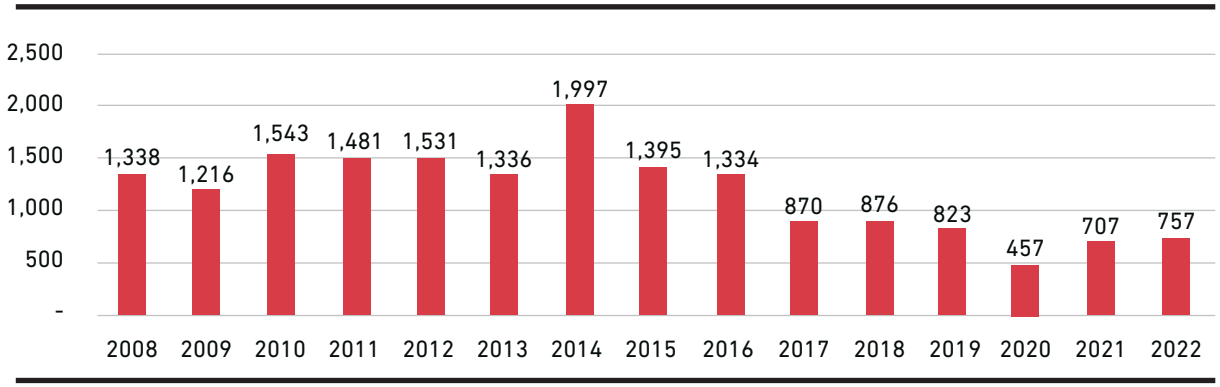

الصندوق 3

خط تمويل مرابحة لصالح المصرف التجاري المشترك ((JSCB المعروف ببنك التمويل الاستثماري " InFinBank"

المصرف التجاري المشترك ((JSCB المعروف بـ "بنك التمويل الاستثماري" هو بنك خاص سريع النموّ يتكّئ على سجلّ ممتدٍّ لـ 15 عاماً في الأسواق المالية. ويقدّم البنك مجموعةً واسعةً من الخدمات المصرفية للكيانات القانونية والأفراد في أوزباكستان. يتمتّع هذا البنك بربحية منقطعة النظير ونموّ ملحوظ في الأصول، يتفوّق بهما بشكل ملحوظ على نموّ السوق المصرفية المحلية. ويوفّر بنك التمويل الاستثماريّ مجموعةً كاملةً من المنتجات مع التركيز على إقراض التجزئة والشركات الصغيرة والمتوسطة.

في إطار الشراكة القائمة بين بنك التمويل الاستثماري والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، اجتذب بنك التمويل الاستثماري ما مجموعُه 25 مليون دولار أمريكيّ من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة خلال العام 2022. وقد مكّنت حلول التمويل التجاريّ التي تتيحُها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة البنك من تلبية احتياجات التمويل التجاريّ المتوافق مع الشريعة الإسلامية لعملائه الحاليين وتأسيس علاقات جديدة مع الزبائن.

كان للتعاون الراسخ بين الكيانَين تأثير إيجابيّ على توسيع حدود التمويل الإسلاميّ في أوزباكستان وتعزيز التجارة والمساهمة في وصول الشركات الصغيرة والمتوسّطة إلى التمويل. كما قدّمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الدعم لعملائنا الكرام في شراء المنتجات المعدنية والنسيجية وقطع غيار السيارات والمنتجات الغذائية والزراعية وغيرها في الوقت المناسب، كما ساعدت في تيسير التجارة عبر الحدود الدولية لعملائنا الكرام.

السيد بولات ساليموف
نائب رئيس مجلس الإدارة

منذ تأسيسها في العام 2008، بلغت العمليات التراكمية المعتمدة لصالح عملاء القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

17.1 مليار دولار أمريكي

03

تأمين مستقبل مستـــدام

(دراسة الحالة)

تعزيز التعليم وتمكين المرأة والشباب

دعم المرأة عبر التوظيف وريادة الأعمال في أوزباكستان

تحدّد استراتيجية تنمية أوزباكستان الجديدة للفترة من 2022 إلى 2026 دعمَ المرأة وزيادة نشاطها ضمن المجتمع كأحد الأهداف الاستراتيجية. ولتحقيق هذا الهدف، جاء المرسوم الصادر عن رئيس جمهورية أوزباكستان "بشأن تدابير زيادة تسريع العمل على الدعم المنهجيّ للأسَر والنساء" ليُقِرّ البرنامج الوطني لزيادة نشاط المرأة في مختلف قطاعات الاقتصاد والحياة الاجتماعية في البلاد، وذلك بين عامَي 2022 و2026.

تماشيًا مع الأهداف الإنمائية لحكومة أوزباكستان، شهد العام 2022 تعاونَ المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مع البنوك الشريكة لها في الدولة لتوسيع تسهيلات خط تمويل التجارة لدعم النساء في مجالات التوظيف وريادة الأعمال.

وخلال العام 2022، قدّمت المؤسّسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

27 مليون دولار أمريكي

لبنك أورينت فايننس "تمويل المشرق"، خُصِّصَت

12 مليون دولار أمريكي

لدعم النساء في التوظيف وريادة الأعمال.

وقد استفادت المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة التي تملكها نساء من تسهيلات التمويل هذه، وهي توظّف حوالي 130 امرأة في قطاعاتٍ كالتجارة والبيع بالتجزئة والبناء، والتصنيع والأغذية والزراعة.

ولدفع عجلة العمل قدمًا ، ستزيد المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تركيزها على دعم توظيف النساء وانطلاقهنّ في ريادة الأعمال بأوزبكستان من خلال تسهيلات التمويل والتدخّلات والبرامج الأخرى.

(دراسة الحالة)

تقديم الدعم للمزارعين في كسب الدخل

دعم دخل المزارعين للتخفيف من حدّة الفقر في المناطق الريفية

إنّ من شأن إدراج المزارعين في مخطّطات العقود – والذي يتضمّن توفير المدخلات بالائتمان والسعر السنوي المضمون – أن يؤمّن لهم الاستقرار الذي هم في أمسّ الحاجة إليه، لا سيما في المناطق الريفية. وتُعدّ مخطّطات الزراعة التعاقدية مع المُصدِّرين طريقةً جوهريةً لضمان حصول أصحاب الحيازات الصغيرة على حصتهم من الصادرات الغذائية وزيادة القيمة في قطاعات التصدير (وفقًا لمنظّمة الأغذية والزراعة، 2016). ويضمن المخطّط أن يستطيع المزارعون الوصول لاحتياجاتهم من المُدخلات ائتمانياً. إذ تسمح قروض المدخلات للمصدِّرين بالوصول إلى المحاصيل وشرائها من المزارعين.

تدعم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مخطّطات الزراعة التعاقدية من خلال توفير تمويل ما قبل التصدير للشركات الزراعية المملوكة للدولة. وقد وافقت المؤسسة منذ العام 2008 على تمويلات ما قبل التصدير بقيمة بلغت 2.8 مليار دولار أمريكيّ، وذلك لمصلحة شركات تصدير الفول السوداني والقطن غربيّ إفريقيا. ويُقدّر أنّ قرابة 600 ألف مزارع في المتوسط قد استفادوا من التمويل كلّ عام.

إجمالي التمويل الزراعي ما قبل التصدير:

2.8 مليار دولار أمريكي

بوركينا فاسو
(قـطـن)
1.2مليار دولار أمريكي

الكاميرون
(قـطـن)
935 مليون دولار أمريكي

السنغال
(فول سوداني)
453 مليون دولار أمريكي

غامبيا
(فول سوداني)
188مليون دولار أمريكي

بنين
(قـطـن)
60 مليون دولار أمريكي

ويساهم التمويل في القطاعات الرئيسية للاقتصاد، بما في ذلك القطن والفول السوداني التي تُعدّ مصادر رئيسية لإيرادات الصادرات، وبالتالي، لدعم تدفقات النقد الأجنبي في البلاد وميزان المدفوعات. كما كان تمويل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة أساسيًا في الحفاظ على تحفيز المنتجين لزراعة المحاصيل والحفاظ على الثقة بين أصحاب المصلحة عبر سلسلة القيمة. يتيح التمويل لعملاء المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة أن يقترحوا على المنتِجين تسعيراتٍ عادلةً ويضمنوا تلقّي الدفعات في الوقت المناسب لإنتاجهم، بعد أقلّ من شهر واحد من التحصيل، وبالتالي، دعم المزارعين وسبل عيشهم.

الفوائد الرئيسية التي سيجنيها المنتجون:

01
فرص لزرع مساحات أكبر بائتمان البذور.

02
سعر مُغرٍ يقدّمه المصدِّرون.

03
ضمان الدفع بالسعر المناسب وفي الوقت المناسب.

04
إيجاد فرص عمل موسمية للشباب.

الفوائد الرئيسية للمصدِّرين:

01
إرساء مناخ من الثقة مع المنتجين عبر العلاقات الوثيقة.

02
تكوين معرفة أفضل باحتياجات المنتجين وتوقّعاتهم.

03
إيجاد فرصة للحصول على بذور ذات جودة أفضل، وقدرة على جمع مخزون احتياطيّ خلال مدة قصيرة لضمان تحقيق أهداف التحصيل.

04
زيادة القدرة على تجاوز التقلّبات والمنافسة في السوق المحلية.

النموّ الاقتصادي المستدام للتخفيف من تغيّر المناخ وتعزيز ممارسات الحوكمة البيئيــة والاجتماعيــة والمؤسساتية في المؤسسة

رتكز استراتيجية التكيّف مع المناخ وبناء الصمود في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على حشد تمويل المشاريع المتعلّقة بالمناخ ونشرها لدعم البلدان الأعضاء لتقليل انبعاثات غازات الدفيئة وزيادة المرونة بموجب التزاماتها الوطنية في إطار اتفاقية باريس. وهذا ليس سوى جزءٍ من مسعى أبعد لتوسيع حلول التجارة المستدامة، وهو يقوم على الركائز الثلاث التالية للتكيف مع المناخ والقدرة على الصمود:

تزويد الأعضاء بفرص متزايدة لنيل تمويل التجارة المستدامة لتعزيز المرونة في مواجهة تغيّر المناخ بين المجتمعات المحلية، مما يؤدي إلى تحسين سبل العيش من خلال زيادة الإنتاج الزراعيّ والأمن الغذائيّ وتطوير الأعمال التجارية الصغيرة.

دعم نشر التقنيات الحديثة لتوسيع استخدام المعاملات التجارية الإلكترونية، وتوفير إمكانية التتبّع باستخدام تقنية سلاسل الكتل "بلوكتشين"، إلى جانب جهود إزالة الكربون من خلال التمويل والمساعدة التقنية.

تطوير السياسات والممارسات الداخلية المتعلّقة بالمناخ والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسساتية الأخرى لتعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية في تتبّع أثر التنمية ورصدها.

04

دفع عجلة التنمية لمواجهة التحديات في البلدان الأعضاء

تعزيز التعاون التجاري ضمن المنطقة وفيما بين المناطق

منذ العام 2016، وعقب صياغة الاستراتيجية العشرية الخاصة بالمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، بات جليًا أنّ تمويل التجارة وحده لم يكفِ لتلبية احتياجات البلدان الأعضاء، ما ولّد تركيزًا على تنمية التجارة بالإضافة إلى جهود تمويل التجارة كوسيلتَين لتعظيم تأثير تدخّلات المؤسسة وزيادة دعم أهداف التنمية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. منذ اعتماد هذه الاستراتيجية، تواصل العمل على تعزيز مكوّن تنمية التجارة في المؤسسة، وذلك عبر اعتماد نموذج "الابتكار والتحوّل الماليَين" الذي يشمل البرامج الرئيسية وحلول التجارة المتكاملة والتدخّلات المُستهدفة. بموجب هذا النموذج، تم إطلاق العديد من مبادرات بناء القدرات وتطوير الأعمال والمساعدات الفنية وتنفيذها بنجاح لزيادة تعزيز الدعم الذي تقدمه المؤسسة إلى البلدان الأعضاء.

برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية

برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية هو برنامج رائد أطلقته المؤسسة في العام 2017 بهدف تعزيز التجارة والاستثمار بين إفريقيا والعالم العربي. يضمّ برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية حالياً 20 دولةً ومؤسسة. وعلى مدار العام 2022، أنجز برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية 17 نشاطًا ناجحًا لتطوير التجارة في مجالاتٍ مختلفة مثل البرامج القُطرية والمنتجات المعرفية والمساعدة الفنية ومطابقة الأعمال والفعاليات التجارية والاستثمارية.

البرامج القُطرية

البرامج القُطرية واحدةٌ من أكثر أدوات برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية فعالية، وهي عبارةٌ عن سلسلةٍ من التدخّلات المُصمّمة والموجّهة خصيصًا لتلائم احتياجات بلدٍ معيّن من أعضاء برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية. منذ العام 2019، أطلق برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية خمسة برامج قُطريةٍ لكلٍّ من مصر وتونس وبنين والسنغال وتوغو.

مواءمة معايير الأدوية والأجهزة الطبية (2020 – 2023)

أطلقت المبادرة في 2020 كشراكةٍ بين كلٍّ من المؤسسة وبنك التصدير والاستيراد الإفريقي (أفريكسمبنك) والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا والمنظّمة الإفريقية للمواصفات والمقاييس، حيث يطلّع الشركاء إلى صياغة المشهد العام في مجال تصنيع الأجهزة والمعدّات الصيدلانية والطبية في إفريقيا وتحديد متطلّبات البلدان الإفريقية الأعضاء لإنشاء قدرات تصنيعٍ محليةٍ في هذا القطاع.

حلقة نقاش رفيعة المستوى حول مواءمة معايير المنتجات الصيدلانية والأجهزة الطبية خلال فعاليات المعرض الإفريقي للتجارة البينية للعام 2021 المنعقد في ديربان.

النتائـــج قصيرة المدى

الأجهزة والمعدّات الطبية:
صدرت الموافقات على 76 معياراً من أصل 77 لتنتقل إلى مرحلتَي التحقيق والاقتراع.

المنتجات الصيدلانية والدوائية:
صدرت الموافقات على 38 معياراً من أصل 39 لتنتقل إلى مرحلتَي التحقيق والاقتراع.

الطب الإفريقي التقليدي:
6 معايير ظهرت في الاستجابة المباشرة لجائحة كوفيد-19.

Pharmaceutical and medical products B2B Event in Tunisia, December 2022

لقاء مصدرين ومستوردين للمنتجات الصيدلانية والطبية

كجزء من برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية، أدت الشراكة مع الرابطة الأفريقية لمراكز شراء الأدوية الأساسية إلى تنظيم لقاءات مصدرين ومستوردين في الأسبوع الأول من شهر ديسمبر من العام 2022. وقد اجتذب الحدث مشاركة قرابة 50 شركة ومؤسّسة من المصدّرين والمستوردين للمنتجات الصيدلانية والطبية من القطاعين الحكومي والخاص.

لقاء مصدرين ومستوردين للمنتجات الصيدلانية والطبية. تونس، ديسمبر 2022

برنامج تطوير تجارة رابطة الدول المستقلة

صممت المؤسسة برنامجًا جديدًا جامعًا للبلدان الأعضاء الستة في منطقة رابطة الدول المستقلة (وهي أذربيجان وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزباكستان). يرمي هذا البرنامج إلى تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والتعاون الاقتصاديّ الإقليميّ وتعزيز التجارة بين البلدان الأعضاء في كلٍّ من منظّمة التعاون الإسلامي ورابطة الدول المستقلة، وعلى مستوى العالم أيضًا .

النتائج الرئيسية الأربعة المحدّدة للبرنامج:

النتيجة #1:
تحسين جودة الإنتاج والاتساق ليكون أكثر تنافسية وجاذبية في الأسواق الإقليمية.

النتيجة #2:
تحسين التيسير التجاري لتقليل وقت التجارة الإقليمية وتكاليفها.

النتيجة #3:
زيادة التفاعلات التجارية الإقليمية للاستفادة من الفرص في الأسواق الإقليمية وداخل منظمة التعاون الإسلامي (أي في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا وإفريقيا).

النتيجة #4:
تعزيز القدرة التنافسية الإقليمية من خلال إصلاح السياسة التجارية وكفاءة مؤسسات دعم التجارة.

ورشة عمل لرابطة الدول المستقلة للمصادقة على برنامج التجارة من أجل التنمية. باكو، أذربيجان، ديسمبر، 2022

اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارّيّة الإفريقية

مبادرة اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارّيّة الإفريقية التابعة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والبنك الإسلامي للتنمية (ITFC-IsDB AfCFTA Initiative)

تم تصميم مبادرة اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارّيّة الإفريقية التابعة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والبنك الإسلامي للتنمية لدعم إنشاء منطقة التجارة الحرة في دول منظمة التعاون الإسلاميّ الإفريقية من خلال برامج تطوير التجارة للمؤسسة لدعم تعافي دول منظمة التعاون الإسلامي، وكذلك استراتيجية التعاون والتكامل الإقليميين الخاصة البنك الإسلامي للتنمية.

من المشاريع البارزة التي تضمّنتها المبادرة كان المشروع المشترك لدعم تفعيل منطقة التجارة الحرة القارّيّة الإفريقية، وهي شراكةٌ بين اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة والإطار المتكامل المُعزّز والبنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وصندوق تنمية التجارة.

الصندوق 4

تلقّت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا تكليفًا بصياغة استراتيجياتٍ قُطريةٍ وطنية لدعم التنفيذ الفعّال لمنطقة التجارة الحرّة القارّيّة الإفريقية. وفي هذا الصدد، دعمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة اللجنةَ الاقتصادية لإفريقيا في أعمال التوعية والتدريب لـ 600 جهةٍ فاعلة، وهذا يتضمّن المسؤولين الحكوميين ولجان تيسير التجارة والخدمات الجمركية والقطاع الخاص متضمِّناً فئتَي الشباب والنساء والمجتمع المدني في خمسة بلدان (وهي بوركينا فاسو وغينيا والنيجر والسنغال وتوغو). واستهدفت هذه التوعية والتدريبات قواعد المنشأ والبروتوكولات وملحقات اتفاقية التجارة الحرة القارّيّة الإفريقية وجداول الامتيازات الجمركية.

السيدة نغوني ديوب،
مديرة المكتب الإقليمي الفرعيّ لغربي إفريقيا، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة

يهدف المشروع المشترك إلى تعزيز قدرات كلٍّ من بوركينا فاسو وغينيا والنيجر والسنغال وتوغو لدعم التنفيذ الفعال للاتفاقية. تم تحديد ثلاثين نشاطًا، بما في ذلك بناء القدرات والتوعية بشأن منطقة التجارة الحرة القارّيّة الإفريقية، وتطوير أدوات المعلومات حول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وترقية الأدوات السياسية لدعم تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارّيّة الإفريقية.

منذ إطلاق المشروع في شهر مارس من العام 2022، تم إنجاز 15 نشاطًا، واستفاد أكثر من 700 مسؤول من القطاعين العام والخاص من البرنامج في مجالات مثل توحيد الرموز الجمركية بأحكام تعرفة جديدة وتطبيق قواعد المنشأ والتدريب.

غينيا، ورشة عمل تدريبية حول قواعد المنشأ، بحضور 60 مسؤولاً. في 19 و20 و23 مايو، 2022 كوناكري

السنغال، حملة توعية للجهات الفاعلة في القطاع الخاص بشأن تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارّيّة الإفريقية، بحضور 50 مشاركاً. 16 فبراير - سانت لويس

السنغال، حملة توعية للجهات الفاعلة في القطاع الخاص بشأن تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارّيّة الإفريقية، بحضور 50 مشاركاً. 16 فبراير - كاولاك

بوركينا فاسو، ورشة عمل استشارية وطنية للجهات الفاعلة في القطاع الخاص حول تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارّيّة الإفريقية، بحضور 51 مشاركاً. في 11 و12 مايو، 2022 - واغادوغو

بحث حول آثار اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارّيّة الإفريقية على دول منظّمة التعاون الإسلامي الإفريقية:

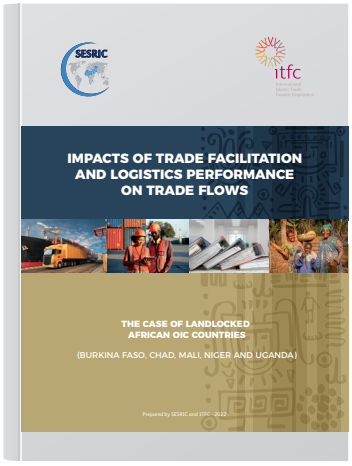

بالشراكة مع مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، أنهت المؤسسة السلسلة الثانية من ثلاثيةٍ بحثيةٍ تدرس آثار منطقة التجارة الحرة القارّيّة الإفريقية على بلدان إفريقية مختارة من أعضاء منظّمة التعاون الإسلاميّ. هذا التقرير البحثيّ الثاني، الذي يحمل عنوان "آثار تيسير التجارة والأداء اللوجستي على التدفّقات التجارية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي الإفريقية"، يتناول سبل تحقيق سياسات تيسير التجارة لفوائد مهمة للتجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي بتكلفة أقل، إذا ما نُفذَت بصورة ملائمة. وتشمل البلدان المشاركة في الدراسة بوركينا فاسو وتشاد ومالي والنيجر وأوغندا. وقد عُرض التقرير افتراضيًا في 8 يونيو من العام 2022 خلال المؤتمر السنوي الخامس والعشرين للتحليل الاقتصادي العالمي لمشروع تحليل التجارة العالمية بجامعة بوردو.

لجنة عموم إفريقيا للتجارة والاستثمار في القطاع الخاص

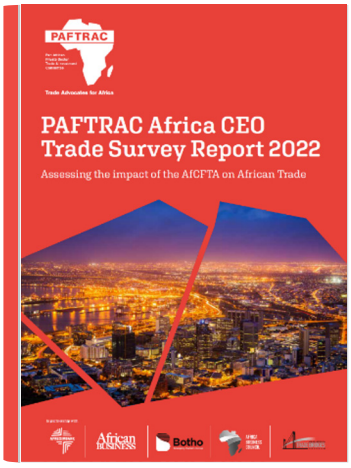

بالشراكة مع أفريكسمبنك، أسند برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية تكليفًا للجنة عموم إفريقيا للتجارة والاستثمار في القطاع الخاص بمهمة إجراء تقريرٍ مسحيّ للعام 2022، حيث اتّجهت الدراسة إلى موضوع "تقييم تأثير منطقة التجارة الحرة القارّيّة الأفريقية على التجارة الأفريقية". وقد استطلع التقرير آراء 800 مشاركٍ حول الشعور العام الملموس في القطاع الخاص إزاء التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة القارّيّة الإفريقية، واستكشف كلًا من الفرص والتحديات، وحلّل مجالات اهتمام هذه الجهات الخاصة في بناء علاقاتٍ تجاريةٍ واستثماريةٍ في المنطقة العربية.

المناخ ومنطقة التجارة الحرة القارّيّة الأفريقية: منتدى مصر للتعاون الدوليّ

شاركت المؤسسة في تنظيم دورة حول تطوير سلاسل القيمة الإقليمية في إطار منطقة التجارة الحرة القارّيّة الإفريقية كمبادرة قادرة على التكيف مع تغير المناخ خلال منتدى مصر للتعاون الدولي، المنعقد بالقاهرة في سبتمبر من العام 2022. ناقشت الدورة كيفية توسيع نطاق التجارة بين البلدان الإفريقية في إطار منطقة التجارة الحرة القارّيّة الإفريقية والمساهمة في تقليل الانبعاثات العالمية. وقد تدارسَ المشاركون الفرص التجارية المحتملة وسلاسل القيمة الإقليمية التي ستولِّدها منطقة التجارة الحرة القارّيّة الإفريقية، والكفيلة بتقليل الانبعاثات العالمية.

مشاركة المؤسسة في مؤتمر الأمم المتحدة السابع والعشرين للتغيّر المناخيّ "كوب27"

انعقدت الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ "كوب27" بشرم الشيخ في الفترة ما بين 6 إلى 18 تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 2022 برئاسة جمهورية مصر العربية.

نظمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ثلاث جلسات مهمة خلال مؤتمر "كوب27":

- تغير المناخ والأمن الغذائي: تدابير التكيف الزراعي ودور الابتكار التكنولوجي الزراعي في بناء عالم مستدام وآمن غذائياً.
- التمويل الإسلامي وأسواق الكربون: الحلول المبتكرة والتعاون لمواجهة تحديات تغيّر المناخ.
- إمكانية تتبع القطن في مصر وأفريقيا جنوب الصحراء من أجل المرونة والاستدامة.

تنمية التجارة في باكستان

ورشة تدريبية حول تحليل التكلفة والفائدة لاتفاقيات التجارة الحرة. 7 و8 نوفمبر، 2022
إسلام أباد، باكستان

عقدت المؤسسة وأمانة الكومنولث، بالتعاون مع المعهد الباكستاني للتجارة والتنمية ووزارة التجارة الباكستانية، ورشةَ عمل تدريبية لمدة يومين حول تحليل التكلفة والعائد لاتفاقيات التجارة الحرة خلال يومَي 7 و8 نوفمبر من العام 2022 في العاصمة الباكستانية، إسلام آباد. تم تقديم التدريب إلى 30 موظفًا عاملاً في وزارة التجارة والمعهد الباكستاني للتجارة والتنمية، بهدف تعزيز قدراتهم الفنية لإجراء مفاوضات السياسة التجارية والتحليل التجريبي لتكاليف اتفاقيات التجارة الحرة وفوائدها.

aftias2.0
Aid for Trade Initiative
for the Arab States

المرحلة الثانية من برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (الأفتياس 2.0)

برنامج المبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية هو برنامج متعدّد المانحين، ومتعدّد البلدان، ومتعدّد الكيانات، تديره المؤسسة نيابة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

سيتم تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج المساعدة من أجل التجارة للدول العربية، والتي تم إطلاقها في 27 أكتوبر من العام 2021، وستستمر حتى العام 2026. حتى الآن، تم جمع 15.5 مليون دولار أمريكيّ من مساهمات كلٍّ من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والجمهورية الإسلامية الموريتانية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمنظّمة العربية للتنمية الزراعية والبنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة وصندوق تنمية التجارة.

سيعمل برنامج المساعدة من أجل التجارة للدول العربية في مرحلته الثانية مرتكزًا على خمسة مرافق رئيسية:

1. مرفق تنمية التجارة والقدرة التنافسية.
2. مرفق الدعم الشامل للفئات الأقل حظوة، من الفقراء والنساء والشباب واللاجئين والنازحين داخليًا .
3. مرفق إعداد مقترح الاستثمار الإقليمي.
4. مرفق الربط العكسيّ من خلال آلية خاصة بالتعاون الفني.
5. مرفق الأبحاث والمسوحات الذي يؤمن البحوث اللازمة لتشغيل برنامج المساعدة من أجل التجارة للدول العربية.

دمج تمويل التجارة وتطويرها

منذ اعتماد استراتيجية السنوات العشر في العام 2017، كثّفت المؤسسة جهودَها نحو تنميةٍ أكثر مرونةً وشموليةً واستدامةً داخل منطقة منظّمة التعاون الإسلامي وخارجها. من خلال حلول التجارة المتكاملة التي تجمع بين تمويل التجارة وتطويرها، قدّمت المؤسسة التمويل والتنفيذ لمشاريع مساعدةٍ فنيةٍ هدفت لمعالجة بعض قضايا تنمية التجارة وتحدياتها في البلدان الأعضاء المختارة ولدى الشركاء الرئيسيين. وفيما يلي بعض أهم مشاريع الحلول التجارية المتكاملة المُنجزة خلال العام 2022:

ورشة التمويل الإسلامي للتجارة في تركمانستان

نظّمت المؤسسة مع بنك الدولة للشؤون الاقتصادية الخارجية في تركمانستان، ورشة عملٍ مدّتها ثلاثة أيام للمؤسسات المالية ذات المحلية والشركات العامة ذات العلاقة في تركمانستان، حيث هدفت ورشة العمل إلى تعزيز التمويل الإسلامي وتعزيز الفرص التجارية في تركمانستان، وكانت بمثابة منصة لتبادل المعرفة وتبادل الأفكار من خلال الجمع بين ممثلين من المنظمات الحكومية وغير الحكومية والخاصة.

بناء قدرات رائدات الأعمال في مصر - تعزيز التجارة في قطاعي الحرف اليدوية والتقليدية

تعمل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (MSMEDA) على برنامج مساعدة فنية لدعم النمو الاقتصادي الشامل وتطوير أعمال 50 سيدة من رائدات الأعمال في مصر للاستفادة من مختلف نشاطات بناء القدرات وتنمية قدرات تعزيز التجارة والتصدير.

برنامج تنمية صادرات البن في إندونيسيا (المرحلة الثانية)

بدأت المؤسسة بالتعاون مع المنصة المستدامة للبن في إندونيسيا (SCOPI)، تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج تنمية صادرات البن في إندونيسيا في أكتوبر 2021، وهو جزء من برنامج يمتد على مدار خمس سنوات، مصممٌ لمواجهة التحديات المشتركة في مقاطعتي آتشي وشمال سومطرة اللتين تم اختيارهما كونهما الأكثر إنتاجًا لبن أرابيكا في إندونيسيا.

وُضع البرنامج بناء على احتياجات ومطالب المنتجين والحكومات الإقليمية والوطنية والشركات الخاصة وفقًا لسلسلة القيمة لدعم قطاع قهوة أكثر استدامة. يتضمن البرنامج توفير دورات تدريبية لتعزيز معرفة المزارعين بأفضل الممارسات الزراعية (GAP) وتطبيقها، وزيادة متوسط الإنتاج من 700-750 كيلوغرام لكل هكتار في الوقت الحالي إلى أكثر من 1000 كيلوغرام لكل هكتار ورفع جودة الإنتاج على مستوى مزارع البن وتحسين سبل عيش المزارعين من خلال دعم الإنتاج المحلي وكذلك تعزيز التجارة عبر الحدود.

الصندوق 5

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) والمنصة المستدامة للبن في إندونيسيا (SCOPI) تتشاركان لتعزيز تجارة وصادرات البن في إندونيسيا.

دخلت المؤسسة في شراكة مع المنصة المستدامة للبن في إندونيسيا (SCOPI) لتدير برنامج "تعزيز مهارات المتدربين" (MUG). بدأ البرنامج في أكتوبر 2021 وسينتهي في سبتمبر 2026، ويركز على آتشي الوسطى وكارو. يهدف البرنامج إلى تحقيق زيادة مستدامة ومؤثرة في كمية وجودة محاصيل البن في إندونيسيا (الهدف هو زيادة الإنتاجية بنسبة 15٪ في نهاية البرنامج) من خلال تطوير قدرات المدربين الأساتذة (MT) وتعزيز أفضل الممارسات الزراعية ((GAP لمزارعي البن. ويتمثل التأثير المتوقع لبرنامج تعزيز مهارات المدرب في زيادة إنتاجية المزارعين أصحاب المزارع الصغيرة ومستوى دخلهم، وبالتالي تعزيز تجارة وصادرات البن في إندونيسيا.

"من خلال التدريب على أفضل الممارسات الزراعية (GAP) فيما يتعلق بالبن المستدام في السنة الأولى من برنامج "تعزيز مهارات المدربين الأساتذة" (MUG)، أدرك مزارعو البن كيفية تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المحلية للمنتجات الزراعية في ظل عدم استقرار الأسعار. وقد انتشرت قصص نجاح المزارعين الذين تم تدريبهم تلقائيًا وألهمت غيرهم من المزارعين في مناطق أخرى، مما زاد من أثر الممارسات المستدامة للبن. هذا وسيحتاج المزارعون إلى تدخلات للوصول إلى الأسواق المتخصصة في القهوة في المستقبل، وهنا يبرز دور المدربين الأساتذة (MT) في مساعدة المزارعين، إذ سيشجع تسهيل الوصول إلى الأسواق المزارعين على زيادة إنتاجية البن ورفع مستوى جودته."

سلمان بيدمون
مدرب أستاذ في المنصة المستدامة للبن
في إندونيسيا في آتشي الوسطى.

بناء القدرات ودعم التحول إلى المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) في أوزبكستان

من خلال حلول التجارة المتكاملة التي تقدمها المؤسسة، نظم مصرفان في أوزبكستان، وهما Turonbank و Agrobank، نشاطات ذات صلة لتحديث نظام التقارير المالية الخاص بهما. ومن المتوقع أن يصل المصرفان المعنيان إلى أفضل معايير للمحاسبة ويزيدان من مستوى الشفافية لديهما ومن مستوى ثقة المستثمرين بهما ويحصدان تمويل ديون طويل الأمد عند تبني هذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS).

أتمتة نظام المحاسبة وسير العمل في المستودعات في طاجكستان

في إطار عمل حلول التجارة المتكاملة، تدعم المؤسسة وكالة الاحتياطيات المادية الرسمية (ASMR) المكلفة بدعم الصناعات من خلال التدخل في سوق السلع لسد نقص الإمدادات وتنظيم الأسعار والمساهمة في استقرارها في طاجكستان. والهدف من ذلك هو أتمتة المحاسبة في المستودعات وأنظمة سير العمل لتحسين طريقة المحاسبة والإدارة في نظام الاحتياطي الرسمي في طاجيكستان. ومن المتوقع أن يؤدي التنفيذ الكامل للمشروع إلى تحسين كفاءة نظام المحاسبة بنسبة 40-50٪، ونظام إدارة الموظفين بنسبة 40٪ ونظام إدارة الوثائق بنسبة تصل إلى 65٪.

دعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص

برنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

برنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغرب أفريقيا - كوت ديفوار

تم تصميم برنامج الشركات الصغيرة والمتوسطة لغرب إفريقيا لسد الفجوة الموجودة في مجال تمويل تجارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الوصول إلى التمويل. ويهدف إلى أن يكون له أثر إيجابي على المصارف والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حد سواء. فبالنسبة للمصارف، سيزيد من عروض منتجاتها في مجال تمويل التجارة، ويوفر التدريب وأدوات تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها في الشروع في ممارسة تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو تحسين هذه الممارسة. أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فسيفضي ذلك إلى تعزيز وصولها إلى تمويل وبناء قدراتها على تقليص معدل التخلف عن سداد قروضها للمصارف. وبعد بوركينا فاسو في عامي 2018 -2019 والسنغال في عامي 2020-2021، بدأ برنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغرب أفريقيا فصلاً جديدًا في كوت ديفوار في عام 2021، بالتعاون مع بنك بريدج ووكالة كوت ديفوار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصندوق ضمان الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وسيدعم البرنامج وصول 120 مؤسسة صغيرة ومتوسطة إلى تمويل على مدار عامي 2022 و2023.

برنامج تمكين أنشطة التصدير للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية

برنامج تمكين صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية

تتمثل أحد الأهداف الرئيسية لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 في زيادة نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في السعودية من 20٪ إلى 35٪ بحلول عام 2030، ذلك أنّ التوسع الدولي وتنمية الصادرات هو بلا شك وسيلة فعالة لتوسيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السعودية. وقد وقعت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) مع بنك التصدير والاستيراد السعودي و"منشآت" الهيئة العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة تفاهم ثلاثية الأطراف في أبريل عام 2022 لإطلاق برنامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بغرض زيادة الصادرات غير النفطية من خلال تقديم تسهيلات لتمويل التجارة ومبادرات لبناء قدرات المؤسسات المشاركة في البرنامج.

يتكون هذا البرنامج من العناصر الأربعة التالية:

- تمويل الصادرات
- بناء القدرات
- الوصول إلى الأسواق
- خدمات استشارية

تضمنت الإنجازات الأولية للبرنامج ورشة عمل تمهيدية لبناء القدرات في الرياض في نوفمبر 2022، ركزت على أساسيات تنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتمتع بإمكانيات نمو عالية في السعودية.

صور من زيارة ورشة عمل بناء القدرات على التصدير في الرياض في نوفمبر 2022

الخدمات الاستشارية

ارتأت المؤسسة تقديم خدمات استشارية متخصصة في التمويل الإسلامي والتجارة الإسلامية للحكومات وكيانات القطاع الخاص في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ستركز الخدمات الاستشارية على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي باعتبارها السوق المستهدف الأول، حيث ستبذل بحيوية جهوداً لبناء العلاقات ونشر التوعية ورفع المؤهلات بهدف تعزيز رؤية المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في السوق كونها "المزود الرائد للتجارة".

ستقدم المؤسسة 17 منتجًا وخدمة محددة لكيانات القطاعين الحكومي والخاص في مجالات متعددة، بما في ذلك إصلاح السياسة التجارية ومبادرات التصدير وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنية التنظيمية للتمويل الإسلامي وتنمية منتجات التمويل الإسلامي واستشارات تتعلق بضمان المخاطر والامتثال وتحسين ممارسات التجارة والعمليات وهيكلة التجارة الدولية والرقمنة والاستدامة وغيرها من الأمور.

المساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة (TRTA)

مشروع تبادل الروابط العكسية في غينيا

يدعم هذا المشروع تطوير قطاعي المانجو والكاجو في غينيا من خلال آلية تبادل الروابط، وهو نظام تعاون فني قدمته مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) لتسهيل نقل المعرفة والخبرة وكذلك تبادل أفضل الممارسات بين الدول الأعضاء الشركاء في منظمة التعاون الإسلامي. وعليه تم إنشاء ثلاث منظمات مهنية مترابطة في كينديا وكانكان وبوك، وأتاح المشروع قيام جمعيات تصدير ومؤسسات محلية، بما فيها وكالة غينيا لترويج الصادرات (AGUIPEX) في تونس، بزيارات ينغمسون من خلالها في المؤسسات المضيفة. ويساعد ذلك أيضاً في تقليل الفاقد الغذائي وتعزيز سلسلة القيمة من خلال اقتناء المانجو المجفف وتوزيعه على شركات المنتجين في كانكان وكنديا.

الصندوق 6

التمويل المشترك لمشاريع المساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة في الكاميرون وباكستان

مكنت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من خلال تمويلها أمانة الكومنولث من زيادة دعمه للمساعدة الفنية في مجال المنافسة التجارية للدولتين في عام 2022، وذلك عبر شراكة مستمرة لتوسيع نطاق التعاون. وبرز تعاون أمانة الكومنولث من خلال المشاركة في تمويل مشاريع المساعدة الفنية التالية التي تم إنجازها في عام 2022.

1) توفير التدريب لثلاثين موظفًا من موظفي وزارة التجارة في باكستان لتعزيز قدراتهم الفنية على الشروع في مفاوضات بشأن سياسة التجارة وإجراء تحليل تجريبي لتكاليف اتفاقيات التجارة الحرة وفوائدها، مما سيساعد باكستان في بناء علاقات تجارية قوية مع الدول الرئيسية الشريكة لها في التجارة.

2) توفير برنامج تدريب رقمي لبناء قدرات 100 مؤسسة متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر تملكها نساء في مجالات التجارة الرقمية والتجارة الإلكترونية/المبيعات عبر الإنترنت في الكاميرون، مما سيتيح للمؤسسات المستفيدة بناء علاقة تجارية قوية مع عملائها عبر الإنترنت والوصول إلى عملاء جدد في سلاسل القيمة المحلية والعالمية.

السيدة باتريشيا اسكتلندا
سعادة الأمين العام للكومنولث

مبادرات التمكين الاقتصادي للمرأة

مبادرة "المرأة في التجارة الدولية" في مصر (She Trades Egypt)

تم إطلاق هذه المبادرة في عام 2020 في إطار عمل برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (AfTIAS) وبدعم من البنك الإسلامي للتنمية (IsDB). نفذ المشروع مركز التجارة الدولية (ITC) بالتعاون مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والبنك الإسلامي للتنمية ووزارة التجارة والصناعة وهيئة تنمية الصادرات المصرية (EDA) وجمعية سيدات الأعمال المصريين والمجلس التصديري للصناعات والحرف اليدوية. ويهدف المشروع إلى دمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تملكها نساء مصريات في قطاع الحرف اليدوية في سلاسل القيمة المحلية والعالمية وتمكينها من الوصول إلى أسواق جديدة. تم تزويد ما مجموعه 35 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تملكها نساء بالمهارات المطلوبة في مجالات التصميم والجودة والتعبئة والتسويق والوصول إلى التمويل والتسعير بما يلبي متطلبات المشترين.

مبادرة "المرأة في التجارة الدولية" في المغرب (She Trades Morroco)

ساعدت هذه المبادرة سيدات الأعمال على تعزيز قدراتهن على التصدير في قطاع الأغذية المعالجة من خلال إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة تتماشى مع متطلبات السوق وربطهن بالمشترين المستهدفين من خلال فعاليات للتواصل والتبادل التجاري. تعلمت خمس وعشرون امرأة مغربية تم اختيارهن ممن يملكن مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم تصميم وتنفيذ استراتيجيات تسويقية جديدة لإيصال منتجاتهنّ بشكل فعال إلى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية. كما شاركت في أحد أكبر المعارض التجارية للمنتجات الغذائية في العالم وهو "SIAL" في كندا. كما استهدف المشروع الهيئة المغربية لتطوير الاستثمارات والصادرات (AMDIE) ورابطة سيدات الأعمال المغربية (AFEM) والاتحاد الوطني للأغذية الزراعية (FENAGRI) والجمعية المغربية المصدرين (ASMEX)، وتم تدريب هذه المؤسسات على رفع مستوى مهاراتها الفنية وتعلم طريقة تقديم خدمات أعمال أفضل وأكثر فعالية للمشاريع الصغيرة التي تملكها نساء مغربيات.

حفل اختتام مبادرة "المرأة في التجارة الدولية" في المغرب، الدار البيضاء، 21 أكتوبر 2022

برنامج التدريب الرقمي في الكاميرون

شاركت أمانة الكومنولث المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) ووزارة التجارة في الكاميرون تقديم أول ورشة عمل من سلسلة ورشات عمل تدريبية رقمية لبناء قدرات مؤسسات متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر تملكها نساء في الدولة الواقعة في غرب ووسط إفريقيا.

نُظمت أول ورشة عمل من سلسلة ضمت ورشتي عمل في دوالا بين 9 و11 أغسطس 2022 وركزت على تعزيز المهارات المبتكرة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر التي تملكها نساء وتعمل في مجال الأعمال التجارية الزراعية، بما في ذلك التصنيع الزراعي وتجارة الجملة والتجزئة والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والفنون والحرف اليدوية وإدارة الفعاليات والأغذية والمشروبات والضيافة والسياحة. ومن المقرر عقد ورشة العمل الثانية في ياوندي في أوائل عام 2023، كما أنه من المتوقع أن تستفيد حوالي 100 مؤسسة متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر تمتلكها نساء من الشراكة مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

برنامج التدريب الرقمي في الكاميرون، دوالا، 9 أغسطس 2022

آليات تمويل تنمية التجارة

TRADE DEVELOPMENT FUND

صندوق تنمية التجارة (TDFD) هو صندوق وقفي، تديره المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، ويهدف إلى توفير موارد مالية مستدامة لدعم تصميم وتنفيذ أنشطة ومشاريع لتطوير التجارة في الدول الأعضاء. تأسس الصندوق في عام 2018، وبدأ عملياته في يناير 2020 بهدف توفير الموارد اللازمة لتصميم وتنفيذ التدخلات الخيرية المتعلقة بالتجارة. وتشمل النتائج في عام 2022 ما يلي:

إنشاء وحدة إنتاج لأغطية أسرّة الفايبر عالية الجودة لطرحها في الأسواق المحلية كنقطة انطلاق. وسيدعم توفير فرص عمل لما يصل إلى 100 امرأة عاطلة عن العمل على أساس التفرغ الكلي أو الجزئي في المناطق الريفية في مصر. وقد بدأ تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع مؤسسة مصر الخير.

توفير تدريب متخصص في التجارة في مجال الاستراتيجيات التصديرية والتسويق الدولي مع العديد من المؤسسات في المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بتقديم هيكلة بشرية ومؤسساتية لتعزيز قدرتها على تسويق منتجاتها.

وقد تم إحراز تقدم كبير في تطوير محرك استثمار يوجه طريقة استثمار رأس مال الصندوق لتحقيق أعلى نسبة من العوائد مع الحفاظ على رأس المال. ففي عامي 2021 و 2022، كان صندوق تنمية التجارة قادرًا على استثمار أصوله في أدوات مالية ذات عائد مرتفع نسبيًا (الصكوك وعمليات تمويل التجارة)، وبالتالي تعزيز العوائد.

الابتكار والرقمنة

تدرك المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) أن الابتكار هو القوة الرئيسية التي تؤدي إلى تحقيق الاستدامة والنمو وتبوء مكانة قيادية. وهذا يشمل رقمنة الشركات القائمة وكذلك الاستفادة من الابتكار والرقمنة لخلق فرص عمل جديدة تعزز وتنوع مصادر دخل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

حازت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على جائزة عن فئة "الاستخدام المتميز للتكنولوجيا - مبادرة لا ورقية " في حفل جوائز الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للابتكار 2022 الذي نظم افتراضيًا في 31 مارس 2022، وهو ما يؤكد التزام المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بالرقمنة وتعزيز الابتكار والتعاملات اللاورقية في البنوك وقطاعات التمويل.

تمول المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة صادرات القطن من شركة سوفيتكس في بوركينا فاسو إلى آسيا عبر تجار أوروبيين. ويتم تداول وثائق الشحن الورقية بين أصحاب المصلحة عبر البريد السريع، وهو أمر مكلف وغير فعال، كما أنّ ظهور كوفيد-19 فاقم المشكلة، فصارت الشحنة تصل غالبًا قبل الوثائق، مما يستوجب فرض غرامات تأخير.

وعليه دخلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) في شراكة مع بوليرو Bolero لاستخدام حل المنصة الرقمية الخاص بها الذي يلبي احتياجات التداول الإلكتروني لوثائق الشحن بطريقة آمنة وشفافة وفعالة، مقلّصةً بذلك عدد أيام معالجة الوثائق من 21 يوماً إلى 5 أيام فقط بما في ذلك معالجة عملية الدفع.

05

تعزيـــز الشراكات والتـــآزر

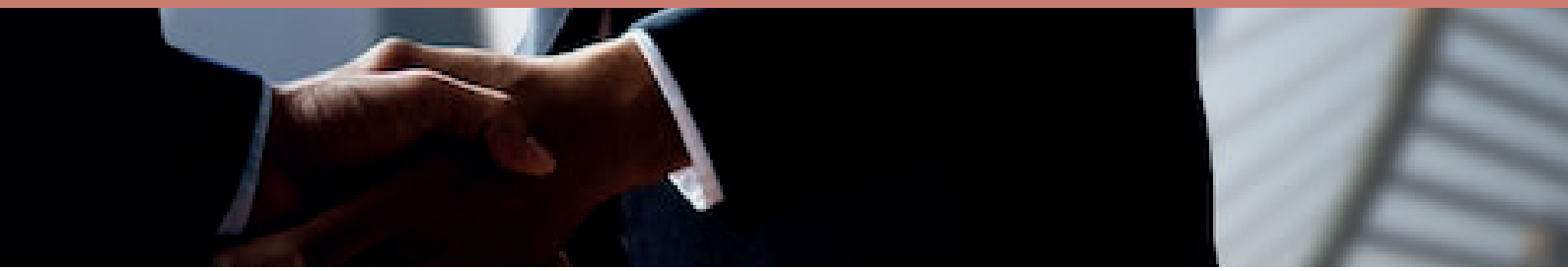

الشراكة مع المؤسسات المالية - بناء مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص

يلعب القطاع الخاص دوراً مهماً في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر، وتبدو أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة في هذا الصدد أكثر وضوحًا في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، إذ يقدر أنها توفر أكثر من 90 ٪ من الوظائف الجديدة وتساهم بنحو 50 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء وسطياً. وعلى الرغم من مساهمتها الكبيرة في توفير فرص العمل والنمو الاقتصادي، لطالما عدّت الشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص الحصول على تمويل أحد أكبر التحديات التي تواجهها لتحقيق الاستفادة القصوى من إمكاناتها.

تدعم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تنمية القطاع الخاص في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عبر تقديم برامج حلول تجارية متكاملة من خلال عقد الشراكات مع البنوك المحلية والمؤسسات المالية لتقديم حلول تمويلية ممولة وغير ممولة لصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص. يتم دعم المعاملات الممولة بشكل أساسي من خلال خط تمويل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وأنظمة تمويل المرابحة فيها، بينما يتم دعم المعاملات غير الممولة من خلال منتجات إقرار خطابات الاعتمادات المالية، والتي من المتوقع أن تحدث أثرًا كبيرًا على استراتيجية التنويع الخاصة بالمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الماضية قدمًا وذلك من حيث حجم المعاملات والدخل.

وفي عام 2022، أضافت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ثمانية مصارف جديدة إلى قائمة المؤسسات الشريكة لها في الدول الأعضاء، مما رفع العدد الإجمالي للمصارف الشريكة للمؤسسة الدولية لتمويل التجارة إلى 36 مصرفًا بنهاية عام 2022. وبلغ إجمالي التمويل المعتمد للشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص 757 مليون دولار أمريكي في عام 2022، بزيادة قدرها 10٪ عن العام السابق.

وخلال عام 2022، التزمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بتوفير مبلغ 996.0 مليون دولار أمريكي للمصارف المحلية، وصرفت 670 مليون دولار أمريكي من هذا المبلغ في سبيل تعافي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعملاء آخرين في القطاع الخاص كجزء من برنامج الاستعداد والاستجابة الاستراتيجي لجائحة كوفيد-19 (التصدي والاستعادة والاستئناف) الخاص بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بقيمة 2.3 مليار دولار أمريكي. وسيستمر تمويل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في إطار هذه المبادرة في النمو في السنوات القادمة لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص على التخفيف من الأثر الاقتصادي لهذه الجائحة.

إضافة إلى المؤسسات المالية، وسعّت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة نطاق تسهيلات تمويل التجارة لتشمل عملاء من شركات تصنيع وتصدير ساهمت أعمالها في توفير فرص عمل وجذب تبادل عملات أجنبية مربح للبلدان التي تتواجد فيها هذه الشركات. علاوة على ذلك، تروّج المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة عمليات تمويل تجارة متوافقة مع الشريعة الإسلامية في الدول الأعضاء من خلال تقديم حلول تجارية متكاملة. وفي عام 2022، نظمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة برامج تدريب على تمويل التجارة الإسلامي للبنوك التجارية والبنوك المركزية في مختلف الدول الأعضاء.

دعم سيولة الخزانة من خلال الشراكات مع المؤسسات المالية

في الوقت الذي كانت فيه الدول الأعضاء في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لا تزال تتعافى بوتيرة متفاوتة من الأثر الاقتصادي والاجتماعي لوباء كوفيد -19 وتعثّر سلاسل التوريد في جميع أنحاء العالم، أثرت الحرب الروسية الأوكرانية التي تلت ذلك في أواخر فبراير 2022 وبشكل كبير على توريدات السلع الغذائية الأساسية، مثل القمح والوقود، مما تسبب في ارتفاع أسعارها بطريقة لم تشهدها منذ أكثر من عقد.

وفيما أثرت هذه الاضطرابات بشدة على الدول الأعضاء في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، كانت الأسواق المالية قد بدأت في استعادة زخمها. وعليه واصلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة دعم التعافي في هذه الأسواق وتقوية الشراكات القائمة وعقد شراكات جديدة مع المؤسسات المالية.

قيادة التمويل الإسلامي الجماعي العالمي من خلال الشراكات التجارية

على مدار العام، استمرت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) في تعزيز علاقتها مع شركاء التمويل الجماعي الذين أظهروا مثابرة والتزاماً بدعم الدول الأعضاء في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وفي الوقت ذاته واصلت السعي وراء توسيع شبكة شركائها. هذا وتعزز المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة التمويل الدولي من خلال الأدوات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وأكثرها نشاطاً هي عمليات التمويل الجماعي التي تساعد في حشد الأموال لدعم تمويل التجارة لصالح الدول الأعضاء.

صنّفت "ريفينيتف" Refinitiv المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) هذا العام كأفضل وكيل قيادي ومنسق قيادي مفوض في قوائم التصنيف العالمي للتمويل الإسلامي. كما صُنفت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من بين أفضل وكيلين قياديين ومنسقين قياديين مفوضين في قوائم ترتيب "بلومبيرج" للتمويل الإسلامي.

بلومبيرج

قوائم تصنيف التمويل الإسلامي

2022: # 2
2021: # 1

ريفينيتف

قوائم تصنيف التمويل الإسلامي

2022: # 1
2021: # 1

يبرز هذا التقييم لعمليات تمويل التجارة الجماعية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الدور القيادي للمؤسسة في تعبئة رؤوس الأموال من مجموعة متنوعة من المستثمرين والمؤسسات المالية لتلبية احتياجات التمويل للدول الأعضاء، فقد كانت عمليات التمويل الجماعي للمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة ناجحة وتم إغلاقها بأحجام تجاوزت جميع التوقعات الأولية نتيجة لهذه الجهود المبذولة.

وبلغ حجم الحصص الواردة من شركائها في عمليات التمويل الجماعي وصبّت في عمليات المؤسسة للتمويل الجماعي خلال عام 2022 حوالي:

5,517 مليون دولار أمريكي

لتمويل

38 عملية

في

14 دولة عضو

تشكل الأموال التي تم حشدها من السوق 65٪ من إجمالي تمويل التجارة الذي قدمته المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة هذا العام.

حشد الموارد من أجل بناء نموذج أعمال مستدام

استمر التعافي العالمي، ولكن تباطأ الزخم مما فاقم حالة عدم الاستقرار في الأسواق المالية من ناحية التضخم وسياسات أسعار الفائدة. وفي هذا السياق، تتمثل استراتيجية المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في هيكلة نشاطها في حشد التمويل الجماعي بطريقة تضمن التمويل المستدام لنمو محفظة تمويل التجارة لديها.

أثبت عام 2022 أنه علامة فارقة، إذ قامت المؤسسة على التركيز على بناء القدرات الداخلية، وبذل المزيد من الجهود لتوسيع شبكة شركائها الماليين الموثوقين، بالإضافة إلى الاقتراض النشط من الأسواق لترسيخ اسم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) كمقترض قوي وجدير بالثقة. وقد تمكنت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من تأسيس عدة خطوط اقتراض جديدة، وتقديم أدوات اقتراض جديدة (تسهيلات تمويل ملتزمة للاستخدام الطارئ، وعمليات استعادة ملكية إسلامية). علاوة على ذلك، نوعت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة خطوط إيراداتها من أنشطة الخزانة.
وفي عام 2022، تمكنت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من الاقتراض بمعدلات وأحجام أفضل، مما يؤكد ثقة شركاء الخزانة في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

وقد واصلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة خلال هذا العام الالتزام بسياستها الحكيمة المتعلقة بالسيولة والتي أشادت بها وكالة التصنيف، وكانت من بين الأسباب الرئيسية التي دعمت الحصول على التصنيف الائتماني العالي الذي تتمتع به المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

تعزيز مكانة المؤسسة في الأسواق المالية

سلطت الاضطرابات التي سببها وباء كوفيد -19 على مدى السنوات الثلاث الماضية الضوء على الحاجة إلى أساليب عمل جديدة. وفي هذا الصدد، تغطي وظيفة الاستثمار في المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، التي قدمتها في العام الماضي، مجموعة واسعة من الأدوات المالية المصممة لزيادة سيولة الأسواق المالية في الدول الأعضاء إضافة إلى تعزيز قدرات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ومشاركتها الشاملة في الأسواق المالية.
منذ ذلك الحين، خطت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة خطوات واسعة في طريق التواصل مع الدول الأعضاء وشركائها لتعزيز مساهمتهم في تطوير هياكل مبتكرة للأسواق المالية عن طريق تقديم حلول أكثر خضرة وشمولية.

التآزر مع كيانات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

أسست كيانات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لجنة تنسيق فني وفرق عمل فرعية ذات صلة تشارك اللجنة عملها في مجالات فرص التمويل المشترك وتبادل الأعمال وأنشطة الخزانة. ويتجسد ذلك في مؤشرات الأداء الرئيسية المشتركة لبرنامج عمل كل كيان (KPIs) والاجتماعات الربعية مع الرئيس التنفيذي لتقييم مستوى التقدم.

ركزت المؤسسة على خلق أوجه تآزر ذات قيمة من خلال لجنة التنسيق الفني، لا سيما في البيع المتقاطع من خلال المنتجات المشتركة. وقد شاركت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في 28 صفقة تمويل وتسع تعاقدات مع المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD) والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ((ICEIC في عام 2022، تمت الموافقة على 12 صفقة تمويل وتنظيم تسعة أنشطة مشتركة منها.

ووسعت المؤسسة والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص نطاق التمويل لتغطية الاحتياجات قصيرة ومتوسطة الأجل على التوالي للأعضاء فيها، في حين قامت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بمدّ تمويل المؤسسة بغطاء تأميني.

كلف مجلس الإدارة التنفيذية في البنك الإسلامي للتنمية رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بالتحضير لتنفيذ أجندة مجموعة التنسيق والتعاون في البنك (GSA)، اعتماداً على نجاح لجنة التنسيق الفني ورؤية رئيس مجلس الإدارة المتمثلة في شعار "مجموعة واحدة، هدف واحد".

وفي هذا الصدد، لعبت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) دورًا مهمًا بصفتها رئيس فريق تيسير مجموعة التعاون والتنسيق (GSFT)، الذي تم تشكيله

لضمان نجاح عملية تخطيط وتنفيذ أجندة مجموعة التعاون والتنسيق في عام 2022، واستمرت في المساهمة بشكل فعال في تعزيز جهود التآزر بين كيانات المجموعة عبر المنصات الأخرى التي أنشأها البنك الإسلامي للتنمية، بما في ذلك اللجنة رفيعة المستوى (HLC)، ومجموعات العمل المختلفة (WG) وغيرها.

هذا وقد كان البنك الإسلامي للتنمية وكيانات المجموعة شركاء رئيسيين في تنفيذ جميع البرامج الرئيسية لتنمية التجارة في المؤسسة، بما في ذلك برنامج الأفتياس 2.0 وبرنامج جسور التجارة العربية الإفريقية، مما خلق نهجًا شاملاً لتنمية التجارة عبر مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في عام 2022.

برنامج مجموعة البنك الإسلامي للتنمية للاستجابة للأمن الغذائي (FSRP)

تهدف المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة عبر برنامج الاستجابة للأمن الغذائي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلى توفير 4.5 مليار دولار أمريكي على مدى الثلاث سنوات ونصف القادمة (2022 يوليو - 2025) لتلبية الاحتياجات الفورية للدول الأعضاء، بما في ذلك الحصول على المواد الغذائية الأساسية والقدرة على تحمل تكاليفها. تشمل مبادرات الاستجابة الرئيسية تصميم برامج بناء قدرات وبرامج مساعدة فنية للتخفيف من تحديات الأمن الغذائي في الدول الأعضاء.

في عام 2022، وافقت المؤسسة على 15 عملية بقيمة 1.8 مليار دولار أمريكي، وهو ما يزيد بنسبة 50٪ عن الهدف المحدد لذلك العام. بلغ إجمالي المدفوعات لهذه العمليات 366 مليون دولار أمريكي. كان تمويل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في إطار برنامج الاستجابة للأمن الغذائي عبارة عن محفظة تحقق التوازن بين السلع الاستراتيجية المستوردة (مثل الحبوب وزيوت الطعام والأسمدة والمنتجات الزراعية الأخرى) ودعم السلع الرئيسية المصدرة.

06

القوائم المالية

وتقرير مراجع الحسابات

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل
31 ديسمبر 2022م (7 جمادى الاولى 1444هـ)

المحتويات	الصفحة
تقرير مراجع الحسابات المستقل	60-58
قائمة المركز المالي	61
قائمة الدخل	62
قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء	63
قائمة التدفقات النقدية	64
قائمة التغيرات في الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة	65
إيضاحات حول القوائم المالية	90-66

ديلويت آند توش وشركاهم
محاسبون ومراجعون قانونيون
فرع مكتب جدة
ترخيص رقم ١/٩٦/١١/٣٢٣
تاريخ ١٤١٩/٤/٢٤
www.deloitte.com

Deloitte.

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى أصحاب المعالي
رئيس وأعضاء الجمعية العامة الموقرين
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

تقرير حول مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ("المؤسسة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الأعضاء وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية بما في ذلك ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمؤسسة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ونتائج عملياتها والتغيرات في حقوق الأعضاء، وتدفقاتها النقدية والتغيرات في الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

في رأينا، التزمت المؤسسة أيضاً بأحكام اللوائح الشريعة الإسلامية كما حددتها الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية خلال سنة المراجعة.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير مراجعة المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير المراجعة الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم *مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية* من تقريرنا. إننا مستقلون عن المؤسسة وفقاً للائحة معايير أخلاقيات المهنة لمحاسبي ومراجعي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ولائحة معايير أخلاقيات المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وللائحة المعايير الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية. ونعتقد بأن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس لإبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن هذه القوائم المالية وتعهد المؤسسة للعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية هي من مسؤولية إدارة المؤسسة ومجلس المديرين.

إن الإدارة مسؤولةٌ عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل طبقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومسؤولةٌ أيضاً عن نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري الناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المؤسسة أو إيقاف عملياتها، أو ليس لدى الإدارة بديل واقعي إلا القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في المؤسسة.

Deloitte.

ديلويت آند توش وشركاهم
محاسبون ومراجعون قانونيون

تقرير مراجع الحسابات المستقل - تتمة

إلى أصحاب المعالي
رئيس وأعضاء الجمعية العامة الموقرين
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على التأكيد المعقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها طبقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والمعايير الدولية للمراجعة ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة طبقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة الدولية للمراجعة، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وتقديرها سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتكوين أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز نظام الرقابة الداخلية.

- فهم نظام الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات مراجعة تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قامت بها الإدارة.

- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي ومدى احتمالية وجود عدم تيقن جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المؤسسة على الاستمرار وفق مبدأ الاستمرارية وذلك استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا ما استنتجنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المؤسسة عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض الشامل، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

Deloitte.

ديلويت آند توش وشركاهم
محاسبون ومراجعون قانونيون

تقرير مراجع الحسابات المستقل - تتمة

إلى أصحاب المعالي
رئيس وأعضاء الجمعية العامة الموقرين
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إننا نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور اخرى، بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية التي نقوم باكتشافها أثناء مراجعتنا.

ديلويت آند توش وشركاهم
محاسبون ومراجعون قانونيون

ديلويت آند توش وشركاهم
محاسبون ومراجعون قانونيون
فرع مكتب جدة
س.ت: ٤٠٣٠٢٩٧٠٤٩
CR.: 4030297049
Jeddah Branch
Chartered Accountants
Deloitte and Touche & Co

وليد محمد سبحي
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٧٨

٧ شوال ١٤٤٤هـ
٢٧ أبريل ٢٠٢٣م

المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة الدولية

قائمة المركز المالي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

	إيضاح	٢٠٢٢	٢٠٢١
الموجودات			
نقد وما في حكمه	٤	١٣٠,٢٧٣	١٢٧,٩٥٥
ودائع وكالة (مستحق من)	٤أ	٢٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠
ودائع سلع بالمرابحة (مستحق من)	٤ب	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
تمويل التجارة بالمرابحة، صافي	٦	٨٣١,٢٨٥	٧٩٠,٢٤٠
استثمارات في الصكوك	٥ و ٧	٣٦٣,٧٩٤	٣٢١,٥١٢
دخل مستحق وموجودات أخرى	٨	١٢,٠٨٤	١١,٣٠٠
ممتلكات ومعدات		٩٤٧	١,٠٠٣
مجموع الموجودات		١,٣٧٨,٣٨٣	١,٢٩٧,٠١٠
المطلوبات وحقوق الأعضاء			
المطلوبات			
مستحقات ومطلوبات أخرى	٩	٢٩,٧٤٧	٣١,٢٦١
مطلوب إلى جهات ذات علاقة	١٠	١,٩٢٠	٣,٤٩٥
ودائع سلع بالمرابحة مستحقة الدفع	١١	٢٨٨,٦٧٨	٢٢٣,٦٩١
التزامات منافع الموظفين	١٢	١٠,٣٧٠	٣٦,٩١٥
مجموع المطلوبات		٣٣٠,٧١٥	٢٩٥,٣٦٢
حقوق الأعضاء			
رأس المال المدفوع	١٣	٧٤٦,٣١٨	٧٤٥,٥٩٦
علاوة إصدار رأس المال المدفوع	١٣	٨,٧٥٨	٨,٥٤٠
احتياطي عام	١٤	٣٢٥,٦٤٢	٢٧٤,٧٣١
خسائر اكتوارية تتعلق بالتزامات منافع الموظفين		(٢,٩٩٧)	(٢٩,١٧٢)
احتياطي القيمة العادلة		(٣٠,٠٥٣)	١,٩٥٣
مجموع حقوق الأعضاء		١,٠٤٧,٦٦٨	١,٠٠١,٦٤٨
مجموع المطلوبات وحقوق الأعضاء		١,٣٧٨,٣٨٣	١,٢٩٧,٠١٠
التزامات غير مدفوعة	١٦		

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٥ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

قائمة الدخل
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

	إيضاح	٢٠٢٢	٢٠٢١
الدخل من:			
تمويل التجارة بالمرابحة		٣٧,٢٠٥	٢٥,٣٧٧
حصة المضارب في الربح		٧,٧٤٧	٧,٤٩٦
رسوم ترتيب اقتراض		٩,٤٨٣	٩,١١٥
رسوم تنفيذ		١٣,٦٢٣	١٢,٨٤٨
رسوم إصدار اعتمادات مستندية		١٦,٠٠١	٩,٥٢١
إيراد استثمار من الصكوك		٩,١٥٦	٦,٦١١
دخل ودائع المرابحة بالسلع		١,٨٤٣	٦٣١
دخل من ودائع الوكالة		١,٠٢٣	٣٦١
خدمات تمويل تجاري		٩١٧	١,١٣٧
استشارات وإيرادات أخرى		٢٠	٢١٥
(خسائر) / أرباح عملات أجنبية		(٤٦)	٣٤٥
		٩٦,٩٧٢	٧٣,٦٥٧
تكاليف التمويل		(٢,٥٤٧)	(٦٧٥)
صافي الربح قبل المصاريف		٩٤,٤٢٥	٧٢,٩٨٢
المصاريف:			
تكاليف موظفين		(٣٠,١٠٨)	(٢٩,١٧٠)
مصروفات إدارية أخرى	١٥	(٩,٣٧٦)	(٨,٢٠٨)
استهلاك		(٥٤٩)	(٥٨٧)
		(٤٠,٠٣٣)	(٣٧,٩٦٥)
مخصص انخفاض قيمة موجودات مالية	٢٠	(١٠,٥١٩)	(٤,٠٦٤)
استرداد مقابل ذمم مدينة مشطوبة	٦	١٠,٢٨٧	-
صافي الربح		٥٤,١٦٠	٣٠,٩٥٣

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٥ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

	رأس المال المدفوع	علاوة إصدار رأس المال المدفوع	احتياطي عام	العجز الاكتواري في التزام التقاعد والرعاية الطبية	احتياطي القيمة العادلة	مجموع حقوق الأعضاء
١ يناير ٢٠٢١	٧٤٥,١٧٠	٨,٤٣٨	٢٤٧,٧٧٨	(٣١,٦١٦)	٥,٥٣٧	٩٧٥,٣٠٧
الربح الاكتواري من التزامات منافع الموظفين	-		-	٢,٤٤٤	-	٢,٤٤٤
رأس المال المساهم به	٤٢٦	١٠٢	-	-	-	٥٢٨
منحة لمبادرة الأعمال التجارية للمؤسسة (إيضاح ١٤)	-	-	(٤,٠٠٠)	-	-	(٤,٠٠٠)
التغيرات في احتياطي القيمة العادلة للصكوك (إيضاح ٧)	-	-	-	-	(٣,٥٨٤)	(٣,٥٨٤)
صافي الربح	-	-	٣٠,٩٥٣	-	-	٣٠,٩٥٣
٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**٧٤٥,٥٩٦**	**٨,٥٤٠**	**٢٧٤,٧٣١**	**(٢٩,١٧٢)**	**١,٩٥٣**	**١,٠٠١,٦٤٨**
الربح الاكتواري من التزامات منافع الموظفين	-	-	-	٢٦,١٧٥	-	٢٦,١٧٥
رأس المال المساهم به	٧٢٢	٢١٨				٩٤٠
منحة لمبادرة الأعمال التجارية للمؤسسة (إيضاح ١٤)	-	-	(٣,٢٤٩)	-	-	(٣,٢٤٩)
التغيرات في احتياطي القيمة العادلة للصكوك (إيضاح ٧)	-	-	-	-	(٣٦,٦٠٦)	(٣٦,٦٠٦)
خسارة القيمة العادلة المعترف بها في قائمة الدخل					٤,٦٠٠	٤,٦٠٠
صافي الربح	-	-	٥٤,١٦٠	-	-	٥٤,١٦٠
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٧٤٦,٣١٨**	**٨,٧٥٨**	**٣٢٥,٦٤٢**	**(٢,٩٩٧)**	**(٣٠,٠٥٣)**	**١,٠٤٧,٦٦٨**

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٥ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

	٢٠٢٢	٢٠٢١
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:		
صافي الربح للسنة	٥٤,١٦٠	٣٠,٩٥٣
تعديلات على:		
استهلاك	٥٤٩	٥٨٧
مخصص انخفاض قيمة الموجودات المالية باستثناء النقد وما يعادله	١٠,٥١٩	٤,٤٦٧
منحة لمبادرة الأعمال التجارية للمؤسسة	٣,٢٤٩	٢,٠٠٠
تكلفة التزامات منافع الموظفين	٢,٧٧٠	٤,٠٥٨
خسارة / (ربح) محقق من استبعاد الصكوك	١٠٨	(٧٣٧)
	٧١,٣٥٥	٤١,٣٢٨
التغيرات في الموجودات والمطلوبات العاملة:		
تمويل التجارة بالمرابحة	(٤٧,٣٨١)	(٣١,٦٤٠)
دخل مستحق وموجودات أخرى	(٧٨٤)	(٣,٢٠٥)
مطلوب إلى جهات ذات علاقة	(١,٥٧٥)	١,٠٧٦
مستحقات ومطلوبات أخرى	(٤,٧٦٣)	١٥,٦٧٧
النقد من العمليات	١٦,٨٥٢	٢٣,٢٣٦
مساهمة صاحب العمل المدفوعة	(٣,١٤٠)	(٢,٤٥٥)
صافي النقد المتوفر من الأنشطة التشغيلية	١٣,٧١٢	٢٠,٧٨١
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:		
استثمارات في الصكوك	(١٠١,٠١٦)	(٢٢٨,٣٩٠)
متحصلات من استبعاد صكوك	٢٢,٤٢٣	٥٨,٢٨٤
ودائع سلع بالمرابحة (مستحق من)	-	(١٠,٠٠٠)
ودائع وكالة (مستحق من)	٥,٠٠٠	(١٥,٠٠٠)
شراء ممتلكات ومعدات	(٤٩٣)	(١١٠)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية	(٧٤,٠٨٦)	(١٩٥,٢١٦)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:		
مساهمة رأسمالية	٩٤٠	٥٢٨
منحة لمبادرة الأعمال التجارية للمؤسسة	(٣,٢٤٩)	(٤,٠٠٠)
ودائع سلع بالمرابحة مستحقة الدفع	٦٤,٩٨٧	١٠٨,٤٦٤
صافي النقد من الأنشطة التمويلية	٦٢,٦٧٨	١٠٤,٩٩٢
صافي التغير في النقد وما في حكمه	٢,٣٠٤	(٦٩,٤٤٣)
نقد وما في حكمه، ١ يناير	١٢٧,٩٥٥	١٩٧,٣٩٨
عكس مخصص انخفاض القيمة على النقد وما في حكمه	١٤	-
نقد وما في حكمه، ٣١ ديسمبر	١٣٠,٢٧٣	١٢٧,٩٥٥

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٥ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

قائمة التغييرات في الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

	إيضاح	١ يناير ٢٠٢٢	إضافات	صافي الاستبعادات/ المسحوبات	حصة المضارب في الربح	رسوم الوكالة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
صافي الموجودات المدارة نيابة عن أعضاء التمويل المشترك	٢٣	٣,٢٧٤,٤٧٣	٦,٠٣٥,٠٣٧	(٤,٢٨٣,١٥٦)	٧,٧٤٧	-	٥,٠٣٤,١٠١
صافي الموجودات المدارة نيابة عن بنك التصدير والاستيراد السعودي	٢٣	٢١٦,٩٥٦	٣,٢٥٥	-	-	(٩١٧)	٢١٩,٢٩٤
صافي الموجودات المدارة نيابة عن الموكل	٢٣	١١,٧٢١	٧٨,٤٩٠	(٩٠,٢١١)	-	-	-
المجموع		٣,٥٠٣,١٥٠	٦,١١٦,٧٨٢	(٤,٣٧٣,٣٦٧)	٧,٧٤٧	(٩١٧)	٥,٢٥٣,٣٩٥

	إيضاح	١ يناير ٢٠٢١	إضافات	صافي الاستبعادات/ المسحوبات	حصة المضارب في الربح	رسوم الوكالة	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
صافي الموجودات المدارة نيابة عن أعضاء التمويل المشترك	٢٣	٢,١٦٧,٨٣٨	٣,٩٩٦,٨٦٢	(٢,٨٩٧,٧٢٣)	٧,٤٩٦	-	٣,٢٧٤,٤٧٣
صافي الموجودات المدارة نيابة عن بنك التصدير والاستيراد السعودي	٢٣	٢١٦,٠٠٩	٢,٠٨٤	-		(١,١٣٧)-	٢١٦,٩٥٦
صافي الموجودات المدارة نيابة عن الموكل	٢٣	١٦,٠٢٥	١٢,٩٥٨	(١٧,٢٦٢)	-	-	١١,٧٢١
المجموع		٢,٣٩٩,٨٧٢	٤,٠١١,٩٠٤	(٢,٩١٤,٩٨٥)	٧,٤٩٦	(١,١٣٧)	٣,٥٠٣,١٥٠

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٥ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

١. التكوين والنشاط

تأسست المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ("المؤسسة") بموجب قرار مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية ("البنك الإسلامي للتنمية" أو "البنك") في اجتماعه الثلاثين المنعقد بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠٠٥م (١٧ جمادى الاولى ١٤٢٦هـ). وتتم إدارة المؤسسة وفقاً لبنود اتفاقية التأسيس. المؤسسة هي منظمة دولية وتستمد شخصيتها القانونية من القانون الدولي العام. ونتيجة لذلك، فهي قادرة على إبرام العقود وحيازة الممتلكات والتصرف فيها واتخاذ الإجراءات القانونية. وبصفتها مؤسسة دولية، لا تخضع المؤسسة لأي سلطة تنظيمية خارجية.

تهدف المؤسسة إلى تنشيط التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال توفير التمويل التجاري والاشتراك في الأنشطة التي تسهل التجارة البينية والتجارة الدولية. تعتبر أغلبية الموجودات التشغيلية للمؤسسة مديونيات سيادية مقدمة إلى الدول الأعضاء المعنية أو مضمونة من قبلها، أو استثمارات في الدول الأعضاء وهي مضمونة بطريقة مقبولة من المؤسسة.

تباشر المؤسسة أنشطتها من خلال المقر الرئيسي للبنك بمدينة جدة في المملكة العربية السعودية. تظهر القوائم المالية للمؤسسة بآلاف الدولارات الأمريكية ("الدولار الأمريكي").

٢. السياسات المحاسبية المهمة

أساس الإعداد

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية التي تحددها الهيئة الشرعية لمجموعة البنك. ووفقاً لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فيما يتعلق بالأمور التي لم تتناولها معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإن المؤسسة تلجأ إلى التوجيهات التي تتعلق بالمعايير ذات الصلة الصادرة أو المعتمدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات المتعلقة به الصادرة عن لجنة تفسير التقارير الدولية التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية ما لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة.

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا البنود التالية:

- الاستثمارات في الصكوك هي أدوات مالية تقاس بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.
- يتم قياس التزامات منافع الموظفين باستخدام حساب القيمة الحالية الاكتوارية بناءً على طريقة وحدة الائتمان المخططة.

السياسات المحاسبية

أ) العملات الأجنبية

(١) العملة الوظيفية وعملة العرض
يتم عرض هذه القوائم المالية بآلاف الدولارات الأمريكية ("الدولار الأمريكي") وهي العملة الوظيفية وعملة العرض للمؤسسة.

(٢) المعاملات والأرصدة
يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي طبقاً لأسعار الصرف السائدة في تواريخ إجراء المعاملات. يتم الاعتراف بأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناتجة عن تسوية هذه المعاملات وترجمة الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف في تاريخ التقرير في قائمة الدخل.

تحول البنود غير النقدية التي تقاس بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية طبقاً لسعر الصرف في تاريخ الاعتراف المبدئي.

ب) نقد وما في حكمه

يتضمن النقد وما في حكمه أرصدة لدى البنوك واستثمارات أخرى قصيرة الأجل ذات السيولة العالية والتي لها فترات استحقاق أصلية ثلاثة أشهر أو أقل في تاريخ إيداعها.

ج) ودائع الوكالة / ودائع سلع بالمرابحة (مستحقة من)

- تنفذ ودائع السلع بالمرابحة عبر أدوات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مع البنوك بربح ثابت. إن شراء وبيع السلع مقيد بشروط الاتفاق بين المؤسسة والمصارف المختلفة.و يتم تسجيل الإيداعات مبدئيًا بالتكلفة، بما في ذلك مصاريف الاستحواذ وتقاس لاحقًا بالتكلفة ناقصًا انخفاض القيمة (إن وجد).

تتم المحاسبة عن ودائع الوكالة بموجب نهج المضاربة حيث يقوم الأصيل (المشار إليه فيما يلي باسم "الموكل") بالاعتراف المبدئي بالاستثمار بالتكلفة ثم يتم تعديله لاحقًا ليشمل حصة الموكل في ربح أو خسارة الوكالة بالصافي بعد خصم أجر الوكيل بما في ذلك أي أجر متغير مستحق الدفع في تاريخ التقرير.

د) الوكالة بالاستثمار

يستخدم برنامج الوكالة بالاستثمار كأداة تمويل قصيرة إلى متوسطة وطويلة الأجل لرأس المال العامل. تقوم المؤسسة، بصفتها الموكل (المشار إليه فيما يلي باسم "الموكل") بتعيين العميل كوكيلا لها (يشار إليه فيما يلي باسم "الوكيل") لإدارة مبلغ الاستثمار (المشار إليه فيما يلي باسم "مبلغ الاستثمار") في الأنشطة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي يجوز للوكيل الدخول فيها، على النحو المتفق عليه، نيابة عن الموكل. إن الهدف الأساسي من إجراء مثل هذا الاستثمار هو تحقيق ربح من الأنشطة التجارية واسترداد مبلغ الاستثمار مع مبلغ الربح، إن وجد، في تاريخ استحقاق الاستثمار بناءً على معدل الربح المتوقع للاستثمارات.

هـ) تمويل التجارة بالمرابحة

إن تمويل التجارة بالمرابحة هو اتفاق تقوم بموجبه المؤسسة ببيع العميل سلعة أو أصل كانت المؤسسة قد قامت بشرائه واقتنائه بناء على وعد مقدم من العميل بالشراء. يتكون سعر البيع من التكلفة زائداً هامش ربح متفق عليه.

تقيد الذمم المدينة من عمليات تمويل التجارة بالمرابحة بتكلفة البضائع المباعة أو الأموال المدفوعة للمستفيدين زائداً الربح المعترف به من قبل المؤسسة حتى تاريخ التقرير، ناقصاً دفعات السداد المتسلمة وخسائر الائتمان المتوقعة.

تمثل الإيرادات غير المكتسبة الجزء غير المطفأ من مجموع دخل تمويل التجارة بالمرابحة الملتزم به في التاريخ الفعلي لدفع الأموال.

يتم قيد سلع تمويل التجارة بالمرابحة بالتكلفة مطروحاً منها الانخفاض في القيمة - إن وجدت.

و) استثمارات في الصكوك

الاستثمارات في الصكوك هي أدوات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

تدرج هذه الاستثمارات مبدئيا بالقيمة العادلة بتاريخ إبرام العقد، ويتم لاحقاً إعادة قياس القيمة العادلة لتلك الاستثمارات في نهاية فترة التقرير المالي وتحمل الأرباح أو الخسائر الناتجة على قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء.

تجتهد المؤسسة في تاريخ كل تقرير مالي لتحديد انخفاض القيمة في الموجودات المالية بما في ذلك الاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال حقوق الأعضاء. ويشمل ذلك تحديد الانخفاض سواء كان جوهرياً أم دائماً في القيمة العادلة للاستثمارات دون التكلفة. إن تحديد ما هو "جوهري" أو "دائم" يتطلب اجتهاداً. ولعمل هذا الاجتهاد، تقوم المؤسسة، من بين عوامل أخرى، بتقييم التذبذب العادي لأسعار الأسهم. بالإضافة إلى أن المؤسسة تعتبر الانخفاض في القيمة مناسباً عندما يكون هناك دليل على تراجع الوضع المالي للشركة المستثمر بها، والصناعة وأداء القطاع، والتغيرات التكنولوجية، والتدفقات النقدية من العمليات والتمويل.

يتم الاعتراف بأي انخفاض ناتج في قائمة الدخل.

ز) الموجودات المالية والمطلوبات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي عندما عندما تنشئ المؤسسة حقوقا أو الالتزامات التعاقدية ذات الصلة.

إن الأصل المالي هو أي أصل نقدي أو أداة حقوق ملكية لكيان آخر أو حق تعاقدي لتلقي نقد أو أصل مالي آخر من كيان آخر أو لتبادل الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مع كيان آخر في ظل ظروف يحتمل أن تكون مواتية للمؤسسة.

الالتزام المالي يمثل التزامًا تعاقديًا لتسليم النقد أو أي أصل مالي آخر إلى كيان آخر أو لتبادل الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مع كيان آخر في ظل ظروف يحتمل أن تكون غير مواتية للمؤسسة.

تتكون الموجودات المالية من النقد وما في حكمه، و ودائع الوكالة / السلع بالمرابحة (المستحق من) وتمويل التجارة بالمرابحة والاستثمارات في الصكوك.و يتم قياس هذه الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة ناقصًا الانخفاض في القيمة باستثناء الاستثمار في الصكوك والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال حقوق الأعضاء.

يتم تصنيف المطلوبات المالية وفقًا لمضمون الترتيبات التعاقدية المبرمة.و تشتمل المطلوبات المالية المهمة على ودائع سلع بالمرابحة مستحقة الدفع لجهات ذات علاقة ويتم قياسها مبدئيًا بقيمتها وبعد ذلك يتم إدراجها بتكاليفها.

ح) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

خسارة الائتمان المتوقعة مقابل الموجودات المالية المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال حقوق الأعضاء

تطبق المؤسسة نهجًا من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال حقوق الأعضاء.و تنتقل الموجودات المالية من خلال المراحل الثلاث التالية بناءً على التغيير في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي.

أ) المرحلة (١): خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً

تتضمن المرحلة الأولى الموجودات المالية التي لم تسجل زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. تعترف المؤسسة بخسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا للموجودات المالية للمرحلة الأولى. وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري، تقوم المؤسسة بمقارنة مخاطر التعثر في السداد الذي يحدث على الأصل المالي كما في تاريخ التقرير، مع مخاطر التعثر الذي يحدث على الأصل المالي كما في تاريخ الاعتراف المبدئي به.

ب) المرحلة (٢): خسارة الائتمان المتوقعة مدى الحياة - غير منخفضة القيمة

تتضمن المرحلة الثانية الموجودات المالية التي سجلت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، ولكن لا يوجد دليل موضوعي على انخفاض قيمتها. تعترف المؤسسة بخسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة للموجودات المالية للمرحلة الثانية. بالنسبة لهذه التعرضات، تعترف المؤسسة بمبلغ مخصص بناءً على خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة (أي مبلغ مخصص يعكس العمر المتبقي للأصل المالي). تعتبر الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان قد حدثت عندما تكون المدفوعات التعاقدية متأخرة لأكثر من ١٨٠ يومًا عن الاستحقاق بالنسبة للموجودات السيادية وأكثر من ٩٠ يومًا من تاريخ الاستحقاق بالنسبة للموجودات غير السيادية.

ج) المرحلة (٣): الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة - ذات قيمة ائتمانية منخفضة

تتضمن المرحلة ٣ الموجودات التي تم تصنيفها على أنها منخفضة القيمة الائتمانية. تعترف المؤسسة بخسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة لجميع صافي المبلغ القابل للاسترداد من العميل أو من إعادة بيع البضائع المباعة لذلك العميل.

يتم الاعتراف بمخصص خسارة الائتمان المتوقعة على الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة في قائمة الدخل مع التأثير المقابل لذلك الأصل المالي. يتم الاعتراف بمخصص خسارة الائتمان المتوقعة على الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في قائمة الدخل مع التأثير المقابل على احتياطي القيمة العادلة لذلك الأصل في حقوق الملكية.

مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

لا تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية إلا بوجود حق قانوني واجب النفاذ لمقاصة المبالغ المعترف بها وتعتزم المؤسسة إما التسوية على أساس صافي، أو تحقيق الأصل وتسوية الالتزام في وقت واحد. ولا يتم عرض الإيرادات والمصاريف على أساس الصافي إلا عندما يسمح بذلك بموجب معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، أو للأرباح والخسائر الناشئة عن مجموعة من المعاملات المماثلة.

ط) موجودات ثابتة

تقيد الموجودات الثابتة بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم. يحمل الاستهلاك على قائمة الدخل على أساس طريقة القسط الثابت بهدف توزيع التكلفة ناقصاً القيم المتبقية على مدى الأعمار الانتاجية المقدرة لهذه الموجودات كما يلي:

معدات مكتبية وأجهزة حاسوب	٤ سنوات
سيارات	٥ سنوات

يتم اعتبار مصاريف الصيانة والإصلاح والتي لا تعمل على إطالة العمر الانتاجي المقدر للأصل بشكل جوهري كمصروف ويتم قيدها في قائمة الدخل عند تكبدها.كما يتم رسملة التحسينات الرئيسية والتجديدات، إن وجدت، ويتم استبعاد قيمة الأصل المستبدل.

تحدد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن الاستبعاد بمقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية. وتقيد في قائمة الدخل.

ي) مخصصات

يعترف بالمخصصات إذا كان لدى المؤسسة التزام قانوني أو ضمني - نتيجة لحدث سابق - يمكن تقديره بصورة يعتمد عليها ومن المحتمل أن يستلزم تسوية هذا الالتزام استخدام موارد مالية.

ك) تحقق الإيرادات

تمويل التجارة بالمرابحة
يقيد الدخل من تمويل التجارة بالمرابحة على أساس الاستحقاق الزمني على مدى الفترة من تاريخ صرف الأموال الفعلي إلى تاريخ سداد الأقساط المجدول.

ودائع سلع بالمرابحة
يقيد الدخل من الودائع من خلال بنوك إسلامية على أساس الاستحقاق الزمني على مدى الفترة من تاريخ صرف الأموال الفعلي إلى تاريخ الاستحقاق.

ودائع عبر الوكالة
يقيد الدخل من الودائع من خلال بنوك إسلامية على أساس الاستحقاق الزمني على مدى الفترة من تاريخ صرف الأموال الفعلي إلى تاريخ الاستحقاق.

استثمارات في الصكوك
يقيد الدخل من الاستثمارات في الصكوك على أساس الاستحقاق الزمني باستخدام نسبة العائد المعلنة من المنشآت المصدرة.

حصة المضارب في الربح
يتم الاعتراف بالدخل من حصة المضارب في الربح على أساس التوزيع الزمني على مدار الفترة من تاريخ إثبات الحق في استلام المدفوعات حتى تاريخ سداد جميع ذمم المرابحة المدينة.

رسوم ترتيب اقتراض
يقيد الدخل من ترتيب الاقتراض عندما يتفق المستفيد ومنظم الاقتراض على شروط وأحكام الاقتراض، ويتم الإعلان عن سريان التسهيل التمويلي.

رسوم تنفيذ ودخل إصدار اعتمادات مستندية
يقيد الدخل من رسوم تنفيذ وإصدار اعتمادات مستندية عند بداية الصفقات المبرمة ذات الصلة بناء على الاتفاقيات التعاقدية.

عوائد غير مجازة من الهيئة الشرعية
لايدرج أي دخل من النقد وما في حكمه من الاستثمارات الأخرى التي لا تجيزها الهيئة الشرعية لا تدرج ضمن قائمة الدخل للمؤسسة. يتم تحويل هذا الدخل على الفور إلى صندوق تنمية التجارة للصرف لاحقًا للاحتياجات الخيرية، ما لم يقرر مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية خلاف ذلك.

ل) زكاة وضريبة دخل

لا تخضع المؤسسة للزكاة أو ضريبة الدخل. وأي التزام زكاة أو ضريبة دخل من مسؤولية كل عضو من الأعضاء.

م) التزامات منافع الموظفين

تدير المؤسسة نوعين من خطط المنافع المحددة للتقاعد لموظفيها، وهما خطة تقاعد الموظفين، وخطة الرعاية الطبية للمتقاعدين. وكلاهما يتطلب مساهمات تسدد إلى صندوقين يتم إدارتهما بشكل منفصل. وتُعرَّف خطة المنافع المُحدَّدة بأنها خطة تقاعد تحدِّد المنفعة التقاعدية التي سيتسلمها الموظف عند تقاعده، وتعتمد غالبًا على عامل أو أكثر مثل العمر وعدد سنوات الخدمة ونسبة إجمالي الراتب النهائي. و يقوم خبراء إكتواريون مستقلون باحتساب التزامات خطة المنافع المحددة على أساس سنوي، باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة لتحديد القيمة الحالية للمنافع المحددة وتكاليف الخدمة المتعلقة بها. ويتم استخدام الافتراضات الاكتوارية المتضمنة لتحديد التزامات المنافع المتوقعة.

يتم إجراء تقييم اكتواري كامل كل ثلاث سنوات من خلال إشراك خبراء اكتواريين مستقلين. يتم تقدير التزامات المنافع المحددة خلال السنوات على المدى المتوسط باستخدام أساليب ترحيل تقديرية للحسابات الإكتوارية تسمح بمنافع مستحقة إضافية، وتدفقات نقدية فعلية، وتغيرات في الافتراضات الإكتوارية الأساسية.

تستند نتائج التقييم الاكتواري المقدمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ إلى ترحيل البيانات كما في ٢٠٢١ (باستثناء عناصر خطة تقاعد الموظفين النشطة والمتقاعدين والمستفيدين، يتم تعديل البيانات المستخدمة لحساب نتائجهم للتحويلات إلى خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين). بالنسبة إلى خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين، تم إجراء تقييم كامل بناءً على البيانات في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٢. لا تعتبر الحركة خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٢ جوهرية في القوائم المالية.

يتم تحديد القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة المستحقة حتى تاريخ التقاعد بخصم التدفقات النقدية المستقبلية الصادرة (المتعلقة بالخدمة المستحقة حتى تاريخ التقرير المالي)، باستخدام معدل العوائد المتاحة لسندات الشركات الأمريكية المصنفة AA. هذه السندات لها شروط حتى تاريخ الاستحقاق تتطابق بشكل وثيق مع شروط التزام المنافع المحددة الفعلي.

إن تكلفة الخدمة الحالية لخطة المنافع المحددة والمقيدة في قائمة الدخل تعكس الزيادة في التزامات المنافع المحددة الناتجة عن خدمة الموظفين خلال السنة الحالية. تمثل تكلفة التزام المنافع المحددة زيادة في الالتزام بسبب مرور الوقت.

يتم احتساب التعديلات بأثر رجعي على المنافع أو مكاسب أو خسارة التقليص كتكاليف خدمة سابقة أو دخل في قائمة الدخل في فترة تعديل الخطة.

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الإكتوارية إذا كانت جوهرية مباشرة في الاحتياطيات في سنة حدوثها ضمن حقوق الأعضاء. ويتم قيد التزام التقاعد كجزء من المطلوبات الأخرى في قائمة المركز المالي. ويمثل الالتزام القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة للمؤسسة بعد طرح القيمة العادلة لموجودات الخطة.

وتُحدد لجنة خطة التقاعد قيمة مساهمات المؤسسة في خطة المنافع المحددة بعد استشارة الخبراء الاكتواريين للمؤسسة، ويتم تحويل قيمة المساهمات إلى الأمناء المستقلين للبرنامج.

ن) ودائع سلع بالمرابحة مستحقة الدفع

تتضمَّن ديون السلع بالمرابحة شراء وبيع السلع بمعدل ربح ثابت. إن شراء وبيع السلع مقيد بشروط الاتفاق بين المؤسسة والمؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية الأخرى. تدرج ودائع السلع بالمرابحة بالتكلفة المطفأة.

س) وكالة مستحقة الدفع

إن الوكالة هي اتفاقية يقوم بموجبها طرف ما ("الموكل") بتعيين وكيل استثمار ("الوكيل") لاستثمار أموال الموكل ("رأس المال الوكالة") على أساس عقد وكالة ("الوكالة") مقابل أتعاب محددة.

تقرر المؤسسة، بصفتها وكيل، فيما يتعلق بالاستثمارات التي ستتم من الوكالة، وفقًا لشروط اتفاقية الوكالة ولكن بصفة ائتمانية ولا تتحمل المؤسسة أي خسارة ولا تتعرض لأي عوائد متغيرة باستثناء الخسائر الناتجة عن التقصير أو الإهمال أو انتهاك أي من شروط اتفاقيات الوكالة. وبالتالي، فإن المؤسسة لا تتحكم في الصناديق الأساسية لذلك لا تعترف برأس مال الوكالة والاستثمارات ذات الصلة في قائمة المركز المالي.

يتم استحقاق أتعاب الوكالة على أساس الاستحقاق الزمني على مدى فترة العقد بناءً على المبالغ الأساسية القائمة.

ع) التقديرات والاجتهادات المحاسبية المهمة

يتطلب إعداد القوائم المالية للبنك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، استخدام بعض التقديرات والافتراضات المحاسبية المهمة التي تؤثر على قيم الموجودات والمطلوبات والدخل والمصاريف المصرح عنها. وكذلك تتطلب من الإدارة عمل اجتهادات أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمؤسسة. ومثل هذه التقديرات والافتراضات والاجتهادات يتم تقييمها بشكل مستمر، وتستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى، بما في ذلك الحصول على استشارات مهنية وتوقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة بالنظر إلى الظروف السائدة. وتتلخص أهم الاجتهادات والتقديرات فيما يلي:

الأحكام المهمة

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار نموذج الأعمال. تحدد المؤسسة نموذج الأعمال على المستوى الذي يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف عمل معين. يتضمن هذا التقييم حكماً يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيفية تعويض مديري الموجودات. تراقب المؤسسة الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية. تعد إن المراقبة جزءًا من التقييم المستمر للمؤسسة لمعرفة ما إذا كان نموذج الأعمال الذي من أجله يحتفظ بالموجودات المالية لا يزال مناسبًا، وإذا لم يكن مناسبًا ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي تغيير محتمل في تصنيف تلك الموجودات. لم تكن هناك حاجة لمثل هذه التغييرات خلال الفترات المعروضة.

استمرارية الشركة

قامت إدارة المؤسسة بتقييم إمكانية استمرار المؤسسة في عملياتها وفق مبدأ الاستمرارية، وهي على ثقة بأن لدى المؤسسة موارد للاستمرار في أعماله في المستقبل المنظور. كما أن الإدارة ليست على علم بأي أمور جوهرية قد تلقي بظلال من الشك على قدرة المؤسسة في الاستمرار في أعماله وفقاً لمبدأ الاستمرارية. لذلك، يتم الاستمرار في إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

التقديرات المحاسبية المهمة

الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل الموجودات المالية

يتطلب قياس خسائر انخفاض القيمة بموجب معيار المحاسبة المالية (٣٠) على كافة فئات الموجودات المالية حُكماً - خاصة- في تقدير القيمة والوقت للتدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات عند تحديد خسائر انخفاض القيمة وتقدير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. هذه التقديرات مدفوعة بعدد من العوامل، والتغيرات التي يمكن أن تؤدي إلى مستويات مختلفة من المخصصات. تتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة لتقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بشكل منتظم لتقليل أي فروق بين تقديرات الخسائر وتجربة الخسارة الفعلية.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

إن احتساب خسائر الائتمان المتوقعة للمؤسسة يأتي نتيجة نماذج معقدة مع عدد من الافتراضات الأساسية بخصوص اختيار معطيات متغيرة تعتمد على بعضها البعض. وتتضمن عناصر نماذج خسائر الائتمان المتوقعة والتي تعد أحكام وتقديرات محاسبية ما يلي:

١. نموذج تصنيف درجات الائتمان الداخلي للمؤسسة والذي من خلاله يتم تحديد "احتمال التعثر" لكل حالة من الحالات.
٢. الضوابط المستخدمة من قبل المؤسسة في تقييم مدى الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بحيث يمكن قياس المخصص على أساس ١٢ شهراً أو العمر الزمني لخسائر الائتمان المتوقعة والتقييم الكمي.
٣. تطوير نماذج خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك المعادلات المختلفة واختيار المعطيات.
٤. تحديد أوجه الترابط بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمعطيات الاقتصادية مثل: مستويات البطالة وقيم الضمانات وتأثير احتمالية التعثر أو التعرض للتعثر أو الخسارة الناتجة عن التعثر.
٥. اختيار سيناريوهات الاقتصاد الكلي للاستشراف المستقبلي واوزان احتمال وقوعها لإدخال المعطيات الاقتصادية في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة.

التزامات مناقع الموظفين
تستخدم المؤسسة طريقة وحدة الائتمان المخططة لتحديد القيمة الحالية لخطط المنافع المحددة وتكاليف الخدمة ذات الصلة. في هذا الصدد، تستخدم المؤسسة افتراضات معينة لمعدلات الخصم والعائد المتوقع على موجودات الخطة ومعدل الزيادات في الرواتب التي قد تختلف عن النتائج الفعلية. يتم تحديث هذه التقديرات على أساس سنوي وتخضع لتقييم من قبل خبير اكتواري مستقل.

تأثير معايير المحاسبة المالية الجديدة والمعدلة

تم تطبيق معايير المحاسبة المالية الجديدة التالية، التي أصبحت سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢، في هذه القوائم المالية.

(١) معيار المحاسبة المالية - ٣٦ "اعتماد معايير المحاسبة المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية للمرة الأولى"

يتضمن هذا المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية للمؤسسات المالية الإسلامية، ليتم تطبيقها في القوائم المالية المعدة لأول مرة وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية، ولتحديد الآثار الانتقالية الناشئة في وقت التطبيق.

لم يكن هناك أي تأثير لاعتماد المعيار المذكور أعلاه على المؤسسة حيث اعتمدت المؤسسة بالفعل معايير المحاسبة المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

(٢) معيار المحاسبة المالية رقم ٣٧ "التقارير المالية من قبل مؤسسات الوقف"

يتضمن هذا المعيار متطلبات محاسبية وتقارير مالية شاملة للوقف والمؤسسات المماثلة بما في ذلك العرض العام والإفصاحات ومتطلبات العرض المحددة (على سبيل المثال في حالة الغلالة) والمعالجات المحاسبية الرئيسية فيما يتعلق ببعض الجوانب الخاصة بمؤسسات الوقف.

لم يكن هناك أي تأثير لاعتماد المعيار المذكور أعلاه على المؤسسة حيث اعتمدت المؤسسة بالفعل معايير المحاسبة المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

(٣) معيار المحاسبة المالية رقم ٣٨ "وعد وخيار وتحوط

يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ القياس والاعتراف والإفصاح عن معاملات الوعد والخيار والتحوط التي يتم تنفيذها من قبل المؤسسات المالية الإسلامية.

لم يكن هناك أي تأثير لاعتماد المعيار المذكور أعلاه على المؤسسة لأن المؤسسة لا تشارك في معاملات الوعد والخيار والتحوط.

معايير المحاسبة المالية الصادرة ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ ولم يتم اعتماد مبكراً بعد

في تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية، لم تقم المؤسسة بتطبيق معايير المحاسبة المالية الجديدة والمعدلة التالية التي تم إصدارها ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد:

(١) معيار المحاسبة المالية رقم ٣٩ "التقارير المالية عن الزكاة"

يحسن هذا المعيار ويحل محل معيار المحاسبة المالية رقم ٩ الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "الزكاة" الصادر في عام ١٩٩٨. ويهدف هذا المعيار إلى تحديد المعالجة المحاسبية للزكاة في دفاتر المؤسسات المالية الإسلامية.

يطبق هذا المعيار على القوائم المالية للمؤسسة للفترات التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣.

لن يؤثر معيار المحاسبة المالية رقم ٣٩ على القوائم المالية لأن المؤسسة ليست دافعة للزكاة.

(٢) معيار المحاسبة المالية رقم ٤٠ "التقرير المالي لنوافذ التمويل الإسلامي"

يحسن هذا المعيار ويحل محل معيار المحاسبة المالية رقم ١٨ الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "الخدمات المالية الإسلامية المقدمة من المؤسسات المالية التقليدية" الصادر في ٢٠٠٢. يتطلب هذا المعيار من المؤسسات المالية التقليدية التي تقدم خدمات مالية إسلامية من خلال نافذة التمويل الإسلامي أن تقوم بإعداد وعرض القوائم المالية لنافذة التمويل الإسلامي بما يتماشى مع متطلبات هذا المعيار، وتقرأ مع معايير المحاسبة المالية الأخرى الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. يوفر هذا المعيار مبادئ التقرير المالي بما في ذلك متطلبات العرض والإفصاح المطبقة على نوافذ التمويل الإسلامي.

يسري هذا المعيار على القوائم المالية للمؤسسة للفترات التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤.

لن يؤثر معيار المحاسبة المالية رقم ٤٠ على القوائم المالية لأن المؤسسة هي مؤسسة تمويل إسلامي.

(٣) معيار المحاسبة المالية رقم ١ (المعدل لعام ٢٠٢٢) "العرض العام والإفصاحات في القوائم المالية"

يصف معيار المحاسبة المالية رقم ١ المعدل ويحسن العرض الإجمالي ومتطلبات الإفصاح المنصوص عليها بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية ويحل محل معيار المحاسبة المالية رقم ١ السابق. وينطبق على جميع المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات الأخرى التي تتبع معايير المحاسبة المالية الأخرى الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. يحدد هذا المعيار المتطلبات العامة لعرض القوائم المالية، والحد الأدنى من المتطلبات لمحتويات القوائم المالية والهيكل الموصى به للقوائم المالية التي تسهل العرض الصحيح بما يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة وقابليتها للمقارنة مع القوائم المالية للمؤسسة للفترات السابقة والقوائم المالية للمؤسسات الأخرى.

يسري هذا المعيار على القوائم المالية للمؤسسات التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣ مع السماح بالتطبيق المبكر. تقوم المؤسسة حاليًا بتقييم أثر هذا المعيار.

(٤) معيار المحاسبة المالية رقم ٤٢ - "العرض والإفصاح في القوائم المالية لمؤسسات التكافل"

يحدد هذا المعيار مبادئ العرض والإفصاح عن القوائم المالية لمؤسسات التكافل. ويهدف إلى ضمان قيام مؤسسات التكافل بتقديم المعلومات المتعلقة بهذه الترتيبات بأمانة إلى أصحاب المصلحة المعنيين وفقًا للعلاقة التعاقدية بين الأطراف ونموذج الأعمال الخاص بأعمال التكافل بما يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية.

يعمل هذا المعيار على تحسين متطلبات العرض والإفصاح بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، ويحل محل معيار المحاسبة المالية رقم ١٢ الحالي "العرض العام والإفصاح في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامي".

يحدد هذا المعيار مجموعة القوائم المالية التي يجب على المؤسسات نشرها بشكل دوري لتلبية احتياجات المعلومات المشتركة لمستخدمي القوائم المالية. يحدد هذا المعيار أيضًا المبادئ العامة لعرض المعلومات ويعكس بشكل مناسب حقوق والتزامات مختلف أصحاب المصلحة في نموذج أعمال التكافل. وينص على المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية لمؤسسات التكافل لتحقيق أهداف المحاسبة والتقارير المالية.

يجب أن يكون المعيار مصحوباً ويتم قراءته بالاشتراك مع معيار المحاسبة المالية رقم ٤٣ "محاسبة التكافل: الاعتراف والقياس، والذي يغطي الجوانب الهامة للمحاسبة عن منتجات التكافل.

يسري هذا المعيار على القوائم المالية السنوية لمؤسسات التكافل التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥ مع السماح بالتطبيق المبكر للمعيار إذا تم تطبيقه جنباً إلى جنب مع معيار المحاسبة المالية رقم ٤٣ "محاسبة التكافل: الاعتراف والقياس، شريطة أن معيار المحاسبة المالية رقم ١ "العرض العام والإفصاح في القوائم المالية" قد تم اعتماده بالفعل أو تم اعتماده في وقت واحد.

لن يؤثر معيار المحاسبة المالية رقم ٤٢ على القوائم المالية لأن المؤسسة ليست مؤسسة تكافلية.

(٥) معيار المحاسبة المالية رقم - ٤٣ من أيوفي - "محاسبة التكافل: الاعتراف والقياس

يحدد هذا المعيار مبادئ الاعتراف والقياس والتقرير عن ترتيبات التكافل والمعاملات الإضافية لمؤسسات التكافل. ويهدف إلى ضمان قيام مؤسسات التكافل بتقديم المعلومات المتعلقة بهذه الترتيبات بأمانة إلى أصحاب المصلحة المعنيين وفقًا للعلاقة التعاقدية بين الأطراف ونموذج الأعمال الخاص بأعمال التكافل بما يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية. تتوافق متطلبات هذا المعيار على النحو الواجب مع أفضل الممارسات الدولية للتقرير المالي لأعمال التأمين.

يسري هذا المعيار على القوائم المالية لمؤسسة التكافل لفترة إعداد التقارير المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥. يُسمح بالتطبيق المبكر للمعيار إذا تم اعتماده جنباً إلى جنب مع معيار المحاسبة المالية رقم ٤٢ "العرض والإفصاح في القوائم المالية للمؤسسات التكافلية".

لن يؤثر معيار المحاسبة المالية رقم ٤٣ على القوائم المالية لأن المؤسسة ليست مؤسسة تكافلية.

٣. الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

تخضع أنشطة المؤسسة لإشراف الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وقد تم تعيين أعضاء الهيئة من قبل مجلس المديرين التنفيذيين للبنك وفقاً لقرار رقم بي إي دي/٤٣٢/١٠/٢٠/(٢٧٨)/١٢٥ لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

منح مجلس إدارة المؤسسة من خلال قراره رقم آي تي إف سي/ بي دي/٤٣٢/٢٤ (٢٤)/٥ الصلاحية لرئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لتطبيق قرار مجلس المديرين التنفيذيين المذكور آنفاً للبنك الإسلامي للتنمية في المؤسسة.

تتضمن مهام الهيئة الشرعية ما يلي:

١. النظر في كل ما يحول إليها من معاملات ومنتجات تطرحها المؤسسة للاستخدام لأول مرة والحكم على توافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة وأية وثائق أخرى.
٢. إبداء الرأي بشأن البدائل الشرعية للمنتجات التقليدية التي تعتزم المؤسسة استخدامها، ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة وأية وثائق أخرى، والمساهمة في تنميتها بغية تعزيز تجربة المؤسسة في هذا الصدد.
٣. الإجابة على الأسئلة والاستفسارات والتوضيحات الموجهة إليها من قبل مجلس المديرين التنفيذيين أو إدارة المؤسسة.
٤. المساهمة في برنامج المؤسسة لتعزيز وعي موظفيها للعمل المصرفي الإسلامي وتعميق فهمهم للأسس والقواعد والمبادئ والقيم المتعلقة بالمعاملات المالية الإسلامية.
٥. تقديم تقرير لمجلس الإدارة الشامل يوضح مدى التزام المؤسسة بأحكام ومبادئ الشريعة على ضوء الآراء والتوجيهات المقدّمة والمعاملات التي تمت مراجعتها.

٤. نقد وما في حكمه

	٢٠٢٢	٢٠٢١
أرصدة لدى البنوك	١٣٠,٢٧٥	٩٥,٩٧١
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة (٤ ج)	(٢)	(١٦)
	١٣٠,٢٧٣	١٢٧,٩٥٥

٤أ ودائع الوكالة (مستحق من) ذات آجال استحقاق أصلية تزيد عن ٣ أشهر

يتم استخدام ودائع الوكالة في منتجات متوافقة مع الشريعة. يتم التداول مع البنوك نيابة عن المؤسسة. تتمتع البنوك بسلطة تقديرية بشأن شراء وبيع واستثمار أموال المؤسسة، ولكن هذا التقدير مقيد بشروط الاتفاقيات المبرمة بين المؤسسة والبنوك، والتي تتعلق بشكل أساسي بالامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية. ونظرًا لأن هذه الودائع قصيرة الأجل في غضون فترة ثلاثة أشهر، فقد طبقت المؤسسة نهج الوكالة.

٤ب ودائع سلع بالمرابحة (مستحق من) ذات آجال استحقاق أصلية تزيد عن ٣ أشهر

تنطوي ودائع السلع بالمرابحة على شراء وبيع السلع بمعدلات ربح متفق عليها. شراء وبيع السلع مقيد بشروط الاتفاق بين البنك والمؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية الأخرى.

٤ ج مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
كما في تاريخ التقرير، يتم تقدير جميع الأرصدة البنكية على أنها ذات مخاطر ائتمان منخفضة كونها مودعة لدى مؤسسات مصرفية مشهورة ذات تصنيف ائتماني مرتفع ولم يكن هناك أي تاريخ للتعثر في السداد مع أي من الأرصدة البنكية للمؤسسة. لذلك، فإن احتمال التعثر في السداد بناء على عوامل مستقبلية وأي حالات تعثر ناجمة عن خسائر تكاد تكون ضئيلة.

٥. الوكالة بالاستثمار

نهج التمرير
يتم تجميع الموجودات واحتياطيات حقوق الملكية والإيرادات والدخل الشامل الآخر على أساس تفصيلي في القوائم المالية. إن المبالغ الإجمالية المضافة في البنود ذات الصلة هي:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
استثمارات في صكوك ودخل مستحق وموجودات أخرى	١٢,٤٧٠	١٤,٧٣٥
احتياطي القيمة العادلة للصكوك المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	(٢,١٨٨)	(٢٠٣)
إيراد استثمار من الصكوك	٣١٤	٣٠٦

٦. تمويل التجارة بالمرابحة، صافي

أ) إجمالي الذمم المدينة المتعلقة بالتمويل هو كما يلي:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
صافي الذمم المدينة بموجب تمويل المرابحة (إيضاح ٦ (ب))	٨٣١,٢٨٥	٧٨٤,٧٣١
صافي الذمم المدينة من السلع بموجب المرابحة (إيضاح ٦ (ج))	-	٥,٥٠٩
تمويل التجارة بالمرابحة، صافي	٨٣١,٢٨٥	٧٩٠,٢٤٠

ب) الذمم المدينة بموجب تمويل المرابحة

	٢٠٢٢	٢٠٢١
إجمالي الذمم المدينة	٨٦٨,٠١١	٨١٧,٢٢٥
ناقص: الدخل غير المكتسب	(٣٠,٤٥٩)	(١٥,٢٧٣)
	٨٣٧,٥٥٢	٨٠١,٩٥٢
ذمم مدينة تُدار بالنيابة عن حاملي حساب الاستثمار (ترتيب وكالة)	-	(١١,٧٢٢)
إجمالي المرابحة المستحقة القبض	٨٣٧,٥٥٢	٧٩٠,٢٣٠
مخصص خسائر الائتمان	(٦,٢٦٧)	(٥,٤٩٩)
صافي الذمم المدينة بموجب تمويل المرابحة	٨٣١,٢٨٥	٧٨٤,٧٣١

ج) السلع بموجب المرابحة - تمويل تجاري مهيكل

	٢٠٢٢	٢٠٢١
إجمالي السلع بموجب المرابحة	٤١,٧٣٨	٤١,٦٧٩
مخصص خسائر الائتمان	(٤١,٧٣٨)	(٣٦,١٧٠)
صافي الذمم المدينة من السلع بموجب المرابحة	-	٥,٥٠٩

يمثل صافي الذمم المدينة من السلع بموجب المرابحة المبلغ التقديري القابل للاسترداد من بيع البضائع التي تم بيعها سابقًا إلى عميل أصبح متأخرًا في السداد فيما بعد ولا تزال تلك البضائع في حوزة ذلك العميل. وقد اعترفت المؤسسة حالياً بمخصص بنسبة ١٠٠٪ مقابل هذا المبلغ المستحق.

تتم جميع السلع المشتراة لإعادة البيع بموجب تمويل مرابحة على أساس شراء محدد وإعادة البيع إلى عميل محدد. يعتبر وعد العميل ملزمًا. وبالتالي، فإن أي خسارة تتكبدها المؤسسة نتيجة لانخفاض قيمة السلع أو تعثر العميل قبل بيع السلع يتم تحميلها على العميل. تقوم المؤسسة أيضاً بالمشاركة في اتفاقيات تمويل مرابحة مشتركة. يتم عرض صافي الموجودات المدارة نيابة عن عضو النقابة في قائمة التغييرات في الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

فيما يلي الحركة في خسائر الائتمان المتوقعة للتعرض لمخاطر التعثر في سداد تمويل التجارة بالمرابحة في نهاية فترة التقرير:

التعرض للمخاطر عند التعثر في السداد

٢٠٢٢	المرحلة (١): خسارة الانخفاض في القيمة لمدة ١٢ شهراً	المرحلة (٢): خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة التي لم تنخفض قيمتها الائتمانية	المرحلة (٣): خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة التي انخفضت قيمتها الائتمانية	المجموع
١ يناير	٧٩٠,٢٣٠	-	٤١,٦٧٩	٨٣١,٩٠٩
صافي التغير للسنة	١٣,٨١٦	٣٣,٥٠٦	٥٩	٤٧,٣٨١
٣١ ديسمبر	٨٠٤,٠٤٦	٣٣,٥٠٦	٤١,٧٣٨	٨٧٩,٢٩٠

خسارة الائتمان المتوقعة

٢٠٢٢	المرحلة (١): خسارة الانخفاض في القيمة لمدة ١٢ شهراً	المرحلة (٢): خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة التي لم تنخفض قيمتها الائتمانية	المرحلة (٣): خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة التي انخفضت قيمتها الائتمانية	المجموع
١ يناير	٥,٤٩٩	-	٣٦,١٧٠	٤١,٦٦٩
مخصص/ (عكس) خلال السنة	٦٥٥	١١٣	٥,٥٦٨	٦,٣٣٦
٣١ ديسمبر	٦,١٥٤	١١٣	٤١,٧٣٨	٤٨,٠٠٥

التعرض للمخاطر عند التعثر في السداد

٢٠٢١	المرحلة (١): خسارة الانخفاض في القيمة لمدة ١٢ شهراً	المرحلة (٢): خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة التي لم تنخفض قيمتها الائتمانية	المرحلة (٣): خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة التي انخفضت قيمتها الائتمانية	المجموع
١ يناير	٧٥٩,٠٢٣	-	٤١,٦٦٧	٨٠٠,٦٩٠
صافي التغير للسنة	٣١,٢٠٧	-	١٢	٣١,٢١٩
٣١ ديسمبر	٧٩٠,٢٣٠	-	٤١,٦٧٩	٨٣١,٩٠٩

خسارة الائتمان المتوقعة

٢٠٢١	المرحلة (١): خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً	المرحلة (٢): خسارة الائتمان المتوقعة مدى الحياة غير منخفضة القيمة الائتمانية	المرحلة (٣): خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة منخفضة القيمة الائتمانية	المجموع
١ يناير	٨,٢١٩	-	٢٩,٨٠٧	٣٨,٠٢٦
مخصص/ (عكس) خلال السنة	(٢,٢٩٩)	-	٦,٣٦٣	٤٠٦٤
معاد تصنيفه إلى موجودات مالية أخرى	(٤٢١)	-	-	(٤٢١)
٣١ ديسمبر	٥,٤٩٩	-	٣٦,١٧٠	٤١,٦٦٩

لم يتم استحقاق أي دخل على موجودات تمويل التجارة بالمرابحة منخفضة الائتمان القيمة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و ٢٠٢١.

خلال السنة، استلمت المؤسسة مبلغ ١٠,٣ مليون دولار أمريكي كاسترداد جزئي لذمم التجارة بالمرابحة مقابل الذمم المدينة الأصلية البالغة ٦٢,٥ مليون دولار أمريكي والتي نشأت في عام ٢٠٠٨ وتم شطبها لاحقاً في عام ٢٠١٧.

لا توجد أرصدة فات موعد استحقاقها في تاريخ التقرير ولم تقم المؤسسة بإثبات أي مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة.

٧. استثمارات في الصكوك

تتلخص حركة الاستثمار في الصكوك على النحو التالي:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
١ يناير	٣٢١,٥١٢	١٥٤,٦٥٦
استثمارات خلال السنة	١٠١,٠١٦	٢٢٨,٣٩٠
استبعادات خلال السنة	(٢٢,٤٢٣)	(٥٨,٢٨٤)
(خسارة)/ ربح محقق من استبعاد الصكوك	(١٠٨)	٧٣٧
خسارة غير محققة من إعادة التقييم معترف بها في حقوق الملكية	(٣٢,٠٠٦)	(٣,٩٨٧)
محمل الانخفاض في القيمة	(٤,١٩٧)	-
٣١ ديسمبر	٣٦٣,٧٩٤	٣٢١,٥١٢

تمثل الاستثمارات في الصكوك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و ٢٠٢١ الصكوك التي أصدرتها جهات حكومية متنوعة ومنشآت أخرى محددة والتي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء. تبلغ التكلفة المطفأة للاستثمار في الصكوك ٣٩٨ مليون دولار أمريكي (٢٠٢١: ٣١٩,٥ مليون دولار أمريكي).

إن الخسارة غير المحققة من إعادة التقييم المعترف بها في حقوق الملكية هي بالصافي بعد خصم الربح / (الخسارة) المحققة من الاستثمارات في الصكوك.

تصنيف الطرف المقابل

٢٠٢٢	AAA	AA+ إلى AA-	A+ إلى A-	BBB	BB وما أدنى	المجموع
جهات حكومية	-	٢٨,٢٠٠	٥٧,٩٢٠	٣٦,٤١٣	١٨,٦٧١	١٤١,٢٠٤
منشآت أخرى	٣٩,٢٧٥	١٨,٩٣٨	١٥١,٨٥٤	١٢,٥٢٣	-	٢٢٢,٥٩٠
	٣٩,٢٧٥	٤٧,١٣٨	٢٠٩,٧٧٤	٤٨,٩٣٦	١٨,٦٧١	٣٦٣,٧٩٤

تصنيف الطرف المقابل

٢٠٢١	AAA	AA+ إلى AA-	A+ إلى A-	BBB	المجموع
جهات حكومية	-	٢١,١٧٨	٢٤٧,٠٥٠	٣٢,٩٨٤	٣٠١,٢١٢
منشآت أخرى	٢٠,٣٠٠	-	-	-	٢٠,٣٠٠
	٢٠,٣٠٠	٢١,١٧٨	٢٤٧,٠٥٠	٣٢,٩٨٤	٣٢١,٥١٢

٨. دخل مستحق وموجودات أخرى

	٢٠٢٢	٢٠٢١
دخل مستحق من الاستثمارات في الصكوك	٢,٥٠٣	١,٦٩٦
دخل مستحق من ودائع من خلال بنوك	٢٩٩	٦٩
سلف موظفين	٥,٥٨٥	٦,٠٨٧
ذمم مدينة أخرى	٣,٧٠٠	٣,٤٤٨
	١٢,٠٨٤	١١,٣٠٠

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

٩. مستحقات ومطلوبات أخرى

	٢٠٢٢	٢٠٢١
مصاريف مستحقة ومصاريف أخرى	١,٧٣٨	٢,٢٦١
مخصصات متعلقة بالموظفين	٦,٩٧٣	٥,١١٠
دائنون آخرون	٨٩٦	١٤,٧٠٣
دفعات مقدمة من العملاء والمستحق لأعضاء النقابة	١٤,٣٢٦	٤,٠٠٩
منحة لمبادرة الأعمال التجارية للمؤسسة	٥,٢٤٩	٢,٠٠٠
ذمم دائنة أخرى	٥٦٥	٣,١٧٨
	٢٩,٧٤٧	٣١,٢٦١

١٠. معاملات وأرصدة مع جهات ذات علاقة

تمثل الجهات ذات العلاقة مجلس المحافظين وأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة للمؤسسة والجهات المنتسبة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. تتلقى المؤسسة ضمن دورة أنشطتها العادية تمويلاً من البنك الإسلامي للتنمية وتقوم بتنفيذ معاملات تجارية مع الجهات ذات العلاقة.وقد تمت الموافقة على شروط التمويل المقدمة من البنك الإسلامي لتنمية والمعاملات المنفذة مع الجهات ذات العلاقة من قبل إدارة المؤسسة التي تخضع لقواعد وأنظمة وتوجيهات البنك الإسلامي للتنمية الحالية.

(أ) إن المعاملات الهامة المنفذة خلال السنة هي كما يلي:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
حصة المضارب من ربح جهة منتسبة	١,٥٧١	٢,٠٦٨
دخل التجارة بالمرابحة المدفوعة للأعضاء المنتسبين على حصتهم في التجارة بالمرابحة المشتركة	١٩,٤٠٨	١١,٧١٩

	٢٠٢٢	٢٠٢١
البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية	١,٧٣٥	٢,١٩٠
صندوق الرعاية الطبية للبنك الإسلامي للتنمية	٨٠	٣
صندوق تقاعد موظفي البنك الإسلامي للتنمية	٧٧	٤
المؤسسة الإسلامية لتطوير القطاع الخاص	٢٨	٢٨
البنك الإسلامي للتنمية – صندوق وقف موارد الحساب الخاص	-	١,٢٧٠
	١,٩٢٠	٣,٤٩٥

(١) وفقًا لقرار مجلس المدراء التنفيذيين في البنك الإسلامي للتنمية رقم بي إي دي ٤٢٨/١٢/٢٧ (٢٤٩) / ١٥٧ بتاريخ ٦ يناير ٢٠٠٨ (٢٧ ذو الحجة ١٤٢٨هـ)، فقد قرر مجلس الإدارة تخصيص مليار دولار أمريكي من موارد رأس المال العادية من البنك الإسلامي للتنمية- لمصحة المؤسسة حيث ستعمل المؤسسة بدور المضارب بموجب اتفاقية مضاربة بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٠٨ (١٠ ربيع الأول ١٤٢٩هـ).

(٢) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، تم عرض رصيد ٤٣٧,٦ مليون دولار أمريكي (٢٠٢١: ٤٣٧,٦ مليون دولار أمريكي) مستحق الدفع لجهات ذات علاقة في قائمة التغيرات في الموجودات المدارة خارج الميزانية الخاضعة للإدارة (إيضاح ٢٣).

(٣) تحصل المؤسسة على حصة المضارب في الأرباح من جهات منتسبة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بناءً على حصتها المتفق عليها في الأرباح المتعلقة بمعاملات تمويل التجارة بالمرابحة.

(ب) تعويضات الإدارة الرئيسية

فيما يلي تعويضات كبار موظفي الإدارة:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
رواتب ومنافع أخرى	٨١٠	٦٨٣
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة	٧٥٤	٥٩٩

١١. ودائع سلع بالمرابحة مستحقة الدفع

يتم استلام تمويل السلع بالمرابحة من المؤسسات المالية بموجب اتفاقيات تسهيلات السلع بالمرابحة. و لهذه التمويلات آجال استحقاق أصلية تتراوح من شهر إلى سنة واحدة.

١٢. التزامات منافع الموظفين

لدى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية خطة منافع تقاعد تتكون من خطة تقاعد محددة المنافع وخطة للرعاية الطبية للموظفين المتقاعدين (ويشار إليها بشكل جماعي بخطط التقاعد). ويحق لكل موظف بالبنك أو المؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، على أساس الدوام الكامل، كما تحددها سياسات التوظيف بالبنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، يحق لهم المشاركة في خطة التقاعد من تاريخ الانضمام إلى البنك.

تعتبر خطة تقاعد موظفي مجموعة البنك الإسلامي للتنمية متعددة أرباب العمل، وتشمل البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية، وصندوق وقف موارد الحساب الخاص ("الوقف")، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية.

خطة تقاعد الموظفين

إن خطة تقاعد الموظفين عبارة عن مزيج من خطة المنافع المحددة القديمة (الركيزة الأولى) وخطة المعاشات الهجينة الجديدة (الركيزة الثانية) التي أصبحت سارية في الأول من رجب ١٣٩٩ - (الموافق ٢٧ مايو ١٩٧٩م) و ١٤٤٢/٥/١٧هـ (٢٠٢١/١/١م) على التوالي. كل شخص يعمل لدى البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية على أساس الدوام الكامل، باستثناء موظفين المدة المحددة، كما هي محددة في سياسات التوظيف للبنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، مؤهل للمشاركة في خطة تقاعد الموظفين، من تاريخ الانضمام إلى البنك ومؤسساتها الأعضاء. وتقتصر المشاركة في خطة المعاشات الهجينة على أولئك الذين لديهم أقل من خمس سنوات من الخدمة اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ على أساس اختياري، ومع ذلك، يتم تسجيل أولئك الذين انضموا إلى البنك اعتبارًا من ٢٠٢١/١/١ بشكل تلقائي.

في كلا الركيزتين، يساهم الموظف بنسبة ١١,١٪ (٢٠٢١-١١,١٪) من الراتب السنوي الأساسي بينما يساهم البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك بنسبة ٢٥,٩٪ (٢٠٢١-٢٥,٩٪).

وفيما يلي المزايا الرئيسية لخطة تقاعد الموظفين:

(١) سن التقاعد الاعتيادي هو ذكرى مرور إثنين وستين سنة من تاريخ ميلاد المنتسب.

(٢) عند التقاعد، يحق للموظف المتقاعد المؤهل ٢,٥٪ بموجب خطة تقاعد الموظفين القديمة أو ١٪ بموجب الخطة المختلطة في المكون، من أعلى متوسط أجر مرجح (كما هو محدد في المعاش التقاعدي) اللجنة عن كل سنة من سنوات الخدمة الخاضعة للتقاعد ومحددة بحد أقصى ٣٠ سنة هجرية.

(٤) يتم استخدام ١٠٪ من مساهمة البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك البالغة ٢٥,٩٪ و ٥٪ من مساهمة الموظفين بنسبة ١١,١٪، في تمويل مكون الخطة المختلطة. سيتم دفع الصندوق المتراكم وعائداته الاستثمارية كمنافع تقاعد على شكل مبلغ مقطوع للمشاركين في الخطة المختلطة.

(٥) مدفوعات المنافع عند التقاعد المبكر، أو منافع العجز أو منافع نهاية الخدمة أو الوفاة قبل التقاعد أو منافع الوفاة بعد التقاعد تُدفع أيضًا على النحو الذي تحدده لجنة المعاشات التقاعدية.

خطة الرعاية الطبية للموظفين

اعتباراً من ١ محرم ١٤٢١هـ (الموافق ٦ إبريل ٢٠٠٠م) أسس البنك خطة رعاية طبية للموظفين المتقاعدين، بناءً على قرار مجلس المديرين التنفيذيين بتاريخ ١٨ شوال ١٤١٨هـ (الموافق ١٥ فبراير ١٩٩٨م). وقد تم توسيع ذلك ليشمل الموظفين المؤهلين في المؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. يتم تمويل خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين ما بين البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بنسبة ١٪ و٠,٥٪ على التوالي من الرواتب الأساسية. تهدف خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين إلى دفع مبالغ شهرية للموظفين المتقاعدين المؤهلين مقابل مصروفاتهم الطبية..

يتم احتساب الاستحقاقات المستحقة الدفع لكل موظف متقاعد بموجب الخطة الطبية وفقًا للصيغة التالية:

أعلى متوسط أجر مرجح (كما هو محدد من قبل لجنة التقاعد) X فترة الاشتراك (محددة بحد أقصى ٣٠ سنة هجرية) × ٠,١٨٪.

مدفوعات الاستحقاقات عند التقاعد المبكر ومنافع العجز ومنافع إنهاء الخدمة والوفاة قبل التقاعد أو منافع الوفاة بعد التقاعد يتم دفعها أيضًا على النحو الذي تحدده لجنة المعاشات التقاعدية.

خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين

في فبراير ٢٠١٩، وافق مجلس الإدارة العامة على إنشاء الخطة التكافل الطبي للمتقاعدين والذي سيوفر منافع تغطية طبية جديدة للمتقاعدين المستقبليين في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. بموجب الاقتراح، فإن الموظفين النشطين الذين لديهم ١٠ سنوات على الأقل من فترة الخدمة قبل سن التقاعد العادي اعتبارًا من ١ يناير ٢٠١٩ سوف يندرجون تلقائيًا تحت مظلة صندوق التكافل الطبي للمتقاعدين. وسيُعرض على الموظفين الذين لا يستوفون الحد الأدنى لفترة الخدمة خيار الانضمام إلى الصندوق الجديد.
بموجب خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين، سيتم تغطية التكاليف الطبية الفعلية للمتقاعدين وفقًا لجدول الحد الأدنى من المنافع المضمونة. يغطي هذا بشكل أساسي الاستشفاء والرعاية الطارئة والإعادة إلى الوطن والنقل بسيارات الإسعاف. يتم أيضًا تغطية العلاج الاستشفائي المتخصص في الخارج ورعاية المرضى الخارجيين ولكن فقط في بلدان محددة.

بدأ أعضاء خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين في تلقي المنافع اعتبارًا من ١ أبريل ٢٠٢٢ (تاريخ بدء الخطة).

تمول مساهمات خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين على أساس ٤/٤/٤٪. يساهم الموظفون بنسبة ٤٪ من رواتبهم التقاعدية وصاحب العمل يطابقها بنسبة ٤٪. يساهم المتقاعدون أيضًا بنسبة ٤٪ من معاشهم التقاعدي (قبل عمليات سحب التعويض). بدأت مساهمات كل من صاحب العمل والموظف في التراكم في ١ يناير ٢٠١٩ وفي ١ أغسطس ٢٠٢١، بدأ الموظفون المساهمات النقدية في خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين. تم الاعتراف بهذه المساهمات المتراكمة قبل ١ أبريل ٢٠٢٢ كجزء من موجودات الخطة خلال السنة.

لم يساهم المتقاعدون حتى ١ أبريل ٢٠٢٢ وتلقوا منافع بموجب خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين حتى تلك اللحظة.

إدارة خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين

تقوم لجنة المعاشات التقاعدية المعينة من قبل رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بإدارة برامج التقويم الاستراتيجي كصناديق منفصلة نيابة عن موظفيها. وتعتبر لجنة المعاشات التقاعدية هي المسؤولة عن الإشراف على الاستثمار والأنشطة الاكتوارية لبرامج التقويم الاستراتيجي. ويتم استثمار موجودات خطط التقاعد بموجب السياسات التي تضعها لجنة التقاعد. يقوم البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بتغطية الخسائر الاكتوارية للخطط وتتقاسم المصاريف الإدارية.

المخاطر

مخاطر الاستثمار
تُحسب القيمة الحالية لالتزامات خطط الرعاية الطبية للمتقاعدين باستخدام معدل الخصم المحدد بالرجوع إلى عائدات سندات الشركات عالية الجودة؛ إذا كان العائد على موجودات الخطط أقل من هذا المعدل، فسيؤدي ذلك إلى إنشاء عجز في الخطة. يمتلك مقدمو خطط الرعاية الطبية للمتقاعدين حاليًا، استثمارًا متوازنًا نسبيًا في الأوراق المالية وأدوات الدين والعقارات. ونظرًا للطبيعة طويلة الأجل لالتزامات خطط الرعاية الطبية للمتقاعدين، يعتبر المسؤول عن برنامج الخطط أنه من المناسب استثمار جزء معقول من موجودات الخطط في الأوراق المالية في رأسمال الشركات وفي العقارات لزيادة العائد الناتج عن الصندوق.

معدل الخصم
سيؤدي الانخفاض في معدل عائد السندات إلى زيادة التزامات خطط الرعاية الطبية للمتقاعدين ولكن سيتم تعويض ذلك جزئيًا عن طريق زيادة العائد على استثمارات ديون الخطط.

مخاطر طول العمر
يتم حساب القيمة الحالية لالتزامات الخطط بالرجوع إلى أفضل تقدير لوفيات المشاركين في الخطط أثناء وبعد توظيفهم. ولذلك، فإن الزيادة في متوسط العمر المتوقع للمشاركين في الخطة ستزيد من التزامات الخطة.

مخاطر الرواتب
يتم حساب القيمة الحالية لالتزام الخطط بالرجوع إلى الرواتب المستقبلية للمشاركين في الخطط. على هذا النحو، فإن الزيادة في رواتب المشاركين في الخطط ستزيد من التزام الخطط.

(أ) إن الحركة على موجودات ومطلوبات الخطة كما يلي:

	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين	المجموع	المجموع
	٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢١
القيمة العادلة لموجودات الخطة كما في ١ يناير	٣٦,٤٩٠	٢,٠٠٠	-	٣٨,٤٩٠	٣٦,٣٧٩
تعديل القيمة العادلة في بداية السنة	١٢٧	(٢)	-	١٢٥	٦٦٣
المساهمات الافتتاحية المتراكمة	-	-	١,٦٢٩	١,٦٢٩	-
دخل من موجودات الخطة	١,٠٦٦	٢٤	-	١,٠٩٠	٩٥٩
العائد على موجودات الخطة أقل من معدل الخصم	(١,٢٨٥)	(٩٩)	-	(١,٣٨٤)	(١,٧٢٤)
مساهمة المشاركين في الخطة	١,١٢٤	٣	٤٥٢	١,٥٧٩	١,٠٦١
مساهمة صاحب العمل	٢,٦٣٩	٢١	٤٨٠	٣,١٤٠	٢,٤٥٤
(نقص) / زيادة المطلوب إلى تجميع الخطة	-	(١,١٠٧)	١,١٠٧	-	-
المدفوعات من موجودات الخطة	(٢,٥٧٧)	(٩٤)	(٣)	(٢,٦٧٤)	(١,٣٠٢)
القيمة العادلة لموجودات الخطة كما في ٣١ ديسمبر	٣٧,٥٨٤	٧٤٦	٣,٦٦٥	٤١,٩٩٥	٣٨,٤٩٠

	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين	المجموع	المجموع
	٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢١
التزام المنافع كما في ١ يناير	٦٩,٣٢٥	٦,٠٨٠	-	٧٥,٤٠٥	٧٤,١٣٤
تكلفة الخدمة الحالية	٣,٧١٦	١٤	٤٢٣	٤,١٥٣	٣,٧٦٥
إيرادات الخدمة السابقة	-	-	(٢,٣٠٧)	(٢,٣٠٧)	-
تكلفة على التزام المنافع المحددة	١,٩٦٦	٥٠	١٢٣	٢,١٣٩	١,٩١٥
مساهمة المشاركين في الخطة	١,١٢٤	٣	٤٥٢	١,٥٧٩	١,٠٦١
المدفوعات من موجودات الخطة	(٢,٥٧٧)	(٩٤)	(٣)	(٢,٦٧٤)	(١,٣٠٢)
(نقص) / زيادة المطلوب إلى تجميع الخطة	-	(٤,٢٧٧)	٤,٢٧٧	-	-
صافي الربح الاكتواري	(٢٣,٠٣٨)	(٣٧٢)	(٢,٥٢٠)	(٢٥,٩٣٠)	(٤,١٦٨)
التزام المنافع كما في ٣١ ديسمبر	٥٠,٥١٦	١,٤٠٤	٤٤٥	٥٢,٣٦٥	٧٥,٤٠٥
الحالة الممولة - صافي الالتزام المعترف به في قائمة المركز المالي يمثل زيادة في التزام المنافع على القيمة العادلة لموجودات الخطة	١٢,٩٣٢	٦٥٨	(٣,٢٢٠)	١٠,٣٧٠	٣٦,٩١٥

يمثل صافي الالتزام أعلاه بشكل رئيسي الخسائر الاكتوارية المتراكمة الناتجة عن الفرق بين الخبرة الفعلية والافتراضات المستخدمة في تقدير الالتزام، والتي يتم الاعتراف بها من قبل المؤسسة في حقوق الأعضاء على الفور في السنة التي يحدث فيها، إن كان جوهرياً.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

(ب) ب) بناءً على التقييمات الاكتوارية، تتكون مصاريف التقاعد والرعاية الطبية لعام ٢٠٢٢ مما يلي:

	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين	المجموع	المجموع
	٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢١
تكلفة الخدمة الحالية	٣,٧١٦	١٤	٤٢٣	٤,١٥٣	٣,٧٦٥
تكلفة على التزام المنافع المحددة	١,٩٦٦	٥٠	١٢٣	٢,١٣٩	١,٩١٥
إيرادات الخدمة السابقة	-	-	(٢,٣٠٧)	(٢,٣٠٧)	-
الدخل على الموجودات	(١,٠٦٦)	(٢٤)	-	(١,٠٩٠)	(٩٥٩)
تعديلات أخرى	(١٢٧)	٢	-	(١٢٥)	(٦٦٣)
التكلفة المعترف بها في قائمة الدخل	٤,٤٨٩	٤٢	(١,٧٦١)	٢,٧٧٠	٤,٠٥٨
الربح الاكتواري نتيجة التغيير في الافتراضات	(٢٣,٠٣٩)	(٣٧١)	(٢,٥٢٠)	(٢٥,٩٣٠)	(٤,١٦٨)
العائد على موجودات الخطة أكبر من معدل الخصم	١,٢٨٥	٩٩	-	١,٣٨٤	١,٧٢٤
المساهمات الافتتاحية المتراكمة	-	-	(١,٦٢٩)	(١,٦٢٩)	-
الربح المعترف به في قائمة التغيرات في حقوق الملكية	(٢١,٧٥٤)	(٢٧٢)	(٤,١٤٩)	(٢٦,١٧٥)	(٢,٤٤٤)

(c) إن الافتراضات الرئيسية المستخدمة في التقييمات الاكتوارية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ هي كما يلي:

	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين	خطة تقاعد الموظفين	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين
	٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢١	٢٠٢١
معدل الخصم	٥,١٪	٥,١٪	٥,٠١٪	٢,٨٥٪	٢,٨٥٪	-
معدل الزيادة المتوقعة في الرواتب	٤,٥٪-٦,٥٪	٤,٥٪-٦,٥٪	٤,٥٪-٦,٥٪	٤,٥٪-٦,٥٪	٤,٥٪-٦,٥٪	-

يتم اختيار معدل الخصم المستخدم لتحديد التزامات المنافع بالرجوع إلى معدلات العائد طويل الأجل على سندات مؤسسات مصنفة بفئة"AA". استند معدل الزيادة المتوقعة في الرواتب لعام ٢٠٢٢ و ٢٠٢١ إلى العمر أي ٢٠-٣٥ سنة - ٦,٥٪، ٣٥-٥٠ سنة - ٥,٠٪ وما فوق ٥٠ سنة- ٤,٥٪.

إن حساسية التزام المنافع المحددة تجاه التغيرات في الافتراضات الرئيسية المرجحة هي كما يلي:

	خطة تقاعد الموظفين		خطة الرعاية الطبية للموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين	
٢٠٢٢	+٠,٥٪	-٠,٥٪	+٠,٥٪	-٠,٥٪	+٠,٥٪	-٠,٥٪
	(نقص في الالتزام) / زيادة في الالتزام					
معدل الخصم	(٣,٧٩٣)	٤,٣٠٦	(٦٨)	٧٤	(١١٦)	١٤٦
معدل الزيادة في الرواتب	٢,١٧١	(٢,٠١٠)	٣	(٣)	٢٦٤	(٣٢٤)

	خطة تقاعد الموظفين		خطة الرعاية الطبية للموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين	
٢٠٢١	+٠,٥٪	-٠,٥٪	+٠,٥٪	-٠,٥٪	+٠,٥٪	-٠,٥٪
	(نقص في الالتزام) / زيادة في الالتزام					
معدل الخصم	(٦,٤٧٠)	٧,٤٩٨	(٦٢٩)	٧٣٤	-	-
معدل الزيادة في الرواتب	٣,٣١٠	(٣,٢٢٠)	٢٨٨	(٢٦٦)	-	-

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

يعرض الجدول التالي موجودات الخطة حسب الفئة الرئيسية:

	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين	المجموع	المجموع
	٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢١
النقد وما في حكمه وودائع السلع بالمرابحة	١٤,٤٢١	٩٢٠	٥٧٢	١٥,٩١٣	١٩,٠٤٧
إدارة صناديق وبيع آجل	٨,٩٨٩	-	١,٤٢٤	١٠,٤١٣	٤,٩٦٤
استثمارات في الصكوك	١٠,٦٠٧	٧٧	٧١٧	١١,٤٠١	١١,١٧٧
أراضي	٣,٣٨١	-	-	٣,٣٨١	٢,٩٦٧
أخرى (الصافي)	١٨٦	(٢٥١)	٩٥٢	٨٨٧	٣٣٥
موجودات الخطة	٣٧,٥٨٤	٧٤٦	٣,٦٦٥	٤١,٩٩٥	٣٨,٤٩٠

يلخص الجدول التالي حالة التمويل المتوقعة للسنة القادمة:

٢٠٢٢	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين
القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة	٥٣,١٥٩	١,٣٩١	١,١٣٢
القيمة العادلة لموجودات الخطة	(٣٩,٣٦٦)	(٦٩٦)	(٤,٧٦٤)
العجز /(الفائض) في الخطة	١٣,٧٩٣	٦٩٥	(٣,٦٦٢)

٢٠٢١	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين
القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة	٧٨,١٥٩	٦,٨٥٢	-
القيمة العادلة لموجودات الخطة	(٣٩,٤٣٣)	(١,٩٢٨)	-
العجز في الخطة	٣٨,٧٢٦	٤,٩٢٤	-

خطة تقاعد الموظفين
مساهمة صاحب العمل المتوقعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ هي ٢,٦١٤ دولار أمريكي والتكاليف المتوقعة التي سيتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة هي ٣,٤٧٦ دولار أمريكي.

خطة الرعاية الطبية للموظفين
مساهمة صاحب العمل المتوقعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ هي ٦ دولار أمريكي والتكاليف المتوقعة التي سيتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة هي ٤٣ دولار أمريكي.

خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين
مساهمة صاحب العمل المتوقعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ هي ٤٣٣ دولار أمريكي والتكاليف المتوقعة التي سيتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة هي ٢١ دولار أمريكي.

يلخص الجدول التالي الوضع التمويلي لخطة الرعاية الطبية للموظفين كما في نهاية السنوات المالية الأربع السابقة وتوقعات السنة التالية:

	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين	المجموع	المجموع
	٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢١
١ يناير	٢٨,٤٤٨	٧٢٤	-	٢٩,١٧٢	٣١,٦١٦
أثر التغيرات في الافتراضات الديموغرافية	-	-	-	-	(١,٤١٦)
أثر التغيرات في الافتراضات المالية	(٢٤,٨٨٠)	(٣٩٢)	(٩٦٩)	(٢٦,٢٤١)	(٢,٧١٦)
أثر تعديلات الخبرة	١,٨٤١	٢١	(١,٥٥١)	٣١١	(٣٦)
العائد على موجودات الخطة أقل من معدل الخصم	١,٢٨٥	٩٩	-	١,٣٨٤	١,٧٢٦
تعديلات أخرى	-	-	(١,٦٢٩)	(١,٦٢٩)	(٢)
٣١ ديسمبر	٦,٦٩٤	٤٥٢	(٤,١٤٩)	٢,٩٩٧	٢٩,١٧٢

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

إن تحليل الاستحقاق المتوقع موضح أدناه:

٢٠٢٢	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين
السنة الأولى	٣,٨٦٤	٩٦	(٢٧)
السنة الثانية	١,١١٣	٩٤	(٢٣)
السنة الثالثة	١,٥١٣	٩٣	(٢٤)
السنة الرابعة	١,٢٩١	٩٢	(٢٣)
السنة الخامسة	٣,٦٦٦	١٠٨	(١٤)
الخمس السنوات القادمة	١٠,٩٧١	٥١٧	٣٥٣

٢٠٢١	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين
السنة الأولى	١,٧١٨	٩٤	-
السنة الثانية	٢,٩٤٧	١١٤	-
السنة الثالثة	١,٠٦٩	١١٣	-
السنة الرابعة	١,٤٣٧	١١٧	-
السنة الخامسة	١,٢٣٠	١١٨	-
الخمس السنوات القادمة	١١,١٥٩	٧٦٨	-

١٣. رأس المال المدفوع

يتكون رأس مال المؤسسة في نهاية فترة التقرير مما يلي:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
رأس المال المكتتب	٨٥٨,٦٩٠	٨٥٧,٦٩٠
رأس مال مكتتب به ولم تم استدعاؤه	(٢٦,٥٥٠)	(٢٦,٠٦٠)
رأس المال تم استدعاؤه (القيمة الاسمية)	٨٣٢,١٤٠	٨٣١,٦٣٠
القسط المستحق لكنه لم يتم دفعه	(٨٥,٨٢٢)	(٨٦,٠٣٤)
رأس المال المدفوع (القيمة الاسمية)	٧٤٦,٣١٨	٧٤٥,٥٩٦
علاوة إصدار مكتتب بها	٤٧,١٢٢	٤٢,٩٣٦
علاوة إصدار مكتتب بها ولم تم استدعاؤه	(٩,١١٧)	(٨,٠٤٧)
علاوة إصدار مكتتب بها استدعاؤها	٣٨,٠٠٥	٣٤,٨٨٩
القسط المستحق لكنه لم يتم دفعه	(٢٩,٢٤٧)	(٢٦,٣٤٩)
رأس المال المدفوع (علاوة إصدار)	٨,٧٥٨	٨,٥٤٠
رأس المال المدفوع (القيمة الاسمية زائداً علاوة إصدار)	٧٥٥,٠٧٦	٧٥٤,١٣٦

١٤. احتياطي عام

وفقًا للمادة ٢٧ من اتفاقية تأسيس المؤسسة، تقوم الجمعية العامة سنويًا بتحديد توزيعات الأرباح التي سيتم توزيعها فقط بعد أن يصل الاحتياطي إلى ٢٥٪ من رأس المال المكتتب به.

وفقا لقرار الجمعية العامة رقم GA1/ ٤٤٢-٥ المعتمد في ٤ سبتمبر ٢٠٢١ خلال الاجتماع السادس عشر للجمعية العامة، يتعين على المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة تخصيص ٦٪ من صافي دخلها ولكن بما لا يقل عن ٢ مليون دولار أمريكي سنويًا ولا يزيد عن ٥ مليون دولار أمريكي سنويًا لبرامج تطوير التجارة لدى المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة والمبادرات والارتباطات الأخرى لمدة ٥ سنوات مقبلة تبدأ من صافي الدخل لسنة ٢٠٢٠. خلال السنة، خصصت المؤسسة ٣,٢٥ مليون دولار أمريكي لعام ٢٠٢٢ (٢٠٢١: ٢ مليون دولار أمريكي) لهذا الغرض.

١٥. مصروفات إدارية أخرى

	٢٠٢٢	٢٠٢١
استشارات وتسويق	٢,٨٣١	٢,٥٨٨
ايجار مكتب	١,٠٣٤	١,٥٧٥
اتصالات واشتراكات	١,٣٥٤	٨٩٨
مصاريف سفر	١,٢٥٤	٣٧٨
خدمات مساندة	٩٩٠	٧١٥
مصاريف اجتماعات	١,٠٠٥	٧٥٤
مصاريف أخرى	٩٠٨	١,٣٠٠
	٩,٣٧٦	٨,٢٠٨

١٦. التزامات غير مدفوعة

الالتزامات القائمة غير المدفوعة هي عمليات التمويل التجارية السارية المفعول المعلنة والتي يمكن للعملاء المطالبة بها في أي وقت.
إن البنود التي تتألف منها هذه الالتزامات القائمة هي كما يلي:

- العمليات سارية المفعول المعلنة والتي لم يبدأ سحبها بعد.
- الجزء القائم من تلك العمليات الواقعة تحت السحب النشط بما في ذلك الاعتمادات المستندية الصادرة والصالحة لغاية تاريخ السحب والاعتمادات الصادرة والصالحة لغاية تاريخ السحب والاعتمادات المؤجلة غير المستوفاة واعتمادات الجهور.

تتكون الالتزامات القائمة مما يلي:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
التزامات قائمة	٣١٤,١٨٥	٢٩٦,٠٥٧
اعتمادات مستندية واعتمادات الجهور	٥٧,٩٩٤	١٠٦,٤١٦
	٣٧٢,١٧٩	٤٠٢,٤٧٣

١٧. محفظة الاستحقاقات

إن الموجودات والمطلوبات المالية وفقًا لفترات استحقاقها أو الفترات المتوقعة لتحويل النقد هي كما يلي:

٢٠٢٢	فترة الاستحقاق المحددة				
	أقل من ٣ شهور	٣ إلى ١٢ شهور	١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	فترة استحقاق غير محددة	المجموع
موجودات						
نقد وما في حكمه	١٣٠,٢٧٣	-	-	-	-	١٣٠,٢٧٣
ودائع سلع بالمرابحة (مستحق من)	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	-	-	-	٢٠,٠٠٠
ودائع وكالة (مستحق من)	٢٠,٠٠٠	-	-	-	-	٢٠,٠٠٠
تمويل التجارة بالمرابحة	٢٣٣,٧٣٧	٥٧٠,٨٧٠	٢٦,٦٧٨	-	-	٨٣١,٢٨٥
استثمارات في الصكوك	-	١٨,٦٦٥	٢١١,٨٠٤	١٣٣,٣٢٠	-	٣٦٣,٧٩٤
مجموع الموجودات المالية	٣٩٤,٠١٠	٥٩٩,٥٣٥	٢٣٨,٤٨١	١٣٣,٣٢٠	-	١,٣٦٥,٣٥٢

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

٢٠٢٢	فترة الاستحقاق المحددة				
	أقل من ٣ شهور	٣ إلى ١٢ شهور	١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	فترة استحقاق غير محددة	المجموع
مطلوبات						
مطلوب إلى جهات ذات علاقة	١,٩٢٠	-	-	-	-	١,٩٢٠
ودائع سلع بالمرابحة مستحقة الدفع	١٣٣,١٥١	١٥٥,٥٢٧	-	-	-	٢٨٨,٦٧٨
مجموع المطلوبات المالية	١٣٥,٠٧١	١٥٥,٥٢٧	-	-	-	٢٩٠,٥٩٨
التزامات قائمة (إيضاح ١٦)	٨٥,٧٤٦	٢٨٦,٤٣٣	-	-	-	٣٧٢,١٧٩

٢٠٢١	فترة الاستحقاق المحددة				
	أقل من ٣ شهور	٣ إلى ١٢ شهور	١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	فترة استحقاق غير محددة	المجموع
موجودات						
نقد وما في حكمه	١٢٧,٩٥٥	-	-	-	-	١٢٧,٩٥٥
ودائع سلع بالمرابحة (مستحق من)	-	٢٠,٠٠٠	-	-	-	٢٠,٠٠٠
ودائع وكالة (مستحق من)	-	٢٥,٠٠٠	-	-	-	٢٥,٠٠٠
تمويل التجارة بالمرابحة	١٧١,٧٩٥	٦٠٦,٥٩٤	١١,٨٥١	-	-	٧٩٠,٢٤٠
استثمارات في الصكوك	-	١٠,٠٧٧	١٦٦,٠٦٦	١٤٥,٣٦٩	-	٣٢١,٥١٢
مجموع الموجودات المالية	٢٩٩,٧٥٠	٦٦١,٦٧١	١٧٧,٩١٧	١٤٥,٣٦٩	-	١,٢٨٤,٧٠٧
مطلوبات						
مطلوب إلى جهات ذات علاقة	٣,٤٩٥	-	-	-	-	٣,٤٩٥
ودائع سلع بالمرابحة مستحقة الدفع	٩٠,٣١٣	١٣٣,٣٧٨	-	-	-	٢٢٣,٦٩١
مجموع المطلوبات المالية	٩٣,٨٠٨	١٣٣,٣٧٨	-	-	-	٢٢٧,١٨٦
التزامات قائمة (إيضاح ١٦)	-	٣٠٧,٩٩٢	٩٤,٤٨١	-	-	٤٠٢,٤٧٣

١٨. صافي الموجودات بالعملات الأجنبية

	٢٠٢٢	٢٠٢١
ريال سعودي	٢,١٢٩	٢,١١٨
يورو	٤,٥٤٤	٤,١٨٥
درهم اماراتي	٩	٩

١٩. تركز الموجودات المالية

فيما يلي التوزيع الجغرافي للموجودات المالية:

٢٠٢٢	نقد وما في حكمه	ودائع سلع بالمرابحة (مستحق من)	ودائع وكالة (مستحق من)	تمويل التجارة بالمرابحة	استثمارات في الصكوك	المجموع
البحرين	-	-	-	-	٢,٧٨٨	٢,٧٨٨
بنجلاديش	-	-	-	١١٥,٧٤٧	-	١١٥,٧٤٧
بلجيكا	١,٤٣٦	-	-	-	-	١,٤٣٦
بوركينا فاسو	-	-	-	١١,٠٣٧	-	١١,٠٣٧
الكاميرون	-	-	-	١٤,٣٤٤	-	١٤,٣٤٤
جزر القمر	-	-	-	٨,١٨١	-	٨,١٨١
جزر المالديف	-	-	-	٢,٠٩٨	-	٢,٠٩٨
جيبوتي	-	-	-	١٣,٤٥٨	-	١٣,٤٥٨
مصر	-	-	-	٢١١,٤١٥	-	٢١١,٤١٥
غامبيا	-	-	-	١٥,١٤٣	-	١٥,١٤٣
هونج كونج	-	-	-	-	٩,٥٣٥	٩,٥٣٥
إندونيسيا	٨,١٠٥	-	-	١,٩٧٧	٣٦,٤١٣	٤٦,٤٩٥
قرغيزستان	-	-	-	٦٩٥	-	٦٩٥
الكويت	-	١٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠	-	١٩,١١٠	٤٤,١١٠
ماليزيا	-	-	-	-	٢٢,٠١٣	٢٢,٠١٣
المالديف	-	-	-	٥٦,٣٨٧	-	٥٦,٣٨٧
مالي	-	-	-	٢٠,١٩٨	-	٢٠,١٩٨
موريتانيا	-	-	-	٤٩,٢٣٤	-	٤٩,٢٣٤
عمان	-	-	-	-	٦,٦٦٧	٦,٦٦٧
باكستان	-	-	-	١٠٢,١١٧	-	١٠٢,١١٧
قطر	-	١٠,٠٠٠	-	-	٥٦,٧٥٠	٦٦,٧٥٠
البنك الإسلامي للتنمية	-	-	-	٣٠,٦٣٧	٣٩,٢٧٥	٦٩,٩١٢
المملكة العربية السعودية	٢,١٣٠	-	٥,٠٠٠	-	٨٣,٨٠٠	٩٠,٥٧٢
السنغال	-	-	-	٥٤,٨٨٦	-	٥٤,٨٨٦
سورينام	-	-	-	٥٦٠	-	٥٦٠
طاجكستان	-	-	-	١١,٧٨٠	-	١١,٧٨٠
توجو	-	-	-	٢٧,٢٨٩	-	٢٧,٢٨٩
تونس	-	-	-	٢٢,٥٣١	-	٢٢,٥٣١
الإمارات العربية المتحدة	٩	-	-	-	٨٧,٤٤٣	٨٧,٤٥٢
أوغندا	-	-	-	٥,٩٦٤	-	٥,٩٦٤
المملكة المتحدة	١١٨,٥٩٣	-	-	-	-	١١٨,٥٩٣
أوزباكستان	-	-	-	٥٥,٦٠٧	-	٥٥,٦٠٧
المجموع	**١٣٠,٢٧٣**	**٢٠,٠٠٠**	**٢٠,٠٠٠**	**٨٣١,٢٨٥**	**٣٦٣,٧٩٤**	**١,٣٦٤,٩٩٤**

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

٢٠٢١	نقد وما في حكمه	ودائع سلع بالمرابحة (مستحق من)	ودائع وكالة (مستحق من)	تمويل التجارة بالمرابحة	استثمارات في الصكوك	المجموع
بنجلاديش	-	-	-	١١٦,٩٨٨	-	١١٦,٩٨٨
بلجيكا	٧٦	-	-	-	-	٧٦
بينين	-	-	-	٢٤,٣٢٤	-	٢٤,٣٢٤
الكاميرون	-	-	-	٦,٧٠٠	-	٦,٧٠٠
جزر القمر	-	-	-	٥,٨٤٣	-	٥,٨٤٣
جيبوتي	-	-	-	١٣,١٢٩	-	١٣,١٢٩
مصر	-	-	-	١٩٥,٨٧٣	-	١٩٥,٨٧٣
غامبيا	-	-	-	١٣,٤٠٩	-	١٣,٤٠٩
هونج كونج	-	-	-	-	١٠,٧٠٦	١٠,٧٠٦
إندونيسيا	١١٤	-	-	١٥,٢١٨	٣٠,٤٢٩	٤٥,٧٦١
قرغيزستان	-	-	-	٣٦٦	-	٣٦٦
الكويت	٢٠,٠٠٠	-	١٠,٠٠٠	-	٢٤,٧٧١	٥٤,٧٧١
ماليزيا	-	-	-	-	٢٥,٢٤٣	٢٥,٢٤٣
المالديف	-	-	-	٣٢,٦٣٥	-	٣٢,٦٣٥
مالي	-	-	-	٢٥,٩٥٧	-	٢٥,٩٥٧
موريتانيا	-	-	-	٢١,٥٥١	-	٢١,٥٥١
المغرب	-	-	-	٥,٥١١	-	٥,٥١١
باكستان	-	-	-	١٥٤,٩٥٥	-	١٥٤,٩٥٥
قطر	١١,٩٨٤	٢٠,٠٠٠	-	-	٣٩,٣٩٢	٧١,٣٧٦
البنك الاسلامي للتنمية	-	-	-	-	٢٠,٣٠٠	٢٠,٣٠٠
المملكة العربية السعودية	١٥,٨٩٩	-	-	-	٨٩,٧١٧	١٠٥,٦١٦
السنغال	-	-	-	٤٣,٥٦٥	-	٤٣,٥٦٥
سورينام	-	-	-	٤,٠٢١	-	٤,٠٢١
طاجكستان	-	-	-	٢١,٠٧٠	-	٢١,٠٧٠
توجو	-	-	-	١٣,٠٠٧	-	١٣,٠٠٧
تونس	-	-	-	٥١,٣٦٠	-	٥١,٣٦٠
الإمارات العربية المتحدة	٩	-	١٥,٠٠٠	-	٨٠,٩٥٤	٩٥,٩٦٣
المملكة المتحدة	٧٩,٨٧٣	-	-	-	-	٧٩,٨٧٣
أوزباكستان	-	-	-	٢٤,٧٥٨	-	٢٤,٧٥٨
المجموع	١٢٧,٩٥٥	٢٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٧٩٠,٢٤٠	٣٢١,٥١٢	١,٢٨٤,٧٠٧

تعكس المواقع الجغرافية للموجودات الدول التي تقع فيها الجهات المستفيدة من الموجودات.

٢٠. إدارة المخاطر

تتم إدارة المخاطر للمؤسسة وفقاً لسياسات وإجراءات وتوجيهات إدارة المخاطر. كما يقوم مكتب إدارة المخاطر في المؤسسة بتقديم خدمات إدارة المخاطر للمؤسسة. إن مكتب إدارة المخاطر مسؤول عن التعامل مع كافة سياسات المخاطر وإرشاداتها وإجراءاتها بهدف تحقيق مستوى ثابت وأمن ومستمر من محفظة مخاطر منخفضة للمؤسسة من خلال تحديد وقياس ومراقبة كافة انواع المخاطر الملازمة للأنشطة. أسست المؤسسة أيضا لجنة إدارة المخاطر بحيث تكون مسؤولة عن مراجعة سياسة إدارة المخاطر وإجراءاتها وإرشاداتها وتحديد إطار وقابلية إدارة المخاطر في المؤسسة بهدف التأكد من وجود إجراءات رقابية مناسبة على كافة أنواع المخاطر الرئيسية الناتجة عن المعاملات في أنشطة المالية للمؤسسة.

تقوم مستويات من لجان الإدارة بأدوار الرقابة والإشراف، وتتكون من لجنة الموجودات والمطلوبات، ولجنة العمليات والاستثمار، ولجنة إدارة المخاطر. لجنة الموجودات والمطلوبات هي إدارة الرقابة على نشاطات مخاطر المالية والخزينة للمؤسسة. تتأكد لجنة العمليات والاستثمار من التطبيق الفعلي لسياسات الائتمان للبنك وتشرف على جميع مواضيع مخاطر الائتمان المتعلقة بالائتمان السيادي وغير السيادي. تتأكد لجنة إدارة المخاطر من أن هناك رقابة وإشراف ملائم على جميع المخاطر الرئيسة الناتجة من عمليات الاستثمار والتمويل، وذلك من خلال تبني الأطر المناسبة لإدارة المخاطر والسياسات الإرشادية وتقارير المخاطر المناسبة.

أ) *مخاطر الائتمان*

إن مخاطر الائتمان هي المخاطر الناتجة عن تقصير طرف ما في الوفاء بالتزاماته، مما يؤدي إلى تكبيد الطرف الآخر خسارة مالية.

فيما يتعلق بجميع فئات الموجودات المالية التي تحتفظ بها المؤسسة، فإن أقصى تعرض لمخاطر الائتمان للمؤسسة هو قيمها الدفترية كما تم الافصاح عنه في قائمة المركز المالي. تتمثل الموجودات التي تعرض المؤسسة لمخاطر الائتمان بشكل رئيسي من الوكالة / ودائع سلع بالمرابحة (مستحقة من) تمويل التجارة بالمرابحة واستثمارات في الصكوك والتي يتم تغطيتها بصورة رئيسية بضمانات سيادية وضمانات بنوك تجارية مقبولة لدى المؤسسة وفقاً لمعيار الأهلية المحددة وتقييمات مخاطر الائتمان. تتم تغطية تمويل التجارة بالمرابحة بالحصول

في أغلب الأحيان على ضمانات سيادية من الدول الأعضاء أو ضمانات بنوك تجارية صادرة عن مؤسسات ذات تقييم مقبول بناء على سياستها.

وتتضمَّن مخاطر الائتمان الخسائر المحتملة التي تنتج من الأطراف المقابلة (مثل الدول والبنوك / المؤسسات المالية والشركات وما إلى ذلك) عندما لا تتوفر لديها المقدرة أو الرغبة في الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤسسة. وفي هذا الصدد، وضعت المؤسسة وطبَّقت سياسات وضوابط ائتمانية شاملة كجزءٍ من إطار العمل في إدارة مخاطر الائتمان، وذلك لإعطاء إرشادات واضحة بشأن مختلف أنواع التمويل. بالإضافة إلى ذلك، قامت المؤسسة بتطبيق معايير تقييم الأطراف الأخرى وهيكل تفصيلي لحدود حالات التعرض للمخاطر وفقًا لأفضل الممارسات البنكية. في واقع الأمر، فإن أحد العناصر المهمة لإدارة مخاطر الائتمان هو حدود التعرض المحددة للمستفيد الفردي أو المدين ومجموعة المدينين المرتبطين. وفي هذا الصدد، لدى المؤسسة هيكل جيد التطور لحدود الائتمان والذي يعتمد على القوة الائتمانية للمستفيد.

تحتفظ المؤسسة بنظام تصنيف داخلي شامل لمختلف فئات الأطراف المقابلة المؤهلة للتمويل. عند تقديم التمويل إلى الدول الأعضاء، ينبغي على المؤسسة حماية مصالحها عن طريق الحصول على ضمانات ملائمة لعمليات التمويل وضمان أن المستفيدين المعنيين وكذلك الضامنين قادرين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المؤسسة.

يتم الإبلاغ عن هذه السياسات والمبادئ التوجيهية بوضوح داخل المؤسسة بهدف الحفاظ على قابلية تحمل مخاطر الائتمان بشكل عام وإظهارها ضمن المعايير التي تحددها الإدارة. إن صياغة سياسة الائتمان وتحديد سقف ائتماني ومراقبة استثناءات الائتمان / التعرض والمراجعة / مراقبة المهام التي يتم تنفيذها بصورة مستقلة من قبل مكتب إدارة المخاطر التي يسعى لضمان امتثال وحدات الأعمال بحدود المخاطر التي وضعتها الإدارة ومجلس الإدارة.

تشير مخاطر الدول إلى المخاطر المرتبطة بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد المستفيد,وقد تم تطوير إرشادات لمراقبة حدود تعرض الدول للمخاطر وذلك لحماية المؤسسة من مخاطر لا مبرر لها. يتم تحديد حدود تعرض الدول للمخاطر وتتم مراجعتها بشكل دوري مع الأخذ بالاعتبار آخر المستجدات في الاقتصاد الكلي والتطورات المالية والتطورات الأخرى في الدول الأعضاء ووضع علاقاتها التجارية مع المؤسسة.

إن المخصص /(عكس المخصص) المعترف به خلال السنة هو كما يلي:

	٢٠٢٢	٢٠٢١
تمويل التجارة بالمرابحة	٦,٣٣٦	٤,٠٦٤
استثمارات في الصكوك	٤,١٩٧	-
نقد وما في حكمه	(١٤)	-
	١٠,٥١٩	٤,٠٦٤

ب) مخاطر السوق ومخاطر السيولة

إن المؤسسة عرضة للمخاطر التالية:

(١) مخاطر العملات

تنشأ مخاطر العملة من احتمال أن تؤدي التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية إلى التأثير على قيمة الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بعملات أجنبية. لا تقوم المؤسسة بالتحوط من التعرض لمخاطر العملات عن طريق ادوات التحوط. تقوم المؤسسة بمراقبة تكوين موجوداتها ومطلوباتها المالية وتعديل أرصدتها بصورة منتظمة للحد. لأي تقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية. إن جزءاً جوهرياً من عمليات التمويل التي تقوم بها المؤسسة بالدولار الأمريكي الذي تسجل به المؤسسة مواردها كحقوق الملكية. أي تمويل بعملات غير العملة الوظيفية يعتمد على مبادئ التمويل المتطابق أو يتم تمويله من خلال شركاء نقابيين خارجيين. لا تقوم المؤسسة بالمتاجرة بالعملات.

(٢) مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المؤسسة على مواجهة صافي متطلبات التمويل. وللوقاية من هذه المخاطر، تتبع المؤسسة توجها متحفظاً عن طريق الاحتفاظ بمستويات عالية من السيولة يتم استثمارها في النقد وما في حكمه وودائع من خلال بنوك وتمويل التجارة بالمرابحة بتواريخ استحقاق قصيرة الاجل من ثلاثة إلى اثني عشر شهراً. تم عرض بيان الاستحقاق لموجودات ومطلوبات المؤسسة في الإيضاح (١٧).

(٣) مخاطر هامش الربح

تنشأ مخاطر هامش الربح من احتمال تأثير التغيرات في هامش الربح على قيمة الادوات المالية. المؤسسة معرضة لمخاطر هامش الربح على استثماراتها في الودائع من خلال بنوك وتمويل التجارة بالمرابحة. بالنسبة للموجودات المالية، تقاس عوائد المؤسسة نسبة إلى مؤشر محدد وبالتالي تختلف تبعاً لظروف السوق.

تم تحديد تحليل الحساسية بناء على التعرض لأسعار الربح كما في تاريخ إعداد القوائم المالية، وكذلك التغيير المحدد في بداية السنة المالية ويبقى ثابتاً طوال فترة التقرير. تم استخدام ٥٠ نقطة اساس عند تقديم التقارير الداخلية عن سعر هامش الربح إلى كبار موظفي الإدارة وتمثل تقييم الإدارة للتغير المحتمل في أسعار الربح.

ج) المخاطر التشغيلية

تستفيد المؤسسة من التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة، والحوادث وجمع بيانات (أحداث) الخسارة، ومراقبة مؤشرات المخاطر الرئيسية لتحديد وتقييم المخاطر التشغيلية. تم دمج وظيفة إدارة المخاطر التشغيلية بشكل كامل في الهيكل العام لإدارة المخاطر وتستند إلى نموذج ملكية لامركزية يعتمد على خطوط الدفاع الثلاثة التالية: (١) إدارة خط الأعمال، (٢) إدارة المخاطر التشغيلية، و (٣) المراجعة المستقلة للفحص.

د) مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية

تولي المؤسسة أهمية في حماية عملياتها من مخاطر عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة باعتبار ذلك جزءاً من إدارة المخاطر التشغيلية. ويشكل الالتزام بالشريعة الإسلامية جزءا لا يتجزأ من مهمة المؤسسة بما يتماشى مع مواد اتفاقية تأسيسها. وبالتالي، فالمؤسسة تقوم بإدارة مخاطر عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة بفعالية من خلال إطار قوي من الإجراءات والسياسات. تقوم وحدة الأعمال أو وحدة المخاطرة بإدراج ثقافة الامتثال للشريعة ضمن إجراءاتها، باعتبارها خط الدفاع الأول. وتقدم وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي لمجموعة البنك تأكيداً معقولاً مستقلاً باعتباره الخط الثالث للدفاع بعد تنفيذ المعاملات / العمليات وتعتمد وظيفة التدقيق الشرعي في ذلك على منهجية التدقيق الشرعي الداخلي القائمة على المخاطر.

ه) القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه من بيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. لا تختلف القيم العادلة للموجودات التشغيلية بشكل جوهري عن القيم الدفترية المدرجة في القوائم المالية.

المستوى الأول: الأسعار المتداولة في الأسواق النشطة لأداة مالية مماثلة (دون تعديل أو إعادة ترتيب)،

المستوى الثاني: الأسعار المتداولة في الأسواق النشطة لأصول أو التزامات مماثلة أو أساليب تقييم أخرى تعتمد فيها جميع المعطيات الهامة على بيانات السوق الممكن ملاحظتها، و

المستوى الثالث: أساليب تقييم لا تعتمد فيها أي معطيات هامة على بيانات السوق الممكن ملاحظتها.

	المستوى ١	*المستوى ٢*	*المستوى ٣*
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			
استثمارات في الصكوك	٣٦٣,٧٩٤	-	-
٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
استثمارات في الصكوك	٣٢١,٥١٢	-	-

لا توجد تحويلات ما بين المستويات خلال السنة الحالية والسنة السابقة.

٢١. المعلومات القطاعية

يوافق مجلس الإدارة على التخصيص العام للموارد للأنشطة التنموية المختلفة للمؤسسة. ومن أجل ضمان توفر الموارد الكافية لتمكينها من تحقيق الأهداف التنموية، تشارك المؤسسة بنشاط في إدارة الخزينة والسيولة. ويتم تنفيذ المبادرات التنموية من خلال عدد من المنتجات المالية الإسلامية على النحو المفصح عنه في صلب قائمة المركز المالي، ويتم تمويلها مركزياً من خلال رأسمال المؤسسة.
لم تحدد إدارة المؤسسة قطاعات تشغيلية منفصلة ضمن تعريف معيار المحاسبة المالية رقم (٢٢) "التقارير القطاعية" حيث ان مجلس الإدارة يراقب أداء المؤسسة ومركزها المالي ككل دون تمييز بين الأنشطة التنموية والأنشطة المساندة لأنشطة إدارة السيولة أو التوزيع الجغرافي لبرامجها التنموية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التقارير الداخلية المقدمة إلى مجلس الإدارة لا تقدم معلومات محددة تتعلق بأداء المؤسسة بحسب المنصوص عليه في معيار ا لمحاسبة المالية رقم ٢٢. تم بيان التوزيع الجغرافي للموجودات المالية للمؤسسة في الإيضاح ١٩.

٢٢. أرقام المقارنة

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، تم إعادة تصنيف بعض مبالغ السنة السابقة لتتوافق مع العرض للسنة الحالية.

٢٣. قائمة التغييرات في الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة

تدير المؤسسة ثلاث فئات من حسابات الاستثمار / الموجودات الخاضعة للإدارة.

١. تتلقى المؤسسة أموالاً من جهات خارجية وجهات ذات علاقة لتوفير تمويل التجارة بالمرابحة للعملاء. يتم استلام هذه الأموال من أعضاء النقابة بموجب مبادئ المضاربة حيث لا تتمتع المؤسسة بسلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بتوزيع الأموال التي تتلقاها المؤسسة، وبالتالي، يتم التعامل معها على أنها شبه حقوق ملكية لأصحاب حسابات الاستثمار. توافق المؤسسة على معدل ربح ثابت يتراوح من ١٪ إلى ١٥٪ (٢٠٢١: ١٪ إلى ١٥٪) من الربح المحقق من تمويل التجارة بالمرابحة مع أصحاب حسابات الاستثمار ويتم عرضه كحصة المضارب في الربح في قائمة الدخل.
بلغت الموجودات المدارة نيابة عن جهات ذات علاقة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ما قيمته ٤٣٧,٦ مليون دولار أمريكي (٢٠٢١: ٣٧٦,١ مليون دولار أمريكي).

٢. لدى المؤسسة ترتيبات قائمة على الوكالة مع بنك التصدير والاستيراد السعودي حيث تقدم خدمات إدارة الاستثمار لبنك التصدير والاستيراد السعودي وتعمل كوكيل له. لا تتعرض المؤسسة لأي مخاطر عوائد متغيرة على استثمار هذه الأموال وبالتالي فهي لا تسيطر على هذه الأموال. لذلك، لا تعترف المؤسسة بهذه الأموال في قائمة مركزها المالي. خلال السنة، ربحت المؤسسة مبلغ ٠,٩ مليون دولار أمريكي (٢٠٢١: ١,١٣ مليون دولار أمريكي) كأجر متغير وثابت لوكيل الاستثمار. يتم الاتفاق على المكافأة من خلال الاتفاقية الإطارية بين المؤسسة وبنك التصدير والاستيراد السعودي.

٣. لدى المؤسسة أيضًا أموالًا قائمة بقيمة لا شيء دولار أمريكي (٢٠٢١: ١١,٧ مليون دولار أمريكي) بموجب ترتيب قائم على الوكالة من جهة ذات علاقة. استثمرت المؤسسة هذه الأموال في تمويل التجارة بالمرابحة وتعمل كوكيل لها. لا تتعرض المؤسسة لأي مخاطر عوائد متغيرة على استثمار هذه الأموال وبالتالي فهي لا تسيطر على هذه الأموال. لذلك، لا تعترف المؤسسة بهذه الأموال في قائمة مركزها المالي.

٢٤. تحول الليبور

أسست المؤسسة فريق عمل تحول الليبور في عام ٢٠٢٠ وشاركت مع فريق البنك الإسلامي للتنمية متعدد الوظائف المسؤول عن وضع استراتيجية التحول إلى الليبو. قام فريق تحول الليبور التابع للمؤسسة بإجراء تقييم مفصل للمخاطر الناشئة عن تحول الليبور ووضع خطة عمل مفصلة لمنع أي تأثير ضار محتمل.

ونتيجة لذلك ، قامت المؤسسة بصياغة لغة احتياطية ، واعتمدت مصطلح صوفر الخاص بهيئة السوق المالية باعتباره معدل الاستبدال المفضل لليبور من خلال الاستفادة من التصريح المقدم إلى البنك الإسلامي للتنمية من قبل اللجنة الفنية للشريعة الإسلامية ووضعت خطة اتصال داخلية وخارجية لتحقيق انتقال سلس. كما أن قرار المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بتحديد مصطلح صوف ر الخاص بهيئة السوق المالية يمثل أيضًا أوجه تشابه مع معدل الليبور مما يعني الحد الأدنى من التأثير التشغيلي.

منذ مارس ٢٠٢٢ ، أصبحت اتفاقيات تمويل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إلزامية تتضمن إما اللغة الاحتياطية المعتمدة للمعاملات الحالية أوالصوف ر مصطلح ه ي نة السوق المالية باعتباره المعدل المرجعي للمعاملات الجديدة. علاوة على ذلك ، بدأت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة عملية نقل جميع الأصول والخصوم الحالية إلى ما بعد ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ ، بهدف ضمان الانتقال الكامل قبل الموعد النهائي.

٢٥. الاعتماد والموافقة على القوائم المالية

تم اعتماد إصدار القوائم المالية من قبل مجلس إدارة المؤسسة بتاريخ ٤ أبريل ٢٠٢٣ (الموافق ١٣ رمضان ١٤٤٤هـ) لتقديمها إلى أعضاء الجمعية العامة للموافقة عليها.

07

APPENDICES

الملحق 1
نبذة عن البنك الإسلامي للتنمية

البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

التأسيس
البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) هو بنك إنمائي متعدد الأطراف، تم إنشاؤه بموجب اتفاقية التأسيس التي أبرمت في مدينة جدة، المملكة العربية السعودية، في 21 رجب 1394 هـ (12 أغسطس 1974). عقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس المحافظين في رجب 1395 هـ (يوليو 1975)، وبدأ البنك الإسلامي للتنمية عملياته رسميًا في 15 شوال 1395 هـ (20 أكتوبر 1975).

الرؤية
يسعى البنك الإسلامي للتنمية إلى أن يصبح بنكًا إنمائيًا من المستوى العالمي، يستلهم من المبادئ الإسلامية، ويساعد بشكل كبير في تغيير مشهد التنمية البشرية الشاملة في العالم الإسلامي واستعادة كرامته.

الرسالة
النهوض بالتنمية البشرية الشاملة مع التركيز على المجالات ذات الأولوية التي تتمثل في التخفيف من حدة الفقر وتحسين الصحة والنهوض بالتعليم وتطوير الحوكمة وتحقيق الرخاء للشعوب.

العضوية
يضم البنك الإسلامي للتنمية 57 دولة عضو من مختلف الأقاليم. تنصّ الشروط الأساسية للعضوية على أن تكون الدولة المرشحة عضوًا في منظمة التعاون الإسلامي وأن تسدّد القسط الأول من الحد الأدنى من اكتتابها في أسهم رأس مال البنك الإسلامي للتنمية وأن تقبل أي شروط وأحكام يقررها مجلس المحافظين.

رأس المال
وافق مجلس محافظي مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (بالتمرير) في اجتماعه السنوي الخامس والأربعين على الزيادة العامة السادسة في رأس المال، وذلك بمبلغ قدره 5.5 مليار دينار إسلامي. وقد بلغ رأس المال المكتتب للبنك الإسلامي للتنمية 55.2 مليار دينار إسلامي في نهاية عام 2022.

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
تتكون مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من خمسة كيانات، وهي: البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) ومعهد البنك الإسلامي للتنمية(IsDBI)، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD) والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات(ICIEC) ، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC).

المقر الرئيسي والمراكز الإقليمية
يقع المقر الرئيسي للبنك الإسلامي للتنمية في مدينة جدة (المملكة العربية السعودية)، ولديه 10 مراكز إقليمية في أبوجا (نيجيريا) وألماتي (كازاخستان) وأنقرة (تركيا) والقاهرة (مصر) وداكار (السنغال) ودكا (بنغلاديش) وجاكرتا (أندونيسيا) وكمبالا (أوغندا) وباراماريبو (سورينام) والرباط (المغرب)، بالإضافة إلى مركز التميز في كوالالمبور (ماليزيا).

السنة المالية
كانت السنة المالية للبنك الإسلامي للتنمية هي السنة الهجرية القمرية (هـ)، ولكن تم تغيير السنة المالية في 1 يناير 2016 إلى السنة الهجرية الشمسية التي تبدأ من الحادي عشر من شهر الجدي (الموافق 1 يناير) وتنتهي في اليوم العاشر من شهر الجدي (الموافق 31 ديسمبر من كل عام).

الوحدة الحسابية
الوحدة الحسابية في البنك الإسلامي للتنمية هي الدينار الإسلامي (ID)، وهو ما يعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة (SDR) في صندوق النقد الدولي.

اللغة
اللغة الرسمية للبنك الإسلامي للتنمية هي اللغة العربية، ولكن تستخدم اللغتان الإنجليزية والفرنسية أيضاً كلغات للعمل.

معهد البنك الإسلامي للتنمية (IsDBi)

يعدّ معهد البنك الإسلامي للتنمية (IsDBI) ، المعروف سابقًا باسم المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (IRTI)، منارة المعرفة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ويضطلع المعهد بدور قيادي في استحداث حلول مبتكرة قائمة على المعرفة لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة للدول السبع والخمسين الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية ومختلف المجتمعات الإسلامية في جميع أنحاء العالم، وذلك وفقاً لمبادئ الاقتصاد والتمويل الإسلامية. https://isdbinstitute.org/

المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC)

تأسست المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في عام 1415 هـ (1994) من قبل البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ككيان مستقل ضمن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وتتمثل مهمتها في: (1) المساعدة في توسيع نطاق المعاملات التجارية للدول الأعضاء، (2) تسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول الأعضاء، (3) توفير تسهيلات إعادة التأمين لوكالات ائتمان الصادرات في الدول الأعضاء. وتحقق المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات هذه الأهداف من خلال توفير صكوك تأمين وإعادة تأمين مناسبة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ضد مخاطر الائتمان والمخاطر على مستوى الدولة. https://iciec.isdb.org/

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD)

تأسست المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD) في عام 1420 هـ (1999) ككيان مستقل ضمن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وبدأت العمل منذ 6 ربيع الثاني 1421 هـ (8 يوليو 2000). تتمثل مهمة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD) في استكمال الدور الذي يلعبه البنك الإسلامي للتنمية من خلال تنمية القطاع الخاص وتعزيز دوره كوسيلة لتحقيق النمو والازدهار الاقتصادي في الدول الأعضاء. تتمثل الأهداف الأساسية للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD) في: (1) دعم التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء فيها من خلال توفير تمويل يهدف إلى تعزيز تنمية القطاع الخاص وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية و(2) تقديم المشورة للحكومات والمنظمات الخاصة لتشجيع إنشاء قطاعات خاصة وتوسيع نطاقها وتحديثها. https://icd-ps.org/

الملحق 2

معلومات عن المساهمين في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
رأس المال المُكتَتَب، والمطلوب دفعه، والمدفوع - اعتباراً من 2022/12/31 (الترتيب وفق رأس المال المدفوع)

حصص المساهمين

الرقم التسلسلي	العضو	المبلغ المكتَتَب به	نسبة الاكتتاب	المبلغ المطلوب دفعه	نسبة المطلوب دفعه	المبلغ المدفوع	نسبة المدفوع
1	البنك الاسلامي للتنمية	26,637	%31.02	26,637	%32.01	26,637	%35.69
2	المملكة العربية السعودية	14,557	%16.95	12,000	%14.42	12,000	%16.08
3	الصندوق السعودي للتنمية، السعودية	6,065	%7.06	6,065	%7.29	6,065	%8.13
4	الكويت	4,821	%5.61	4,821	%5.79	4,821	%6.46
5	تركيا	3,536	%4.12	3,536	%4.25	3,536	%4.74
6	صندوق الاستثمارات العامة، السعودية	3,000	%3.49	3,000	%3.61	3,000	%4.02
7	ماليزيا	2,898	%3.37	2,898	%3.48	2,898	%3.88
8	بنك تنمية الصادرات، إيران	2,500	%2.91	2,500	%3.00	2,486	%3.33
9	مصر	1,513	%1.76	1,513	%1.82	1,513	%2.03
10	نيجيريا	1,000	%1.16	1,000	%1.20	1,000	%1.34
11	قطر	1,000	%1.16	1,000	%1.20	1,000	%1.34
12	العراق	850	%0.99	850	%1.02	850	%1.14
13	باكستان	843	%0.98	843	%1.01	843	%1.13
14	بنك البركة الإسلامي، البحرين	818	%0.95	818	%0.98	818	%1.10
15	بنك فيصل الإسلامي المصري، مصر	718	%0.84	718	%0.86	718	%0.96
16	الجزائر	608	%0.71	608	%0.73	608	%0.81
17	بروناي دار السلام	582	%0.68	582	%0.70	582	%0.78
18	تونس	560	%0.65	560	%0.67	560	%0.75
19	المغرب	510	%0.59	510	%0.61	510	%0.68
20	بنك ملت، إيران	500	%0.58	500	%0.60	500	%0.67
21	إندونيسيا	206	%0.24	206	%0.25	206	%0.28
22	بنغلاديش	202	%0.24	202	%0.24	202	%0.27
23	إيران	8,692	%10.12	8,692	%10.45	192	%0.26
24	البحرين	185	%0.22	185	%0.22	185	%0.25
25	سورية	185	%0.22	185	%0.22	185	%0.25
26	فلسطين	184	%0.21	184	%0.22	184	%0.25
27	الإمارات العربية المتحدة	184	%0.21	184	%0.22	184	%0.25
28	شركة البركة للاستثمار، لندن	161	%0.19	161	%0.19	161	%0.22
29	ليبيا	139	%0.16	139	%0.17	139	%0.19
30	الأردن	130	%0.15	130	%0.16	130	%0.17
31	البنك الاسلامي الأردني	118	%0.14	118	%0.14	118	%0.16
32	بنك كشاورزي، إيران	100	%0.12	100	%0.12	100	%0.13
33	إيران (EN.)) بنك اقتصاد نوين	100	%0.12	100	%0.12	100	%0.13
34	موريتانيا	100	%0.12	100	%0.12	100	%0.13
35	البنك الوطني الإيراني، إيران	100	%0.12	100	%0.12	100	%0.13
36	بنك الصناعة والمناجم، إيران	100	%0.12	100	%0.12	100	%0.13
37	اليمن	100	%0.12	100	%0.12	99	%0.13
38	ساحل العاج	85	%0.10	85	%0.10	85	%0.11
39	السودان	93	%0.11	77	%0.09	77	%0.10
40	بوركينا فاسو	75	%0.09	75	%0.09	75	%0.10
41	الصومال	72	%0.08	72	%0.09	72	%0.10
42	بنك البركة التركي	69	%0.08	69	%0.08	69	%0.09
43	لبنان	61	%0.07	61	%0.07	61	%0.08
44	موزامبيق	60	%0.07	60	%0.07	60	%0.08
45	بنك البركة تونس	53	%0.06	53	%0.06	53	%0.07
46	أذربيجان	50	%0.06	50	%0.06	50	%0.07
47	بنك التجارة الإيراني	50	%0.06	50	%0.06	50	%0.07
48	بنين	50	%0.06	50	%0.06	50	%0.07
49	جيبوتي	50	%0.06	50	%0.06	50	%0.07
50	غامبيا	50	%0.06	50	%0.06	50	%0.07
51	سورينام	50	%0.06	50	%0.06	50	%0.07
52	أوزبكستان	50	%0.06	50	%0.06	50	%0.07
53	قيرغيزستان	50	%0.06	50	%0.06	50	%0.07
54	أوغندا	49	%0.06	49	%0.06	49	%0.07
55	السنغال	48	%0.06	48	%0.06	48	%0.06
56	بنك النيل للتجارة والتنمية، السودان	26	%0.03	26	%0.03	26	%0.03
57	البنك الإسلامي السوداني، السودان	26	%0.03	26	%0.03	26	%0.03
58	بنك التضامن الإسلامي، السودان	26	%0.03	26	%0.03	26	%0.03
59	الغابون	22	%0.03	22	%0.03	22	%0.03
60	طاجكستان	50	%0.06	34	%0.04	17	%0.02
61	تركمانستان	50	%0.06	17	%0.02	17	%0.02
62	جزر المالديف	50	%0.06	17	%0.02	17	%0.02
63	الكاميرون	2	%0.00	2	%0.00	2	%0.00
64	النيجر	50	%0.06	50	%0.06	-	%0.00
	المجموع الكلي	85,869	%100	83,214	%100	74,632	%100

الملحق 3
الحوكمة والشؤون القانونية وإدارة المخاطر

إدارة المخاطر

تواصل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) جهودها لتعزيز ممارسات إدارة المخاطر وتحديثها لزيادة ضمان قدرة المؤسسة على التعامل بفعالية مع تزايد التحديات المتعلقة بالائتمان والسوق والسيولة والعمليات والعمل وفق متطلبات الإستراتيجية 2.0. وفي هذا الصدد، تم استكمال خارطة الطريق لتطبيق أساليب وعمليات إدارة المخاطر (ERM) الخاصة بالمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في عام 2022.

وبعد وضع السياسات والأنظمة الأساسية لإدارة المخاطر، ينصب تركيز المؤسسة على زيادة تعزيز إطار عمل إدارة المخاطر من خلال ركائزها الثلاثة (وثائق العمل، وأنظمة وأدوات القياس، والأفراد) في مجموعات المخاطر الرئيسية (الائتمان والسوق والسيولة والعمليات) إضافة إلى ترسيخ ثقافة المخاطر. وفي هذا السياق، أصدرت وكالة "موديز" لخدمات المستثمرين رأيها الائتماني بشأن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وأكدت من جديد حيازتها على تصنيف الدرجة الاستثمارية A1 للمدى الطويل، والتصنيف الاستثماري P-1 للمدى القصير مع نظرة مستقبلية مستقرة، وذلك في 20 سبتمبر 2022. يعكس هذا التصنيف "مركز رأس المال القوي" و"السيولة القوية جدًا" لدى المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، إضافية إلى "سجل حافل من القدرة على الوصول إلى تمويل السوق" و"دعم قوي من قبل أعضائها".

ولتنفيذ إطار عمل إدارة المخاطر بطريقة فعالة على مستوى المؤسسة، تم تحديد المسؤوليات وفق مستويات تتعلق بالإشراف والإدارة والأقسام، كما هو موضح أدناه.

على المستوى الإشرافي

(مجلس الإدارة ولجنة المراجعة المنبثقة عنه)

يقدم مجلس الإدارة توجيهاً استراتيجياً لتحقيق إدارة فعالة للمخاطر ويتحمل المسؤولية النهائية في إدارة جميع المخاطر المادية التي قد تتعرض لها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وضمان توفر الموارد والأنظمة والممارسات والثقافة المطلوبة لمواجهة هذه المخاطر. وللاضطلاع بهذه المسؤوليات، أسس مجلس الإدارة لجنة المراجعة والمخاطر والامتثال.

على مستوى الإدارة

(لجنة الإدارة ولجنة إدارة المخاطر ولجنة الائتمان ولجنة الموجودات والمطاليب ولجنة تقييم المحفظة)

تركز لجنة الإدارة ولجنة إدارة المخاطر على القضايا المتعلقة بالمخاطر على مستوى المؤسسة من حيث السياسات والبنية التحتية للمخاطر، فيما تتولى لجنة الائتمان ولجنة تقييم المحفظة مسؤولية مخاطر الائتمان على مستوى المعاملات. من ناحية أخرى، تركز لجنة الموجودات والخصوم (ALCO) على المسائل المتعلقة بمخاطر السيولة والسوق.

على مستوى الأقسام

(وظائف العمل/ أصحاب وظائف المخاطر، وظائف الدعم، وظائف الرقابة، والامتثال)

قسم إدارة المخاطر (RMD)

لتنفيذ إطار عمل إدارة المخاطر بطريقة فعالة، يعمل قسم متخصص في إدارة المخاطر برئاسة مسؤول أول المخاطر (CRO) ضمن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على تقديم التقارير ويركز على مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والعمليات وغيرها، وهو قسم مستقل عن وظائف العمل والمساندة.

الامتثال

إنّ الهدف من وظيفة الامتثال هو اتخاذ تدابير مناسبة لتحديد مخاطر الامتثال والتخفيف منها، وحماية المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من العقوبات القانونية والخسائر المالية ومن أن تتأثر سمعتها. تطبق وظيفة الامتثال في المؤسسة الدولية

الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) برنامج امتثال لمكافحة غسيل الأموال (AML) قائم على المخاطر وهو مصمم للامتثال للمعايير الدولية بشأن مكافحة غسيل الأموال وقوانين وأنظمة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حيثما كان ذلك مناسبًا. وإضافة إلى اعتماد تقنيات وبرامج مرجعية متنوعة وتطوير سياسات مختلفة، تعزز وظيفة الامتثال هذه الثقافة من خلال العديد من جلسات التدريب والتوعية الشخصية عبر المؤسسة.

ولتنفيذ إطار عمل الامتثال على مستوى المؤسسة بطريقة فعالة، تمّ تحديد المسؤوليات وفق مستويات تتعلق بالإشراف والإدارة والأقسام، كما هو موضح أدناه.

على المستوى الإشراف

(مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والمخاطر والامتثال المنبثقة عنه)

على مستوى الإدارة

(لجنة قبول الامتثال)

على مستوى القسم

(وظائف العمل/أصحاب وظائف المخاطر، وظائف الدعم، وظائف الإشراف، والامتثال)

وظيفة الامتثال

لتنفيذ إطار عمل الامتثال بطريقة فعالة، تعمل وظيفة مخصصة للامتثال ضمن المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة على تقديم تقاريرها إلى مسؤول أول المخاطر (CRO).

مكتب المراجعة الداخلية

تكمن القيمة المضافة لمكتب المراجعة الداخلية (IAO) في توفير ضمانات ومشورة مستقلة وموضوعية وعميقة وقائمة على المخاطر لحماية المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وتعزيز دورها، ويقدم تقارير عملية إلى لجنة المراجعة والمخاطر والامتثال

ويزود الإدارة العليا ومجلس الإدارة برؤية حيادية وضمان معقول أنه فيما يتعلق بعمليات الحوكمة وإدارة المخاطر، فهي مصممة بشكل مناسب وتعمل بفعالية. ويتولى مهمة إبلاغ الإدارة ولجنة المراجعة والمخاطر والامتثال عن أي ثغرات يتم ملاحظتها على صعيد الضبط والاتفاق على الخطوات لإجراء التغييرات اللازمة.

يدير مكتب المراجعة الداخلية عمليات قائمة على المخاطر، إضافة إلى مراجعات استشارية تغطي الوظائف التشغيلية والمؤسساتية. وينفذ أعماله وفق إطار العمل المهني الدولي لممارسة أعمال المراجعة الداخلية والصادر عن المعهد الدولي للمراجعين الداخليين (IIA)

يعمل مكتب المراجعة الداخلية وفقًا للإستراتيجية المؤسساتية وأولويات أصحاب المصلحة والمخاطر الرئيسية لتوفير تعاقدات تتماشى مع الموارد المتاحة وخطة المراجعة الداخلية التي اعتمدتها لجنة المراجعة والمخاطر والامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة.

الملحق 4

عمليات تمويل التجارة المعتمدة للدول الأعضاء الأقلّ نموًا في عام 2022

بوركينا فاسو
496

بنغلادش
1,281

جيبوتي
225

جزر القمر
104

موريتانيا
30

غامبيا
36

توغو
47

السنغال
313

(مليون دولار أمريكي)

إجمالي الدول الأعضاء الأقل نموًا: **2,532**

إجمالي الموافقات: **6,812**

% من الإجمالي: **%37**

عمليات تمويل التجارة المعتمدة للدول الأعضاء الأقل نموًا منذ التأسيس - 2008-2022

الدول	المجموع الكلي (مليون دولار أمريكي)
بنغلاديش	16,450
بنين	127
بوركينا فاسو	2,631
تشاد	11
جزر القمر	542
جيبوتي	1,308
أثيوبيا	40
غامبيا	656
غينيا	5
ملاوي	55
مالي	619
موريتانيا	855
موزمبيق	20
النيجر	45
رواندا	5
السنغال	1,435
سيرا ليون	15
السودان	126
توجو	407
*أوغندا	10
**زامبيا	25
المجموع الكلي	25,387

* 2019

** 2011

الملحق 5

عمليات تمويل التجارة حسب القطاع منذ التأسيس - 2008-2022

المبلغ (مليار دولار أمريكي)

قطاع الطاقة	قطاع الغذاء والزراعة	القطاع المالي	قطاع الصحة	أخرى	إجمالي الموافقة
46.0	10.8	6.7	0.3	4.7	69
الأسهم (%)	الأسهم (%)	الأسهم (%)	الأسهم (%)	الأسهم (%)	%100
%67	%16	%10	%0	%7	

عمليات تمويل التجارة حسب القطاع في عام 2022 (مليون دولار أمريكي)

قطاع الطاقة

2021

(%61) 3,963

2022

(%58) 3,975

قطاع الغذاء والزراعة

2021

(%27) 1,778

2022

(%27) 1,851

القطاع المالي

2021

(%10) 663

2022

(%11) 719

قطاع الصحة

2022

(%2) 105

2020

(%-) -

أخرى

2021

(%0.23) 15

2022

(%4) 267

إجمالي الموافقة - 2021

(%100) 6,524

إجمالي الموافقة - 2022

(%100) 6,812

الملحق 6
الجوائز

جائزة أفضل مؤسسة لتمويل التجارة في إفريقيا للعام 2022

75 مليون دولار أمريكي لدعم الشركة الدولية للهيدروكربونات في جيبوتي (SIHD) بصفتها أفضل صفقة سيادية ومتعددة الأطراف للعام 2022 وفق مجموعة إسلاميك فينانس نيوز ((IFN.

100 مليون دولار أمريكي لتمويل مشتريات القمح في أوزبكستان

عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

ص.ب: 55335 جدة: 21534
المملكة العربية السعودية

هـاتف: 966 12 646 8337+ **فاكس:** 966 12 637 1064+

itfccorp